دولـــــة لـــــيبيـــــا

الأكاديمية الليبيـــة

طرابلس - ليبيا

مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية

قسم العلوم السياسية

الأحزاب السياسية ذات المرجعية والتوجهات الإسلامية والتحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي

((تونس نموذجاً))

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية

مقدمة من الطالب:

علي رحيل محمد رحيل

رقم القيد : 20110

إشراف الدكتور : النعمي السائح العالم

الفصل الدراسي / خريف - 2016 م



﴿وتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون﴾



((سورة المؤمنون - الآيـة رقم 54))

الإهـــــداء

إلى المنبع الذي لا ينضب فيرويني حناناً ، وإلى الشمعة التي تحترق لتنير لي الدرب . . . إلى التي انتظرت هذه اللحظة ، ودعت لي في كل صلاة . . .

((أمي الغاليــة))

إلى رمز سعادتي ، وإلى التضحية والعطاء . . . إلى الشجرة التي أثمرت فجنت ثمارها . . .

((أبي العزيــز رحمه الله))

إلى من تعبوا من أجل تعليمي ، فكللوا خطواتي بالنجاح ، ووصلت بفضل الله ثم بفضلهم إلى المستوى التعليمي ، حيث ستبقى ذكراهم محفورة في قلبي . . .

((أساتذتي الأفاضل))

إلى من يشاركوني أفراحي و أحزاني . . . إلى من يسم نجاحي . . . إلى الذين بوجوههم تزهر الدنيا في وجوهنا . . .

((إخوتي وأخواتي وزوجتي))

إلى من يشاركوني مسيرتي التعليمية . . . إلى رفاق دربي . . . إلى كل من تمنى لي الخير ، ودعا لي التوفيق . . .

((الأصدقاء والأحبـاب))

أهدي لهم ثمرة جهدي المتواضع

الباحث ...

الشكر والتقدير

الحمد لله الذين علميني ما لم اكن أعلم وسخر لي ما كان صعباً وجعله يسيراً والذي وفقني إلى إتمام دراستي العليا ، وعلى الرغم من كل ما قدمته من عطاء ، وعلى الرغم من كل ما بذلته من جهود فإنه نابع من الأيدي الكريمة التي امتدت لي بالعطاء دون انتظار المقابل ، ونحن نسبح في بحر العلم ، حتى أوصلوني إلى بر الأمان بمجهوداتهم الجبارة ، دون أن يملوا العطاء ، فأتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الفاضل :((**د. النعمي السائح العالم**)) الذي كان خير مرشد لي في بحثي هذا ،حيث أفادني كثيراً من مناهل علمه وقد لمست منه طيلة الدراسة كرماً وسخاءً ، فقد سخر وقته وجهده من أجل إيصال المعرفة والمعلومة الصحيحة ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وله مني جزيل الشكر والعرفان كما أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء هيئة التدريس على روحهم الطيبة ، ومشاعرهم الصادقة ، وأشكر السادة مدراء الأقسام ،وأعضاء لجنة المناقشة ، و كل العاملين في مكتبة الأكاديمية ، و كافة الأخوة في مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية الذين مهما جمعت من الكلمات فلن أوفيهم قدرهم ، كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى الذين شملوني بعطفهم ، ولم يبخلوا علي بشيءٍ ، وكذلك أشكر من ساندني ومد لي يد العون، وكل من شارك في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة .

المقدمة

تتميز الحركات الإسلامية في العالم العربي بذات الدور الذي كانت تتميز به حركات التحرير الوطني ، والأحزاب اليسارية من قبل ، وقد أصبحت تلك الحركات تتمتع بحضور قوي في المجالات المختلفة وأخذت تتفهم أهمية التنظيم الجيد ومن ثم أضحى بمقدورها التحكم في أعداد كبيرة من المنظمين إليها وتتجسد أيدلوجيتهم التي تحركهم في إيجاد حلول مبسطة للازمات التي تشهدها المجتمعات العربية المعاصرة وهناك بعض الحركات الإسلامية لها جذور تاريخية عميقة يرجع تاريخ أنشاؤها إلى أوائل القرن العشرين وكانت أول حركة هي (حركة الإخوان المسلمون في مصر) فقد ثم تأسيسها سنة 1928 م وخلال فترة الستينات والسبعينات ظهور حركات مماثلة في دول المغرب العربي كان أبرزها (حركة النهضة) برئاسة راشد الغنوشي ، واتخذت من حركة الإخوان المسلمين في مصر منهجاً لها.

وارتبط تصاعد هذه الحركة في الفترة 1978 م إلى 1988 م بأحداث إيران وأفغانستان ،ونزاعات الشرق الأوسط ، كما ارتبط بالتوترات الداخلية في بلدان المغرب العربي ، فالحركة إذاً حديثة العهد نسبياً،إلا أن سجلها حافل بالمحاكمات والصراعات السياسية ،بل والعسكرية ،فضلاً عن القمع الذي كان من شأنه تغذية وتشجيع النشوء التدريجي لمجتمع يقوم على المثل الأعلى الإسلامي ،فقد اتجهت الحركة في بادئ الأمر نحو هدفين هما السيطرة على المساجد ، والسيطرة على الجامعات ، حيث تصادم بعنف اليساريين والإسلاميين،وبذلك استهدفت هذه الحركة ميادين ظهر فيها الفراغ الثقافي بأوضح صوره وهي القاعدة الاجتماعية.

ولقد امتدت الموجة الإسلامية بعد ذلك حتى بلغت أجهزة الدولة ،ولاسيما الجيش والشرطة ،ولما كانت الحركة تمثل تفسيراً سياسياً للإسلام ،فقد ظهرت في المغرب العربي ممثلة في حركةٍ معارضة في المقام الأول،تهدف إلى التمسك بالدين وأخلاقياته السامية،وسرعان ما استظذم هذا الطرح بالرفض التام من قبل النظام

التونسي،وقد أدت ممارسة القمع ضد الحركة في بعض الفترات إلى الاتجاه نحو ممارسة القمع ضد الحركة في بعض الفترات مما دفعها إلى الاتجاه نحو ممارسة العنف والإرهاب،وفي فترات أخرى سخرت هذه الحركة إنشاء شبكات من أجل ترسيخ مبادئ الحركة ، وسيبقى الرهان في الخلاصة على مدى الانفتاح الداخلي في منهجية الأحزاب الإسلامية من مواقعها المتقدمة في السلطة، والساحة السياسية – دون إقصائها من الأطراف الأخرى ، ومدى قدرتها على إتباع سياسات مستقلة لمصالح البلدان والشعوب ، ومدى إسهامها في تحقيق تنمية اجتماعية ،واقتصادية ،لا وسياسية،أما الرهان الأكبر فيتوقف على وعي الشعوب العربية المغاربية ، ورفضها لعودة الاستبداد والقمع ، واحتكار السلطة في المستقبل.

أولاً :- إشكالية البحث .

مـا مـدى توافـق فكـر الحركـات الإسـلامية ((متمثلـة فـي فكـر حركـة النهضـة)) مع مفاهيم وأطروحات التحول الديمقراطي ، وتتنوع منه أسئلة فرعية :

1-ما هو موقف حركة النهضة من التحول الديمقراطي على صعيد الفكر .

2-ما موقف حركة النهضة من التحول الديمقراطي على صعيد الآليات .

3-مـــا دور حركـــة النهضـــة فـــي ترســـيخ مفـــاهيم الديمقراطيـــة والتحـــول الديمقراطي في تونس .

ثانياً :- أهمية البحث :-

هناك أسباب رئيسية دفعت الباحث إلى اختيار موضوع البحث ، هما :

- احتـــاج هـــذا الموضـــوع إلـــى دراســـة خاصـــة لمعالجتـــه ، وتحليـــل جوانبـــه وأبعـــاده المختلفـــة السياســـية ، والاقتصـــادية ، والاجتماعيـــة ،لاســـيما وأنـــه يتعلـــق بـــدور الأحـــزاب السياســـية ذات المرجعيـــة الدينيـــة فـــي التحـــول الديمقراطي الذي مازال محتاجاً إلى المزيد من الدراسات العلمية .

- معرفـة مـدى تـأثير الأحـزاب السياسـية ذات المرجعيـة الدينيـة علـى صـانع القـرار السياسـي ، ومـا الوسـائل والطـرق التـى تتبعهـا للوصـول إلـى السـلطة ، وإلـى أي مـدى تحظـى هـذه الأحـزاب بالتأييـد الشـعبي وتسـهم فـي إرسـاء مبـادئ الديمقراطية .

- التعـرف علـى مـا إذا كانـت الأحـزاب الإسـلامية بصـورتها الراهنـة قـادرة علـى خلـق منـاخ ملائـم للتحـول الـديمقراطي وخلـق مـواطن قـادر علـى المشاركة الفعالة في بناء أمته وقادر على فهم واستيعاب ما يدور حوله .

ثالثاً :- أهداف البحث .

1-ما هو موقف الأحزاب السياسية الإسلامية من مسالة الديمقراطية والتحول الديمقراطي .

2- معرفة الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية الإسلامية في تأكيد مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية .

3- توضيح مكانتها داخل ساحة العمل السياسي .

4- تقييم البرامج ، والأهداف السياسية ، للأحزاب الإسلامية في دول المغرب العربي.

5- تحليل الدور السياسي للأحزاب الإسلامية وما تحتويه برامجها من معارف وقيم واتجاهات اجتماعية وسياسية وديمقراطية تسهم في مسالة التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي .

رابعاً :- فرضية البحث .

تدور الفرضية الرئيسية لهذا البحث حول :

1-الرؤى الفكرية للأحزاب السياسية الإسلامية حيال قضايا الديمقراطية قد تسهم في مسالة التحول الديمقراطي سلبا أو إيجابا وتتفرع من ذلك :-

1-إن مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية من المسالة الديمقراطية تعتبر عامل أعاقة أمام أي تحول الديمقراطي .

2-أن المراجعة النقدية لفكر ومواقف الأحزاب السياسية الإسلامية قد تسهم في دفع قضايا التحول الديمقراطي .

خامساً :- تساؤلات البحث .

يسعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية :

1- إلى أي حد استطاعت الأحزاب الإسلامية التوفيق بين الإسلام بصفته ديناً سماوياً ، والسياسة بصفتها ممارسة ديمقراطية من قبل الساسة .

2- هل نجحت الأحزاب الإسلامية في بناء العملية الديمقراطية .

3 – هل الشارع العربي كان على وعي كامل بفكرة ومنهج الأحزاب الإسلامية .

سادساً:- مفاهيم البحث .

1- الفكر السياسي الإسلامي :- ((وهو نظام اجتماعي كامل ليس دينا فقط بالمعني الذي قررته النظم الأوروبية في الأذهان مقتصراً على المعابد والجوامع والخلوات ، ولكنه دين ودوله ، ونظام كامل يتناول كل شيء في مجتمع المؤمنين به والمقتدين له ، وليست هذه الفكرة جديدة في الحقيقة ، لأنها طبيعة الإسلام الذي بلغه رسول الله سيدنا محمد - صلي الله عليه وسلم - من عند ربه ، فأنشأ ديناً ، وأحيى أمة ، وأقام دولة ، وأسس حضارة دونها كل الحضارات السابقة واللاحقة ، ولكن الجديد هو إحياؤها في النفوس ، ولفت الأنظار إليها بعد أن كانت في زوايا النسيان والإهمال ، بسبب غلبة الثقافة الغربية والخديعة بما جاءت به من نظم وإصلاحات وبما قررته في الأذهان من مبادئ وأوضاع تفصل بين الدين والدنيا في مختلف شؤون الاجتماع)) .[1]

(1) انظر حسن بن محسن بن علي بن جابر ، الطريق إلى الأخوان المسلمين ، دار الوفاء ، القاهرة ، ط4 ، سنة 1990 ص 315 .

2- التحـول الـديمقراطي : هـو عمليـة تطبيـق القواعـد الديمقراطيـة سـواء فـي مؤسسـات لـم تطبـق مـن قبـل أو امتـداد هـذه القواعـد لتشـمل أفـرادا أو موضـوعات لـم تشـملهم مـن قبـل ، أذا هـي عمليـات وإجـراءات يـتم اتخاذهـا للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر .

3- الأخـوان المسـلمين : جـاء فـي قـانون نظـامهم الأساسـي المـادة الثانيـة هـذا التعريـف ((الأخـوان المسـلمون هيئـة إسـلامية جامعـة تعمـل علـى تحقيـق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف)) .

4- الحركـات الإسـلامية : هـي العمـل المـنظم المؤسـس علـى المرجعيـة الإسـلامية مسـتهدفاً البنـاء الإسـلامي الشـامل ، واعتبـار الإسـلام دينـاً مؤسـس لنظـام حيـاة ولأمـة وحضـارة ، فـي نفـس الوقـت تفتقـر إلـى التجـانس فـي مرجعيتها وبرامجه وأساليب عملها .[1]

سابعاً :- الدراسات السابقة .

لـم تكـن هـذه الدراسـة الأولـى التـي تناولـت هـذا الموضـوع ، ولكـن سـبقتها ببعض الدراسات نذكر منها :

1- هالـة السـيد مصـطفي ، دراسـة بعنـوان (النظـام السياسـي واسـتراتيجيات التعامـل مـع الحركـات الإسـلامية المعارضـة دراسـة لحالـة مصـر 1970م - 1989 م) رسـالة دكتـوراه جامعـة القـاهرة ، السـنة 1994 م ، وهـي تهـدف إلـى توضـيح أشـكال الحكـم المعارضـة فـي التـاريخ الإسـلامي علـى مسـتوي الفكـر ، أو المعارضـة كمـا عرفهـا التـاريخ الإسـلامي ، وذلـك مراعـاة للبعـد الإسـلامي والـديني الـذي عبـرت عنـه المعارضـة السياسـية الإسـلامية المعاصـرة فـي مواجهتهـا للنظـام ، الـذي أكسـبها خصوصـية تميزهـا عـن بـاقي

1 - محمد أحمد خلف الله ((الصحوة الإسلامية في مصر)) الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1987 بيروت ، ص 181 .

أشكال المعارضة السياسية ، ويعرض البحث المبادئ السياسية للحكم في الإسلام التي تقوم على البيعة والشورى بصفتهما ركيزتين أساسيتين ، ويقارن بين هذه المفاهيم والمفاهيم التي تقوم عليها نظم الحكم السياسية الحديثة

2- أنجي أحمد عبد الغني مصطفي ، دراسة بعنوان (الصعود البرلماني للتيارات الإسلامية في الدول العربية دراسة حالة الإخوان المسلمين في مصر) رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة السنة 2010م تهدف هذه الرسالة إلى توضيح العديد من العوامل التي ساعدت على الصعود البرلماني للتيارات الإسلامية في الدول العربية ، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل خارجية تتمثل في المبادرات الدولية التي تناشد الدول العربية تطبيق الديمقراطية بما يشمل ذلك السماح للتيارات الإسلامية بالمشاركة السياسية الفعالة ، وعوامل داخلية وإقليمية خاصة بكل دولة على حدة .

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

وباستعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يلي :

- إن الدراسات السابقة لم توضح لنا مدى توافق الأنظمة السياسية في البلدان العربية مع ما يطرحه التيار الإسلامي في هذه البلدان من أفكار وآراء .
- إن الدراسات السابقة لم تظهر لنا مدى استيعاب الجماهير للمفاهيم السياسية التي يروج لها التيار الإسلامي في هذه البلدان وخاصة تونس .
- لذا فإن هذه الدراسة ستحاول تقديم إطار أشمل لفهم دور الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية في بلدان المغرب العربي ((تونس نموذجاً))

وبالتالي فإن الباحث يتوقع أن تتمخض عملية البحث عن نتائج جديدة قد تتفق أو تختلف مع نتائج الدراسات السابقة إلا أنهما معاً تشكلان مصدراً هاماً للمعلومات .

ثامناً : منهج البحث :-

سوف تعتمد الدراسة على :-

المنهج التحليلي الذي يحلل مقارنة الفكر الإسلامي لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي ،ويحلل مقاربة فكر حركة النهضة وتحولاته من قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان .

المدخل الإيديولوجي وهو مهم في عرض الفكر السياسي لدى حركة النهضة التونسية في تكوينها وذلك للوصول إلى تفسير عمليات الاختلاف والتشابه في الأداء في كل من البلدان المغاربية .

المنهج الوصفي وهو مهم الاستعراض وتتبع نشوء وتطور الحركات الإسلامية وفكرها في المجتمعات الإسلامية .

أسلوب دراسة الحالة الذي يهتم بدراسة حركة النهضة التونسية وأنماطها وأثارها على النظام السياسي والمجتمع .

تاسعاً : حدود البحث :-

يمكن تحديد الأبعاد الخاصة للبحث على النحو الآتي :-

1- الحدود المكانية :- بلدان المغرب العربي تحديدا تونس .

2- الحدود الزمنية :- إن الحد الزمني لهذا البحث يمتد منذ ظهور ((حركة النهضة)) عام 1979 م حتى نهاية عام ((2014 م)) .

3-الحدود الموضوعية :

يتناول هذا البحث دور حركة النهضة التونسية تحديدا في دفع التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي .

عاشرا :- تقسيمات البحث

الفصل الأول : التعريف بالأحزاب الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

المبحث الأول : نشأة وتطور الأحزاب الإسلامية في بلدان المغرب العربي.

المبحث الثاني : أهداف وطبيعة الأحزاب الإسلامية في بلدان المغرب العربي.

الفصل الثاني : حركة النهضة ودورها السياسي في تونس.

المبحث الأول : الإسلام والسياسة : رؤية حركة النهضة في تونس.

المبحث الثاني : التحول الديمقراطي في فكر حركة النهضة : المفهوم والآليات.

الفصل الثالث : التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي .

المبحث الأول : التحول الديمقراطي مقاربة من منظور الفكر العربي .

المبحث الثاني : التحول الديمقراطي ورؤية الأحزاب الإسلامية .

المقدمة

لقد أظهرت نتائج الانتخابات في عدد من الدول العربية وبالأخص الدول التي قامت فيها الثورات العربية مصر، وتونس ، وغيرها من الدول القوة الكبيرة التي تشكلها حركات الإسلام السياسي في تلك الدول ، وذلك من خلال قدرتها على تشكيل البديل القادر على تحقيق الانتصارات بعد ما عُرف باسم الربيع العربي ، الذي أطاح بأنظمة حكمت مواطنيها عشرات السنين ، ونشرت ثقافة التشكيك في قدرات الإسلام السياسي على المشاركة في العملية الديمقراطية تجاه عدد من القضايا ،من أبرزها ، تداول السلطة ، والدول المدنية ، وحقوق المرأة ، والأقليات الدينية ، وغيرها من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر في النسيج الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات ، حيث ما زالت قوى الإسلام السياسي أمام اختبار إثبات أنها لا تتخذ من أطروحات الديمقراطية والتعددية والتداول على السلطة ذريعة للوصول إلى السلطة ، وإلغاء الآخر لاحقاً من خلال التسيس الديني ، والتقديس السياسي لخدمة مصالحها الحزبية ، وهذا ما يدل على أهمية موضوع الحركات الإسلامية وحيويته بالنسبة إلى كل الاتجاهات والأطراف ، وذلك لاتساع ساحات هذه الحركات ، وغنى تجربتها ، وتعقد ظروف الصراع ، وما خبرته من حالات مد وجزر، ونجاحات ، وانتكاسات ،مما جعل من الطبيعي أن يحدد بشكل أو بآخر الموقف من هذه الحركات والرأي فيها ، وعلى مستوى المغرب العربي ، فقد برزت خلال السبعينات إرهاصات حركة النهضة برئاسة راشد الغنوشي ، واتخذت من حركة الإخوان المسلمين في مصر منهجاً لها.

وارتبط تصاعد هذه الحركة في الفترة 1978 م إلى 1988 م بأحداث إيران وأفغانستان ،ونزاعات الشرق الأوسط ، كما ارتبط بالتوترات الداخلية في بلدان المغرب العربي ، فالحركة إذاً حديثة العهد نسبياً، إلا أن

سجلها حافل بالمحاكمات والصراعات السياسية ،بل والعسكرية ،فضلاً عن القمع الذي كان من شأنه تغذية وتشجيع النشوء التدريجي لمجتمع يقوم على المثل الأعلى الإسلامي ،فقد اتجهت الحركة في بادئ الأمر نحو هدفين هما السيطرة على المساجد ، والسيطرة على الجامعات ، حيث تصادم بعنف اليساريين والإسلاميين،وبذلك استهدفت هذه الحركة ميادين ظهر فيها الفراغ الثقافي بأوضح صوره وهي القاعدة الاجتماعية.

ولقد امتدت الموجة الإسلامية بعد ذلك حتى بلغت أجهزة الدولة ،ولاسيما الجيش والشرطة ،ولما كانت الحركة تمثل تفسيراً سياسياً للإسلام ،فقد ظهرت في المغرب العربي ممثلة في حركةٍ معارضة في المقام الأول،تهدف إلى التمسك بالدين وأخلاقياته السامية،وسرعان ما اصطدم هذا الطرح بالرفض التام من قبل النظام التونسي،وقد أدت ممارسة القمع ضد الحركة في بعض الفترات إلى الاتجاه نحو ممارسة القمع ضد الحركة في بعض الفترات مما دفعها إلى الاتجاه نحو ممارسة العنف والإرهاب،وفي فترات أخرى سخرت هذه الحركة إنشاء شبكات من أجل ترسيخ مبادئ الحركة ، وسيبقى الرهان في الخلاصة على مدى الانفتاح الداخلي في منهجية الأحزاب الإسلامية من مواقعها المتقدمة في السلطة، والساحة السياسية – دون إقصائها من الأطراف الأخرى ، ومدى قدرتها على إتباع سياسات مستقلة لمصالح البلدان والشعوب ، ومدى إسهامها في تحقيق تنمية اجتماعية ،واقتصادية ،لا وسياسية،أما الرهان الأكبر فيتوقف على وعي الشعوب العربية المغاربية ، ورفضها لعودة الاستبداد والقمع ، واحتكار السلطة في المستقبل.

وقد قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ،تناولت في الفصل الأول نشأة وتطور الأحزاب الإسلامية في بلدان المغرب العربي ، والتعريف بها ، وتوضيح أهدافها وطبيعتها في المجال السياسي ، والمجال الاقتصادي ، والمجال الاجتماعي .

كما ناقش في الفصل الثاني ،حركة النهضة ، وتطور دورها السياسي في المجتمع التونسي.
أما الفصل الثالث فنحلل العجز الديمقراطي العربي ، وعوامل التحول إلى الديمقراطية .

أولاً :- إشكالية البحث .

تسعى هذه الدراسة إلى الإمساك العلمي المنظم بجوانب الدور الذي تتطلع به الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية في بلدان المغرب العربي ((تونس نموذجاً)) .

وذلك من خلال تتبع تطور سياسات وتوجهات ومرتكزات هذه الأحزاب وتحليلها ومن استفسار الواقع عن مدلولتها وعن مقاصدها ، إنما يكمل في محاولة التقويم لجانب الفعالية في تأثيرها ، وارتباط ذلك بالتحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي ودولة تونس خاصة .

ثانياً :- أهمية البحث :-

هناك أسباب رئيسية دفعت الباحث إلى اختيار موضوع البحث ، هما :
- احتاج هذا الموضوع إلى دراسة خاصة لمعالجته ، وتحليل جوانبه وأبعاده المختلفة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ،لاسيما وأنه يتعلق بدور الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية الذي مازال محتاجاً إلى المزيد من الدراسات العلمية .
- معرفة مدى تأثير الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية على صانع القرار السياسي ، وما الوسائل والطرق التى تتبعها للوصول إلى السلطة ، وإلى أي مدى تحظى هذه الأحزاب بالتأييد الشعبي وتسهم في إرساء مبادئ الديمقراطية .

- التعرف على ما إذا كانت الأحزاب الإسلامية بصورتها الراهنة قادرة على خلق مواطن قادر على المشاركة الفعالة في بناء أمته وقادر على فهم واستيعاب ما يدور حوله .

ثالثاً :- أهداف البحث .

1- معرفة الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية الإسلامية في تأكيد مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية .

2- توضيح مكانتها داخل ساحة العمل السياسي .

3- تقييم البرامج ، والأهداف السياسية ، للأحزاب الإسلامية في دول المغرب العربي.

4- تحليل الدور السياسي للأحزاب الإسلامية وما تحتويه برامجها من معارف وقيم واتجاهات اجتماعية وسياسية .

رابعاً :- فرضية البحث .

تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن الأحزاب الإسلامية تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة العامة والخاصة من خلال الآتي :-

1- تحاول الأحزاب الإسلامية لعب دور هام في الحياة السياسية من خلال مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تنادي بها .

2- لم تُسْهِم الأحزاب الإسلامية في بناء الديمقراطية .

خامساً :- تساؤلات البحث .

يسعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية :

1- إلى أي حد استطاعت الأحزاب الإسلامية التوفيق بين الإسلام بصفته ديناً سماوياً ، والسياسة بصفتها ممارسة من قبل الساسة .

2- هل للأحزاب الإسلامية مستقبل سياسي في بلدان المغرب العربي.

3- هل نجحت الأحزاب الإسلامية في بناء العملية الديمقراطية .

4 – هل الشارع العربي كان على وعي كامل بفكرة ومنهج الأحزاب الإسلامية .

سادساً:- مفاهيم البحث .

1- الإسلام :- وهو نظام اجتماعي كامل ليس دينا فقط بالمعني الذي قررته النظم الأوروبية في الأذهان مقتصراً على المعابد والجوامع والخلوات ، ولكنه دين ودوله ، ونظام كامل يتناول كل شيء في مجتمع المؤمنين به والمقتدين له ، وليست هذه الفكرة جديدة في الحقيقة ، لأنها طبيعة الإسلام الذي جاء به رسول الله سيدنا محمد - صلي الله عليه وسلم - من عند ربه ، فأنشأ ديناً ، وأحيا أمة ، وأقام دولة ، وأسس حضارة دونها كل الحضارات السابقة واللاحقة ، ولكن الجديد هو إحياؤها في النفوس ، ولفت الأنظار إليها بعد أن كانت في زوايا النسيان والإهمال ، بسبب غلبة الثقافة الغربية والخديعة بما جاءت به من نظم وإصلاحات وبما قررته في الأذهان من مبادئ وأوضاع تفصل بين الدين والدنيا في مختلف شؤون الاجتماع.[1]

2- التربية :- هي استثمار الإنسان ، فاذا نجح المجتمع في استثمار وتوجيه طاقاته وقدرته الإيجابية نجح كل استثمار آخر في المجتمع نفسه ، وأثمر زرعه ، والتربية لا تنفصل عن الروح التي سارت عليها الأمة ، وانبثق منها منهج التربية ، ومن ثم يجب أن يكون نموذج التربية نابعاً من الروح المسيطرة على ثقافة المجتمع الذي ينتشر فيه ، ليصيغ الفرد صياغة ربانية هي نتاج التربية ، فالتربية كفيلة بنشأة المرء على حسب الخبرة ، ومساعدة

(1) حسن بن محسن بن علي بن جابر ، الطريق إلى الأخوان المسلمين ، دار الوفاء ، القاهرة ، ط4 ، سنة 1990 ص 315 .

النـــاس ومـــودتهم ، والإحســـان إلـــيهم ، وهـــي التـــى تخلـــق روح التســـامح ، وتبعده عن روح البغي .

3- السياسـة :- هـي النظـر فـي شـؤون الآمـة الداخليـة والخارجيـة والاهتمـام بهـا ، والعمـل علـى إصـلاح كافـة جوانبهـا ، وهـى تـرتبط بالعقيـدة والأخـلاق ، وتهدف إلى التغيير . [1]

4- الأخـوان المسـلمين : جـاء فـي قـانون نظـامهم الأساسـي المـادة الثانيـة هـذا التعريـف ((الأخـوان المسـلمون هيئـة إسـلامية جامعـة تعمـل علـى تحقيـق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف)) .

5- السـلفية : هـي نزعـة دينيـة تتخـذ مـن العـودة إلـى التـراث بمفهومـه الـديني الضيق معياراً أساسياً لتقييم الحاضر والتطلع إلى المستقبل .

6- الأحـزاب الإسـلامية : هـي العمـل المـنظم المؤسـس علـى المرجعيـة الإسـلامية مسـتهدفاً البنـاء الإسـلامي الشـامل ، واعتبـار الإسـلام دينـاً مؤسـس لنظـام حيـاة ولأمـة وحضـارة ، فـي نفـس الوقـت تفتقـر إلـى التجـانس فـي مرجعيتها وبرامجه وأساليب عملها . [2]

سابعاً :- الدراسات السابقة .

لـم تكـن هـذه الدراسـة الأولـى التـي تناولـت هـذا الموضـوع ، ولكـن سـبقتها ببعض الدراسات نذكر منها :

1- هالـة السـيد مصـطفي ، دراسـة بعنـوان (النظـام السياسـي واسـتراتيجيات التعامـل مـع الحركـات الإسـلامية المعارضـة دراسـة لحالـة مصـر 1970م - 1989 م) رسـالة دكتـوراه جامعـة القـاهرة ، السـنة 1994 م ، وهـي تهـدف

(1) جمعة أمين منهج الإمام الشهيد حسن البنا في الثوابت والمتغيرات ، موقع الإمام حسن البنا www.hasnamalbanna.org ص31 .
2 - محمد أحمد خلف الله ((الصحوة الإسلامية في مصر)) الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 1987 بيروت .

إلى توضيح أشكال الحكم المعارضة في التاريخ الإسلامي على مستوي الفكر ، أو المعارضة كما عرفها التاريخ الإسلامي ، وذلك مراعاة للبعد الإسلامي والديني الذي عبرت عنه المعارضة السياسية الإسلامية المعاصرة في مواجهتها للنظام ، الذي أكسبها خصوصية تميزها عن باقي أشكال المعارضة السياسية ، ويعرض البحث المبادئ السياسية للحكم في الإسلام التي تقوم على البيعة والشورى بصفتهما ركيزتين أساسيتين ، ويقارن بين هذه المفاهيم والمفاهيم التى تقوم عليها نظم الحكم السياسية الحديثة .

2- جميل السيد عبد الجواد محمد ، دراسة بعنوان (العلاقة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية في مصر 1970-1977 م)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية السنة 1996 م ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أبرز ملامح الإطار التاريخي الذي يشكل خلفية مباشرة لعلاقة النظام السياسي بالحركات الإسلامية، حيث بدأت بالتحالف منذ قيام الثورة ثم ما لبثت أن تحولت إلى الصدام بعد ذلك بين الطرفين في الفترة 1953م- 1970م .

3- عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب ، دراسة بعنوان (الدور السياسي لحركة الإخوان المسلمين في المجتمع المصري) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية 1936-1952م ، السنة 1980م ، وتهدف هذه الدراسة تحديد مواقف الإخوان المسلمين من تحالفاتهم السياسية مع القوي السياسية المختلفة في المجتمع ، ويتناول موقف الإخوان من نظام الحكم القائم ومؤسساته ، وموقفهم من دستور 1923 م ، وكذلك موقفهم من الظاهرة الحزبية .

4- أنجي أحمد عبد الغني مصطفي ، دراسة بعنوان (الصعود البرلماني للتيارات الإسلامية في الدول العربية دراسة حالة الإخوان المسلمين في مصر) رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة السنة 2010م تهدف هذه الرسالة إلى توضيح العديد من العوامل التي ساعدت على

الصعود البرلماني للتيارات الإسلامية في الدول العربية ، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل خارجية تتمثل في المبادرات الدولية التي تناشد الدول العربية تطبيق الديمقراطية بما يشمل ذلك السماح للتيارات الإسلامية بالمشاركة السياسية الفعالة ، وعوامل داخلية وإقليمية خاصة بكل دولة على حدة .

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

وباستعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يلي :

- إن الدراسات السابقة لم توضح لنا مدى توافق الأنظمة السياسية في البلدان العربية مع ما يطرحه التيار الإسلامي في هذه البلدان من أفكار وآراء .
- إن الدراسات السابقة لم تظهر لنا مدى استيعاب الجماهير للمفاهيم السياسية التي يروج لها التيار الإسلامي في هذه البلدان وخاصة تونس .
- لذا فإن هذه الدراسة ستحاول تقديم إطار أشمل لفهم دور الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية في بلدان المغرب العربي ((تونس نموذجاً))

وبالتالي فإن الباحث يتوقع ان تمحص عملية البحث عن نتائج جديدة يتفق ويختلف مع نتائج الدراسات السابقة إلا أنهما معاً تشكلان مصدراً هاماً للمعلومات .

ثامناً : منهج البحث :-

سوف تعتمد الدراسة على :

المنهج التاريخي القائم على جمع المادة العلمية من مصادرها الأولية ومراجعها الثانوية ، وصولاً إلى إبراز الصورة العلمية المتكاملة لموضوع الدراسة ، كما سيتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة .

تاسعاً : حدود البحث :-

يمكن تحديد الأبعاد الخاصة للبحث على النحو الآتي :-

1- الحد المكاني :- إن حركة البعث الإسلامي ((حركة النهضة)) ظهرت في تونس بصفتها إحدى الحركات الإسلامية ، وقد كان ظهور هذه الحركة على يد راشد الغنوشي الذي كان له الدور الكبير في إنشائها .

2- الحد الزمني :- إن الحد الزمني لهذه الدراسة يمتد منذ ظهور حركة البعث الإسلامي ((حركة النهضة)) عام 1979 م حتى نهاية حكم الرئيس زين العابدين بن علي عام ((2011 م))

الفصل الأول

التعريف بالأحزاب الإسلامية في بلدان المغرب العربي

المبحث الأول : ــ نشأة الأحزاب الإسلامية وتطورها في بلدان المغرب العربي

المبحث الثاني:- أهداف وطبيعة الأحزاب الإسلامية في بلدان المغرب العربي.

تمهيد :

تتشابه الأحزاب الإسلامية في المنطقة العربية في كثير من أفكارها وأساليبها التنظيمية ، ولكن مع ذلك يمكن القول : إن لكل قطر أو مجتمع ظروفه الخاصة به.

ومما لاشك فيه أن الإسلاميين في العالم العربي يتطلعون اليوم إلي الدور الذي كانت تلعبه حركات التحرير الوطنية والأحزاب اليسارية من قبل ، حيث أصبحت هذه الأحزاب تتمتع بحضور قوي في شتى المجالات ، وسجلت حضورا متجدداً في ميادين العلاقات الاجتماعية والسياسية المعاصرة ، فالتاريخ الإسلامي يشهد تلازماً بين السياسة والدين ، وبالتأكيد أن غياب الحريات السياسية سيؤدي إلى استثمار الدين في المواجهة ، أو في البحث عن مجالات بديلة للعمل ، ونلاحظ أن البعد الديني الذي أضافته الأحزاب الإسلامية إلي العمل السياسي ، والقومي ، والإصلاحي ستنهض طاقات الأمة[1]وكسرت احتكار الدين الذي كانت تمارسه السلطة السياسية من قبل لتجعلهم عملاً شعبياً واسع النطاق ، واستعادت الأمة هذا الكنز الروحي المصادر ، وأعادت حيويته للوظيفة الاجتماعية ، ليكون سلاح المستضعفين في مواجهة الطغيان والتسلط[2]

المبحث الأول : ـ التعريف بالأحزاب الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

إن الأحزاب الإسلامية علي مختلف أوضاعها في بلاد المغرب العربي ، التي جعلت الحصول علي السلطة جزءاً من برنامجها وتنظيم نفسها تنظيما شورقرطياً ، والبحث عن فرص العمل في إطار القانون ، وانتهاج الوسائل القانونية إلي تحقيق أهدافها ، وذلك مقابل اتجاه النظام العربي ، ومنذ الخمسينات سعت إلي نماذج من الحكم الغربي ، وقمع الحريات ، وتضييق دائرة المشاركة ، واستغلال العلمانية للقومية العربية في قضية فلسطين ، وطرح الشعارات الكبيرة والفضفاضة ،

---

(1) خليل علي حيدر ،التطور السياسي لدولة الحركات الإسلامية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية أبو ظبي 2003، ص 22

(2) إبراهيم غرايبة ، الحركات الإسلامية وموجب العنف والتطرف www.ailgazeera. net

وضغط الخارج على الداخل،وما قامت به النخب التي تربت على أيدي الحماية الأجنبية ورعايتها المستمرة لها من فصل للحكم عن المجتمع أحدث تحولاً هائلاً في علاقة الدولة بالمجتمع ، إذ اغتربت الدولة بخطاباتها وعلاقاتها ، وغدا الشعب في حيرة من أمره ، هل هذه الدولة دولته ؟ وهل القائمون عليها هم حقيقة يستمدون شرعيته منه أم من الخارج [1].

ولقد توالت موجات الرفض الصادرة من المجتمع تجاه الدولة من قوميين وليبراليين ويساريين وإسلاميين ،وفي كل مرة يخرج فريق من السجن ليحل محله آخر ، وكثيراً ما جمعتهم السجون ،وكان من الطبيعي جداً أمام تفاقم الأزمة الاقتصادية ، وانهيار المؤسسات ، واستفزاز بعض الدول المتواصل ، وتفاقم حدة التبعية ، والانهيار التام للمؤسسات التقليدية من دون أن يحل محلها بديل مكافئ ، والغطرسة الإسرائيلية المتعملقة دون رادع واحتداد شعور مجتمع ذي حضارة عريقة ومجد عظيم بمهانته وذلته وغربته في هذه الكيانات المتوحشة ، والمسماة دولاً -أن يتمر كل ذلك تياراً جارفاً يدعو إلي الدين لدى كل فئات المجتمع ، ومما لاشك فيهأن تكوين الأحزاب أصبح وسيلة لمقاومة أي سلطة حاكمة ، وإسقاطها ليحل غيرها محلها [2].

أولا : الجزائر :-

أن الحركة الإسلامية الجزائرية تعتبر أقوى وأخطر حركة إسلامية في العالم بعد إيران وفي 14 - 9 - 1989 م، فقد فتح باب الساحة السياسية أمام حزب الإسلام السياسي والممثل في " جبهة الإنقاذ الإسلامي بالجزائر ، والتي يمكن أن نعرفها بأنها جبهة دينية ذات أبعاد سياسية ، دعا إلي تشكيلها كلاً من عباسي مدني ، والشيخ علي بلحاج ، والهاشمي سحنوني ، وقد بدأت بينهما الاجتماعات ، وكان أول اجتماع في 18 – 2 –1989 م في مسجد السُّنة في باب الواد ، ثم إعلان نشأه

(1)خليل علي حيدر ، مرجع سبق ذكره ، ص26
(2)موسي الكيلاني ، الحركات الإسلامية ، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع 1990 ص24ص25

الحزب ، واختير الشيخ (عباسي مدني) رئيساً له ، وكان من أبرز أعضائه (علي بلحاج) ، و(سعيد لاشي) ، و(ريده بن عزوز)،[1] وقد نظم الحزب اجتماعاً آخر ، أعلن فيه عن تكوين أول مجلس شوري ، وبدأت وسائل الأعلام تتحدث عن حزب جبهة الإنقاذ الإسلامي ، وبعد بضعة أشهر من هذا الإعلان نجح الحزب في الحصول علي سند شرعي لقيامه ، حيث قرر الرئيس الشاذلي بن جديد فتح باب الساحة السياسية أمام حزب الإسلام السياسي دون أن يسبق ذلك تعديل في القانون الخاص بالأحزاب ، حيث حاول تبرير موقفه بقوله : إن أنشطة الحزب الإسلامي خاضعة لقوانين معينة ومحددة إذا احترمها الحزب لا نستطيع حظره ، نحن مسلمون ويهمنا تشجيع الإسلام بمفهومه العادل ، ولا نريد تشجيع الإسلام المنتحل الذي يروج الأساطير والتطرف ، وإنه لا يمكن أن نطبق الديمقراطية على الشيوعيين ، وتحرم منها التيار الذي يحبذ الانتماء الروحيإذاً لا يمكن للديمقراطية أن تكون انتقائية .[2]

والجدير بالذكر أن هذا الحزب يضم عدة اتجاهات داخله ، نذكر منها علي سبيل المثال.

(1) ـ الاتجاه السلفي :التدين السلفي الوارد من المشرق الذي يقوم على رفض التقليد المذهبي الفقهي والعقائدي ، والعودة في كل ذلك إلى الأصل الكتاب ، والسنة،وقد تميز هذا الاتجاه بالثورية ، والدعوة الى التغيير.

(2)ـ الاتجاه الإصلاحي :يقوم على اعتماد العقل في فهم النص وفتح باب الاجتهاد في معالجة أوضاع التخلف من تمزق المسلمين ، ومن غزو ثقافي ، ومن استبداد سياسي ، وتأخر علمي.

(1)عباس مدني ، أزمة الفكر الحديثة ومبررات الحل الإسلامي ، ،مكتبة رحاب ، ط1 ، الجزائر 1989.ص 58ص59.
(2)أحمد الخطيب ، جمعية علماء المسلمين الجزائرية وأثرها الإصلاحي في الجزائر . المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1995. ص 33 .

(3)- التيار الإخواني: نما في الجزائر بعد الاستقلال برجوع تلاميذ الشيخ الفضيل الورتلاني ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في القاهرة سابقاً ، ويتكون هذا الاتجاه من جماعتين:

- جماعة الإخوان المسلمين:وتعتمد هذه الحركة على الفكر الإخواني ، ولها علاقة وطيدة بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في مصر .

- الجماعة الإسلامية: ظهرت في مدينة قسطنطينة سنة 1974 م ، بالجزائر وهي حركة تعتمد هي الأخرى الفكر الإخواني ، ولكنها إقليمية،لا علاقة تنظيمية لها بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين وأعلنت عن نفسها بصفتها حركة سياسية في سبتمبر1990م .

وبالإضافة إلي هذه الاتجاهات تتميز قوى الأحزاب الإسلامية في الجزائر بتنوع وتعدد أطر مرجعيتها الفكرية و الإيدلوجية، التي وجدت طريقها إلى منطقة المغرب العربي خاصة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران ، وفي هذا الخضم كان الإعلان عن تأسيس هذا الحزب الإسلامي والمتمثل في ((حزب جبهة الانقاذ الاسلامي)) تحديدا في 7 مارس من عام 1989 م كانت بمثابة أول حزب سياسي إسلامي في الجزائر ، ومن هنا يمكن القول بأن التيارات الرئيسة التي تكّون منها هذا الحزب تتمثل في الآتي. [1]

الأول : جهادي تاريخي :-

ويمثله عباسي مدني :ويربط هؤلاء أنفسهم بامتداد تاريخي يصل إلى عبد القادر الجزائري ، وحركة التحرير الوطني التي حققت الاستقلال .

(1) عباسي مدني ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

الثاني : سلفي إخواني :- ويمثله علي بلحاج : وهم جماعة الإخوان المسلمين الذين تبلور وجودهم السياسي والتنظيمي على أيدي المعلمين الذين وفدوا من الأقطار العربية والإسلامية .[1]

الثالث : التيار المتشدد: ويمثله عبد القادر المفتي ، ويرى هذا التيار أن القوة هي الطريق الأمثل إلى تحقيق الدولة الإسلامية ، وكان هؤلاء ينطوون تحت اسم جند الله.

الرابع : ثقافي سياسي : ويمثله عبد القادر حشاني ، وهم مثقفو المدن ، وكان بعضهم أعضاء في تنظيمات يسارية ، ورجال أعمال ، ووعاظ .

وتمثل هذه التيارات في مجموعها كل طبقات الشعب الاجتماعية ، إلا أن الطبقة الوسطي هي الغالبة ، لأنهم أحسوا اتجاه الإسلام أنه حافز فردوسي ، وحافز تحرير وطني في آنٍ واحد.[2]

ثانيا : المغرب :-

عرفت المغرب كما عرفت غيرها من الدول العربية حركة إسلامية هامة ، أدت دوراً متميزاً علي صعيد الداخل المغربي ، وتميزت بالتنوع الفكري والحركي ، وأصبح لها رصيد في الحياة العامة التشريعية والتنفيذية علي عكس غيرها من دول المغرب العربي .

ومن هنا نلاحظ أن الخارطة للأحزاب السياسية تتوزع إلي أحزاب ، بعضها قديم عاصر استقلال البلاد ،وبعضها جديد تولد عن تطورات سياسية ، وأفرزته عوامل اجتماعية وانشقاقات حزبية .

إن تجربة المغرب يمكن حصرها في ثلاثة أحزاب وتضم من بينها :ـ

1) ـ **حزب العدالة والتنمية:** وقد قام بتأسيسه عبد لقادر ياسين حيث إن هناك معيارين لقياس الأصول التاريخية للحزب .

(1) المبروك عبشة ، الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1930 – 1991 مع مقارنة حركة النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الدار المتوسطة للنشر ط 1 – 2012 ص 23

(2) أحميدة عياشي ، الإسلاميون بين السلطة والرصاص ، دار الحكمة ، ط 1 ، الجزائر 1992 ، ص 58 – 59 ..

- **المعيار الأول :** شكلي ، ويرتبط بحزب الحركة الشعبية على حدَّ أن حزب العدالة والتنمية استمرار لها ، وذلك اعتماداً علي تقارب المرجعيات .[1]
- **المعيار الثاني :** موضوعي ، ويعتبر امتداداً لحركة الجماعة الإسلامية المنبثقة عن الشبيبة الإسلامية المتفككة ، وبخاصة عقب تورطها في عدة اغتيالات ، وأعمال عنف ، ونفرعها إلي مجموعة من الاتجاهات ، والتيارات.[2]

ومن هنا نلاحظ أن هذا الحزب السياسي يسعي انطلاقاً من المرجعية الإسلامية ، وفي إطار الملكية الدستورية القائمة علي إمارة المؤمنين إلي الإسهام في بناء مغرب مزدهر ، ومتكافل ، وديمقراطي ، وترسيخ قيم الاستقامة والحرية والمسئولية والعدالة والتكافل من خلال منهج سياسي مرتكز علي الالتزام ، والشفافية ، والتدرج ، وإشراك المواطنين ، والتعاون مع مختلف الفاعلين في الحياة السياسية في البلاد .

والجدير بالذكر أن هذا الحزب اختار اسم العدالة والتنمية انطلاقا من الشعار الذي رفعه خلال الحملة الانتخابية لاستحقاقات 1997 م ، وهو من أجل نهضة شاملة ، وأصالة ، وعدالة ، وتنمية ففي ، أكتوبر من سنة 1998 م خلال انعقاد دورة عادية للمجلس الوطني للحزب تقرر تغير اسم الحزب من " الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية " إلي اسم الحزب الجديد " العدالة والتنمية ، ليعكس كما عكس اسمه السابق المرحلة السياسية التي أطرت الحياة السياسية عقب استقلال البلاد التي كانت خلالها تطلعات الشعب المغربي تصبو للحرية ، والمشاركة السياسية ، وترفض الهيمنة والإقصاء .[3]

إن حزب العدالة والتنمية يقدم وظيفة جيدة للملكية ، تتجلي في خلق نوع من التوازن ، الذي يخدم استراتيجية الدولة مع أكبر حركة إسلامية خارج اللعبة السياسية: "العدل والإحسان " ، والتي مازالت تشتغل خارج قواعد اللعبة السياسية ، وبعد

(1) عبد الإله بلقزيز ، الإسلام والسياسة ، دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي ، المركز الثقافي العربي، ط 1 ، المغرب 2001 ، ص 9 .
(2) أحميدة عياشي ، الإسلاميون بين السلطة والرصاص ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .
(3) محمد عابد الجابري ، الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت 1987 ، ص 88 .

سنوات من دخوله معترك المشاركة السياسية في المؤسسة البرلمانية أضحى حزب العدالة والتنمية يسيّر وفق مجموعة من الملاحظات والتساؤلات ، فهو ما يزال يجمع بين النشاط الحزبي من جهة ، والعمل الحركي من جهة ثانية ، وذلك بالمقارنة مع مكونات سياسية أخرى ، ويرى الباحث أن حزب العدالة والتنمية من أكثر الأحزاب المغربية المؤهلة لإخراج المغرب من أزماته ، والقيام بأدوار مهمة علي مستوي تدبير الشأن الحكومي ، وبخاصة إذا ما توافرت بعض الشروط ، فهناك ديمقراطية داخلية حقيقة لا يمكن إنكارها ، وترشيحات للبرلمان من داخل الإطار ، وتناوب داخلي حقيقي وأداء جيد داخل البرلمان .[1]

2) ـ حزب البديل الحضاري :

تأسس حزب البديل الحضاري بشكل غير رسمي في 22 أكتوبر 1995 م، بقيادة عبد الحكيم بن يوسف ، وقد وجهت له الاتهامات بالمشاركة في أعمال إرهابية سنة 2008 م في إطار إعادة المغرب صوراً من سنوات القبضة الحديدية في مواجهة المعارضة السياسية السلمية، وأعلن أنه يريد إقامة "التوحيد والعدل في مجتمع يقر لله بالربوبية ، ويفرده بالعبودية قولاً وفعلاً " ، وفي 3 ـــ يونيو 2005 م ثم الاعتراف بهذا الحزب الذي ينهل من المرجعية الإسلامية ، وهو ينظر إلي النظام الملكي باعتباره أداة للوحدة الوطنية.

3- حزب النهضة والفضيلة :

تأسس في 25 ديسمبر 2005 م بقيادة محمد خليدي الأمين العام للحزب ، ويضم في عضويته ثلاثة أحزاب :هي الاستقلال ، والشورى ، والتجمع الوطني للأحرار ، وذلك بعد خروجهم عن صفوف حزب العدالة والتنمية ، الذي يشكل أكبر قوة معارضة في البرلمان المغربي ، ويُعَدُّ هذا الحزب - كما أوضح أمينه العام –حزباً وطنياً ديمقراطياً يستمد مبادئه من الإسلام ، وإن الديمقراطية في نظر هذا الحزب

(1) عبد الإله بلقزيز ، الإسلام والسياسة دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 - 59 .

هي مطلب آساسي لإقامة دولة القانون ، وأضاف خليدي قائلا : قررنا أن تكون المرجعية الإسلامية برنامجا وليس غاية ، وينص الميثاق التأسيسي للحزب علي أن حزب النهضة والفضيلة حزب وطني ذو مرجعية إسلامية ، تستند علي مشروع رؤية مستقبلية .[1]

ثالثاً : موريتانيا :-

انطلقت الحركة الإسلامية في موريتانيا مع صعود نجم الصحوة الإسلامية في العالم ، وعودة الطلاب المتخرجين من مختلف الجامعات العربية مشبعين بفكر الشيخ حسن البنا ، وكتابات السيد قطب ، وأبي الأعلى المودودي ، وأبي الحسن الندوي ، حيث بدأ نشاط الحركة الإسلامية من خلال بعض الهيئات بصفتها جمعية الدفاع عن الإسلام سنة 1919م ، والجمعية الثقافية الإسلامية سنة 1979 م وما تلا ذلك من نشر مبادئ المذهب السلفي ذو البعد الوهابي ، والترويج لمواقفه من التصوف ، والعقيدة الاشعرية ، مع تدفق الأموال الخليجية المخصصة لبناء المساجد ، والمعاهد ، والمراكز الدعوية ، وتمويل الهيئات الخيرية في بلد يقع أكثر من 60% من سكانه تحت خط الفقر،وهي عوامل أفضت إلى تحويل فكري ومذهبي غير مسبوق في مسار الحركة الإسلامية الموريتانية ، من هنا ظهر الاضطراب في وحدة الخطاب الإسلامي ، ومصدر الفتوى الشرعية لتعدد المرجعيات ، وتباين أرائها في العقيدة والعبادات ، غير أن مميزات المذهب المالكي ظلت مسيطرة لجريان العمل بها ، ولمواقفها المهادنة للسلطات.

وقد كانت الفترة الواقعة مابين1979 م ، إلى 1984 م ، تشكل العنصر الذهبي لأغلب الحركات الإسلامية ، لأن النظام - وقتها - أخذ قراراً بتطبيق أحكام الشريعة في إطار صفقة سياسية مع تلك الحركات ، وقد لقي هذا التوجه تأييداً جماهيرياً داخل البلاد ، في حين تم التنديد به من خارجها ،مما أثار جدلاً واسعاً حول قدرة الحركة الإسلامية على التعاطي مع متطلبات الدولة المدنية الحديثة

(1) زكي أحمد ، تحولات وتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2008 ، ص 18-19 .

القائمة على الحرية ، والمساواة ، واحترام حقوق الإنسان ،كما تم تأكيد هذا التوجه بعد صدور دستور يوليو 1991 م الذي نص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع ، كذلك صدور قانون الأحزاب الذي كفل حرية التعبير والتعددية السياسية ، مع حظر الترخيص للأحزاب ذات الطابع الديني ، مما جعل لنظام يرفض الترخيص لحزب الأمة ذي التوجه الإسلامي.[1]

أما بخصوص الموقف من الهوية فنراه غامضاً في أدبيات الحركة الإسلامية، وقد يكون مصدر ذلك الصراع الحاصل بين المشروعين العربي والإسلامي في المشرق ، مع الإشارة إلى وجود رأيين متباينين في الموقف من الهوية داخل الحركة الإسلامية: أحدهما:ينتمي للمدرسة السنية التقليدية ، ولا نجد في أدبياته ذكرا لموضوع الهوية ، وهو موقف قد يجد تفسيره في عدم معايشتهم لما كان يجري داخل الخلافة العثمانية من صراعات بين الرعايا العرب و الأتراك الحاكمين، ولذلك نجد مجموعة من فقهائهم يصدرون فتاوي يخطئون فيها الموقف التركي في الحرب العالمية الأولى ، استجابة لدعوة فرنسية ، وهو اتجاه لا يخفي دعمه للأنظمة الحاكمة ، ويفتي بمنع الخروج عليها ، و لو جارت ، واستبدت.[2]

أما التوجه الثاني فيدعي القوة الإسلامية الموحدة التي استطاعت أن تتكتل في حزب سياسي ، يستلهم أفكاره من حركة الإخوان في مصر ، ومن تجربة حزب التنمية الحاكم في تركيا ، وهو التوجه الأكثر انفتاحا ونشاطاً من بين الحركات الإسلامية،وهؤلاء يقبلون الطابع العربي لهذا البلد ، ويدافعون عن اللغة العربية في الوقت الذي يتحدثون فيه عن أهمية العمق الإفريقي لاعتبارات جغرافية وسياسية .

ويمكن القول : إن الخريطة السياسية الموريتانية تظهر على الشكل التالي:-

(1) فهمي هويدي وآخرون ، الحركات الإسلامية والديمقراطية ، دراسات في الفكر والممارسة ط 1 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 297 .

(2) أحمد دادة - التقسيمات السياسية في مورتانيا ، مركز دراسات الوحدة العربية 2002 ، ص 199 -200 .

1. **التيار الإسلامي**: وهو الذي يتحرك من خلال حزب الأمة غير المرخص له ، وهيئات الإغاثة الإسلامية ، ومراكز نشر الثقافة الإسلامية ، وجمعيات إسلامية ذات اهتمام اجتماعي وثقافي ،ويؤمن التيار الإسلامي بمشروع الدولة الإسلامية،لكن ليس على طريقة جمهورية معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الإسلامية،بل من خلال المواءمة بين النظرية والتطبيق .[1]
2. **التيار القومي والعروبي:** وهو الذي يضم كافة الأحزاب التي تؤمن بعروبة موريتانيا في مواجهة سياسة التغريب والفرنسة،ولهذا التيار أحزاب مرخصة ، وتعمل في الساحة السياسية بشكل علني وشرعي،وقد انتقل بعضها من المعارضة الى السلطة من خلال دخول شخصيات قيادية قومية في الحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم. [2]

رابعاً: ليبيا :-

ظهور الإخوان المسلمين في ليبيا :

كانت الانطلاقة في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، وهي التي يمكن وصفها بأنها مرحلة التعريف بالمنطلقات ، والأفكار العامة للجماعة والدعوة لنشرها، والعمل من أجل استقطاب الأنصار في أوساط الشباب.

1- الإخوان المسلمين المرحلة الأولى :

كانت الانطلاقة الأولى في ولاية طرابلس بعد الاستقلال ،حيث جاء إلى البلاد عدد كبير من المدرسين المصريين للتدريس في المدارس الإعدادية والثانوية ، وفي المعاهد، وكان بعضهم من الإخوان المسلمين، أو من المتعاطفين مع الإخوان المسلمين ،كما رجع إلى البلاد عدد من الليبيين الذين درسوا في مصر، أو كانوا مهاجرين في مصر، وتأثروا هناك بدعوة الإخوان، وبعضهم شارك معهم في حرب فلسطين.

(1) أحمد دادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .
(2) أحمد دادة مرجع سبق ذكره ، ص 212 – 213 .

أما المنطلقات الفكرية التي قامت عليها الحركة في ليبيا فهي المنطلقات ذاتها التي وضعها مؤسسها في مصر الإمام حسن البنا عام 1928 م ، والتي ركزت في بداية دعوته على الأخلاق والتعليم ، وبناء الفرد المسلم بناءً سليماً.

وفي العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي ، وبرغم الظروف الصعبة نسبياً نشأ تيار الإخوان المسلمين في ليبيا ،وأصبح عدد المنتمين إليه والمتعاطفين معهم يُقدر بالمئات ،وذلك برغم قانون تجريم الأحزاب.[1]

في تلك المرحلة التنظيمية لم يتبلور عمل الإخوان المسلمين في ليبيا في شكل تنظيم له تصوراته النظرية،وله أطره ، وقياداته المختارة اختياراً مباشراً من قاعدة منتظمة على أسس انتخابية متعارف عليها ،وربما وجدت بعض الأسر بصفتها وحدات تنظيمية لأغراض تعليمية تربوية ،ولكنها لم ترق إلى أي مستوى من مستويات التنظيمات الحزبية.

وقد تأثر بمدرسة الإخوان المسلمين العشرات من الشخصيات الليبية الذين عرفوا بمكانتهم السياسية ، أو العلمية ، أو الاجتماعية طيلة الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي؛ ومنهم من تولى مراكز مرموقة في مؤسسات الدولة.

وقد حافظ تيار الإخوان المسلمين خلال تلك المراحل المتوترة سياسياً على حضور ملموس بفضل عدد من رموزه التي كانت تعمل في المعاهد المتوسطة ،مثل معهد مالك بن أنس،وفي المدارس الإعدادية والثانوية المنتشرة في كل البلاد وفي كليات الجامعات الليبية.

(1) محمود الناكوع ، الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا منطلقاتها قياداتها تجاربها ، ط 1 ، دار الحكمة ، لندن ، 2010 ، ص 188.

2- الإخوان المسلمين: المرحلة الثانية :-

ألحقت إسرائيل خلال حرب يونيو 1967 م هزائم فادحة بعدد من الجيوش العربية ،وخاصة الجيش المصري،مِمَّا أحدث ردود أفعال كبيرة لدى كل المستويات الشعبية وفي الوطن العربي ،وخاصة على مستوى الأحزاب السياسية والحركات ، والتيارات ذات الأيديولوجية الفكرية المتعددة.

وفي ليبيا ،وبعد الحرب بشهور قليلة بادرت مجموعة من الشخصيات المنتمية فكرياً إلى مدرسة الإخوان المسلمين لبحث إمكانية إنشاء تنظيم يجمع أكبر عدد من الأشخاص المقتنعين بأفكارهم ،وانتهت المشاورات والاتصالات إلى عقد سلسلة من الاجتماعات ، انتهت سلسلة الاجتماعات تلك إلى الاتفاق على تأسيس تنظيم للإخوان المسلمين في طرابلس، وبرزت هذه اللجنة بحكم نشاطها وحضورها الفكري والاجتماعي وتاريخها في تيار الإخوان المسلمين ، ولم تكن مختارة أو منتخبة من مجموع الأعضاء بصورة مباشرة بل كانت موضع قبول بحكم المنزلة أو ميثاق أو بيان[1].

ظلت تلك المحاولة مقتصرة في نشاطها على تنظيم بعض اللقاءات لمجموعة الأسرالتي لا يتجاوز عدد أعضائها الأربعين، وهؤلاء هم كل أعضاء التنظيم في طرابلس وماحولها من مدن غرب البلاد ، ولكن العشرات من قدامى الإخوان المسلمين لم ينضموا إلى المحاولة المذكورة لأسباب متعددة.

تلك التجربة التنظيمية استمرت نحو عام، ثم توقف النشاط تلقائياً، حيث انقطع كثيرون عن حضور لقاءات الأسر ،وهي لقاءات روتينية ،تدور جلساتها حول قراءة في موضوع تثقيفي في التفسير ،أو الحديث ، أو النقاش ، أو التاريخ، ولم يكن هناك أي نشاط سياسي أو صحافي يدفع الى الحراك بحيوية ،فلم تكن لدى الإخوان المسلمين وقتها رؤية سياسية واضحة ومبرمجة للتعامل اليومي ، أو المرحلي مع

(1)ابراهيم عراب ، الاسلام السياسي والحداثه ، الدار البيضاء للنشر، القاهرة ،2011،ص10 .

الواقع السياسي والتوقعات المستقبلية ،واقتصرت بالإضافة إلى نشاطها الدعوي على معارضة الفساد الذي كان محدوداً ، ومعارضة وجود القواعد الأجنبية، وذلك من خلال الخطب وبعض الكتابات الصحافية.

3- الإخوان المسلمين : المرحلة الثالثة :

في أوآخر العقد السابع و أوائل العقد الثامن من القرن العشرين ،انتشرت ظاهرة ما بات يُسمى بالصحوة الإسلامية ،خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م وقد عجت أوربا الغربية والولايات المتحدة وكندا بنشاط الشباب المسلم متمثل في المؤتمرات ، والندوات ،والمخيمات ،والمنشورات ،والتظاهرات ،ومن بينهم الآلاف من الشباب الليبي الذين يدرسون في تلك البلدان الغربية ،ويشاهدون ذلك الحراك الإسلامي العالمي ، وتفاعل بعضهم تفاعلاً إيجابياً مع المدة.[1]

وقد كان أعضاء الإخوان المسلمين في البلدان العربية على اتصال مباشر ونشط في كل الساحات الأوربية والأمريكية، وفي تلك الأجواء ، انجدب كثير من الشباب الليبي إليهم،وشاركهم في نشاطاتهم الثقافية التربوية ،وفي لقاءاتهم العامة،ولاحقاً أسس الشباب الليبي في الولايات المتحدة أول تنظيم للإخوان المسلمين خارج البلاد،أطلقوا عليه اسم (الجماعة الإسلامية الليبية) وضمت مجموعة من أصحاب المؤهلات العلمية الذين لم يعلن عن أسمائهم ،وأصدرت الجماعة مجلة ناطقة باسمها ،تحت عنوان" المسلم"،التي صدر عددها الأول في /سبتمبر1980 م، وعندما تأسست الجبهة الوطنية لانقاد ليبيا سنة 1981 م بمبادرة من مجموع الشخصيات الإسلامية انضم عدد من أعضاء الجماعة الإسلامية إليها ، وكونوا مع عناصر أخرى تياراً مهماً داخلها ، وظلّت الجماعة قائمة بتواصل نشاطها.

وقد عاد عدد كبير من أعضاء الإخوان المسلمين مطلع الثمانينات إلى ليبيا بعد أن أكملوا دراساتهم العليا ، ليستأنفوا سريا تنظيم الإخوان المسلمين.

(1) ابراهيم عراب ، مرجع سابق ذكره ، ص 13 ، ومحمود الناكوع ، مرجع سبق ذكره ، ص140 .

وتعتبر ذلك المحاولة التنظيمية الأولى من نوعها، التي تجمع قيادة أعضاء كل حركة الإخوان في جميع أنحاء ليبيا ،تم ذلك عام 1987 م ، وفي عام 1991م ، طورت المجموعة القيادية أسلوبها في اختيار القيادات .

لقد كانت القضية الأمنية الحكومية في تلك الظروف بالغة الشدة ، إذ لم يكن هنالك أي نشاط سياسي، وفي عام 1995 م ، شنت السلطات الأمنية حملة اعتقالات واسعة ،شملت تنظيمات عدة ،واستطاعت أعداد كبيرة من الشباب المنتمي إلى تنظيمات إسلامية –ومنهم بعض الإخوان –الهروب من البلاد بشتى الطرق ليتجه أغلبهم إلى أوروبا الغربية، بينما استأنفت مجموعة أخرى –أغلبهم من الطلاب العائدين – النشاط من جديد، وفي عام 1998 م ، اكتشفت السلطات الأمنية التنظيم الإخواني فنفذت جملة اعتقالات واسعة شملت نحو مئة عضو، حيث حكم على المراقب العام ونائبه بالإعدام ،وحكم على أعضاء المجلس الشورى بالمؤبد،وعلى أعداد أخرى بالسجن لعدة سنوات،ومن أبرز العناصر التي كانت ضمن المعتقلين ،الدكتور عبد الله شامية، أستاذ الاقتصاد المعروف في جامعة قاريونس.[1]

بقى الإخوان المسلمين في السجون حتى مارس عام 2006 م ،حيث أفرج عنهم جميعاً بعد تدخل سيف الإسلام القذافي، الذي جعل من مهام جمعية القذافي للأعمال الخيرية تبنى بعض ملفات حقوق الإنسان ، فبعد سلسة من الحوارات والاتصالات مع عدد من قيادات الإخوان المسلمين في الخارج،وبعد حوارات مع المعتقلين ، تم الإفراج عن الإخوان المسلمين بشرط ألاَّ لا يقوموا بأي نشاط تنظيمي ولا سياسي و لا اجتماعي عام،وأن يعيشوا مواطنين عاديين ،وان يمارسوا حياتهم العادية ، وأعطيت لهم أو لبعضهم تعويضات مالية،وبعضهم رجع إلى أعماله السابقة وانخرط في أعمال جديدة.

(1) سعيد مراد ، الفرق والجماعات الدينية في الوطن العربي قديماً وحديثاً ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط 1 2007 ، ص 242 .

ويخلص الباحث إلى أنه ومن خلال مسيرة الإخوان المسلمين في ليبيا لأكثر من نصف قرن لم يكن العمل العسكري و استخدام العنف يمثل لديهم وسيلة للتغيير ، وبالتالي فقد ظلت وسائلهم فكرية ثقافية تربوية،ولذلك برزت عبر المراحل الثلاثة المذكورة من تاريخهم في ليبيا قيادات وشخصيات لها مكانتها الاجتماعية والثقافية والفكرية .

4- جماعة التبليغ والدعوة :-

بدأت الجماعة نشاطها في ليبيا منذ ستينات القرن الماضي، وهو نشاط دعوي مفتوح يتبنى أصحابه أسلوباً في مادته وأدواته،فمضمونه لا يقترب من السياسة ،ولا يخوض في أي شأن من شؤونها .

تعتمد جماعة التبليغ والدعوة على تنقية النفس من شوائب المادة بتزكيتها بالقرآن الكريم ، وبالعبادات ، وينطلق مريدوها من المسجد باعتباره مركزاً يستقطب عامة المسلمين ، كباراً وصغاراً،فيدعونهم إلى الساحة ، أي الخروج في مجموعات لممارسة العبادة الجماعية.

نشط أبناء الجماعة في طرابلس منذ ستينات القرن الماضي،وعرفوا بدعوتهم الناس إلى الخروج معهم في رحلات دعوية ،وهو أسلوب تربوي تعبدي ، استفاد منه كثير من الشباب،حيث أصبح بعضهم من كبار الدعاة.[1]

5- الجماعة الإسلامية المقاتلة :-

تُعَدُّ الجماعة الإسلامية المقاتلة من أهم وأقوى التنظيمات الإسلامية الليبية التي اعتمدت خيار التغيير بقوة السلاح،وخاضت مواجهات عسكرية مع قوات السلطة المتمثلة في الجيش ، و الشرطة ، و اللجان الثورية.

(1) محمود الناكوع ، مرجع سبق ذكره ، ص 201 – 202.

وأطلقت الجماعة مجلة بعنوان "الفجر"صدر عددها الأول عام 1994م ، وهي مجلة شهرية تصدر عن مركز الإعلام الإسلامي ،وزعت في لندن في تسعينات القرن الماضي ، وكانت تحوي مادة تعبوية إسلامية ضد الحكم القائم في ليبيا.

وبالرجوع إلى أدبيات الجماعة،ومقالاتهم نجد صياغة شديدة العنف في نهج التغيير الذي اختارته تلك الجماعة ،وتجسد ذلك العنف في عدة عمليات انتظمت في جميع مناطق ليبيا من غربها إلى شرقها ،فقد وقعت صدامات مسلحة بين عناصر الجماعة وقوات السلطة داخل البلاد،مابين 1995 م و1998م ، وظل تنظيم هذه الجماعة يعمل بشكل سري داخل البلاد وخارجها إلى 18 أكتوبر 1995م ، وقد كشفت المواجهات ، ثم التحقيقات التي تمت فيما بعد مع أعضاء الجماعة أن أعضاء الجماعة تمكنوا من حيازة كميات كبيرة من الأسلحة،وتمكنوا من استخدام عدد من المزارع والمواقع الأخرى لتخزين أسلحتهم ، واستخدامها في الوقت المناسب ، لقد دل ذلك على وجود خلل في مؤسسات السلطة ، غير أن الخلل لم يدم طويلاً،إذ سرعان ما طورت المؤسسات الأمنية قدراتها ،وأصبحت صاحبة اليد المسيطرة في كل البلاد.

ومنذ المواجهات التي وقعت بين عناصر الجماعة وقوات النظام ،التي تصاعدت وتيرتها خلال عامي 1995 م و 1996 م وقيام الأجهزة الأمنية بتضييق الخناق عليهم،واعتقال العدد الأكبر منهم، انتهى نشاط الجماعة داخل البلاد،ثم جرى اعتقال أميرهم ونائبه من قبل الاستخبارات الأمريكية ، وسُلما إلى السلطات الليبية عام 2006 م .[1]

6- المجموعات السلفية :-

مفهوم السلفية بشكل عام لفظ يعني التدين على طريقة السلف الصالح ، وهم صحابة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ومن تبعهم واقتدى بهم ، ومنهم مجموعة فكرها

(1) سعيد مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 253 .

يرتكز على الولاء للسلطة ، ولولي الأمر فيها،هذا الفكر قد وصل إلى ليبيا في كثير من مفاهيمه من المدرسة السلفية السعودية.

وتعرف عدد من الليبيين على أفكار ذلك التيار خلال تأدية مناسك الحج والعمرة ،كما تأثر بعض الشباب بآراء (مقبل الوادعي) ، وهو من اليمن ،وله أراء ومواقف متشددة ، ومعادية لأفكار مدرسة الوسط والاعتدال ،التي يُعتبر الشيخ يوسف القرضاوي من أبرز رموزها ، والمنظرين لها في هذا العصر، ويبدو أن السلطات الليبية التي كانت تُعاني من حركات الإسلام السياسي (وبعضها مسلح ومقاتل)فضّلت أن تغض النظر عن التيار السلفي الذي لا عداوة له مع السلطة.

والجدير بالملاحظة أن الفكر السلفي ظل عند عموم المجتمع الليبي ،كما عبر عنه الأئمة الكبار من أمثال الإمام مالك بن أنس،صاحب المذهب السائد في ليبيا ،فهو الأصل في عبادات ومعاملات المجتمع الليبي ،وهو الأصل في الفتاوى التي تتعلق بشؤون الأفراد والأسرة.[1]

خامساً:ـ تونس

في هذا الإطار نركز علي أهم و أكبر الحركات الإسلامية في تونس ، وهي حركة الاتجاه الإسلامي التي تحولت إلى حركة النهضة لاحقاً ، فقد مرت الحركة الإسلامية في تونس بكثير من المراحل ارتباطا في التغير في مسمياتها ، حيث إن التسميات التي أُطلقت علي الحركة في كل مرحلة يمكن القول بأنها كانت انعكاسا للتغيير في رؤى وأفكار الحركة ، فمنذ النشأة عرفت باسم الجماعة الإسلامية ، وهذا الاسم كان له دلالات أساسية في ارتباطه بالطرح الديني الذي يلزم أنصاره حرفياً بالنصوص ، وإن كانت الحركة الإسلامية في تونس تجديدية منذ بدايتها ، وفي مرحلة لاحقه شهدت الحركة تباينات فكرية ، واختلافاً في وجهات النظر بداخلها ، و برز أول انشقاق فيها بقيادة ((أحميدة النيفر)) لتأسيس ما بات يعرف باليسار الإسلامي ، أو الإسلاميين التقدميين ، وفي ظل هذا الزخم ولدت حركة

(1) محمود الناكوع ، مرجع سبق ذكره ،ص48-49.

الاتجاه الإسلامي ، وفي مرحلة ثالثة وبعد سقوط نظام الرئيس ابو رقيبه في نوفمبر 1987م ، وبعد أن شهدت الحركة مراجعات فكرية و أيديولوجية دخلت الحركة محوراً جديداً للعمل السياسي ارتكزت علي الطموح للوصول للسلطة في ظل هذا التجديد وتغير اسم الحركة إلى حركة النهضة في محاولات للحصول علي الشرعية القانونية للعمل السياسي .[1]

1- إرهاصات نشأة الحركة في عهد الرئيس بورقيبة

تعتبر الحركة الإسلامية في تونس أحدث حركات البعث الإسلامي ، أو ما يسمي في بعض الأدبيات بـــ **((الإسلام السياسي))** اثارة للجدل ، ولفتاً للأنظار بسبب سرعة نموها في دولة عُرف حاكمها الذي تضخمت في عهده بأنه أكثر الحكام العرب رفضاً للاندماج في الكيان العربي الإسلامي ، فلم يتردد (ابورقيبة) في إضفاء الطابع العلماني علي إطاره المرجعي ، وكان متشبعاً بالثقافة الوضعية العلمانية ، التي كانت سائدة في الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وإلى جانب ما سبق فإن الحركة الإسلامية في إرهاصات ظهور ها في تونس لم ترجع إلى السياسية العلمانية التي اتبعها الرئيس بورقيبة خلال العقود الثلاثة عقود للاستقلال فحسب، وإنما كانت هناك عوامل أخري أسْهَمَتْ في بلورة وتنامي تلك الحركة ، وفي مقدمتها عدم نجاح السياسات التنموية التي اتبعها نظام أبورقيبة ، وتأسيساً على ما سبق نرى أنه بعد عجز النظام عن اجتداب الجماهير كانت الحركة الإسلامية هي البديل أمام الشباب التونسي الذي وجد في خطابها الإيديولوجي تلبية لاحتياجاته ، وعبر عن ذلك (راشد الغنوشي) زعيم الحركة بقوله : " إن الحركة الإسلامية في تونس قد ولت وانتعشت علي أنقاض الهزائم المتكررة التي منيت بها أيديولوجيات اليمين واليسار علي كل من المستوي السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، مما أدى إلى استجابة الجماهير للتيار الديني .[2]

(1)محمد عبد الباقي الهر ماسي ، الإسلام الاحتجاجي في تونس ، دراسة في جامعة الأمم المتحدة . بيروت ، 1987 ، ص 18 -19 .

(2) عبد السلام ياسين، العالم الإسلامي ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، القاهرة ، 2003 ، ص 124 -143 .

وبدأت الحركة الانطلاق إلي مرحلة جديدة مهدت لنشوء الإسلام السياسي في عام 1972 م تاريخ انعقاد الاجتماع الأربعين للجماعة الإسلامية ، حيث أقر ذلك الاجتماع تنظيماً هرمياً وأيديولوجياً فكرياً للحركة ، لتشهد بعدها مداً شعبياً واسعاً خلال السبعينيات وتواجدت علي الساحة بخطوات محسوبة ، وتقبلها النظام في ذلك الوقت ، حيث إن مطالبها كانت مقبولة لديه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن النظام كان قد أستشعر أهميتها لإمكانية الإستفادة منها في مواجهة المد اليساري والقومي السائد خاصة بين طلاب الجامعات يسبب انحسار القاعدة الاجتماعية للنظام ، وتجدر الحركات اليسارية التونسية من كلا الاتجاهين الماركسي والقومي[1].

وقد وسعت الحركة دائرة استقطابها الجماهيري ونمو هيكلها التنظيمي بما دعم ظهور حركة الاتجاه الإسلامي وتطورها ، وبما أسهم في نمو وتأسيس الحركة عدد من العوامل أهمها : ـ

أ- تراجع القوي الوطنية والديمقراطية في تونس :-

على أثر الهجوم الذي شنته أجهزة النظام ضد الحركة الشعبية والنقابية خاصة مع انتفاضة يناير 1978م، وما ترتب علي ذلك من اشتداد الأزمة الوطنية ، مما مهد الطريق أمام الحركة الإسلامية للإعلان عن معارضتها لقمع النظام ودخولها ضمن الموجة الجماهيرية المعارضة ، وفي هذا السياق طرحت بعض الشعارات المعادية للسلطة ، كالعودة لسياسة العنف ، ورفضها المطلق للتعديلات الدستورية التي أجريت في 26 مايو 2002 م ، التي تتيح للرئيس زين العابدين الترشيح لولاية رابعة واعتبرت قيادة الحركة أن التجديد للرئيس بن علي يعد تكريساً لمبدأ الرئاسة مدى الحياة من جديد والذي أعلن هو بنفسه عن إلغائه يوم السابع من نوفمبر 1987 م.[2]

(1)خالد حسن ، إشكاليه الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي ، دار البراق تونس 1998 ، ص 28.
(2) عصام عبد الوهاب أيوب ، متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس، 1994 – 2002 ، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 80 81 .

ب ـ انتصار الثورة الإسلامية في إيران :ـ

وقد كان لنجاح الثورة الإيرانية الأثر الكبير في تقوية ما يسمى الصحوة الإسلامية ، كما أنها تعد بالنسبة للحركة الإسلامية بتونس الدافع الأساسي ، الذي جعلها تبادر بالتحرك العلني ، وتتقدم بطلب الترخيص القانوني،كما وجد الإسلاميون في تونس في الثورة الإيرانية أول تجربة تاريخية طالما انتظروا تحقيقها مند فترة طويلة في العهد الحديث.

كما كان راشد الغنوشي أيضاً أبرز مؤيدي الثورة الإسلامية في إيران،معللاً في ذلك بوجود نوع من العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية الإيرانية الشيعية مند أربعينيات القرن العشرين،وبالتحديد بين الإمام حسن البنا والإمام الكاشاني الزعيم السابق للحركة الإسلامية الإيرانية في عقدي الأربعينيات والخمسينيات.[1]

ج ـ نجاح الحركة في توسيع دائرة استقطابها السياسي :ـ

استطاعت هذه الحركة أن تضم إلي صفوفها القطاعات الحديثة في المجتمع وتحقيقها نقلة نوعية في بنيتها التنظيمية ، وما إن أعلن الرئيس ابورقيبة في إبريل 1981م عن عدم معارضته السماح بقيام أحزاب سياسية معارضة حتى خطت الحركة إحدى خطواتها المهمة ، وذلك عندما عقد راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو مؤتمراً صحفياً في يونيو 1981 م بعد توقيع الإعلان عن تأسيس حزب جديد ، وهو حزب "حركة الاتجاه الإسلامي " ، وعندما أرادت حركة الاتجاه الإسلامي عقب احتفالها بالذكرى الرابعة لتأسيسها في أوائل يونيو 1981 م تطبيق نهجها السياسي عبر الانتقال من تناول قضايا الدين المجردة نحو التوجه لمعالجة قضايا المجتمع ،بما في ذلك خوض غمار اللعبة الديمقراطية المطالبة باستفتاء شعبي حول مجلة الأحوال الشخصية للمرأة ، وقامت السلطات التونسية بجملة

(1) راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، ج2 ، دار الشروق ، القاهرة ، ط 1 ، 2012 ، ص 128 .

اعتقالات واسعة شملت قيادات وكوادر وأعضاء الحركة ، وتقديمهم للمحاكمات في 31 يوليو 1981 م وكان من ضمنهم راشد الغنوشي زعيم الحركة ، وبفضل الوساطة التي قام بها **" حمودة بن سلامة "** أمين عام الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان آنذاك شهد عام 1983 م بداية للانفراج بين الحركة وحكومة " محمد مزالي "وتمثلت أبرز مظاهره في قرار الرئيس بورقيبة في أغسطس 1984 م بإطلاق سراح قيادات وكوادر الحركة ، بما فيهم (راشد الغنوشي) ، ومع نهاية العهد(البورقيبي) كانت حدة المواجهة بين النظام والحركة قد اشتدت للغاية ، حتى سقط نظام (ابورقيبة) في السابع من نوفمبر 1987 م [1].

د- "الحركة ومرحلة جديدة في عهد الرئيس بن علي "

وبعد أن قام الرئيس (بن علي) بانقلابه الأبيض علي الرئيس(بورقيبة) رحبت الحركة ببيان السابع من نوفمبر ، واعتبرته مرحلة جديدة لإنهاء أسلوب الحكم الفردي ، ولم تكتفى الحركة بالمساندة القولية ، بل تعدت ذلك لتعبئ أنصارها في دعم التجربة الجديدة ،و عهد (زين العابدين بن علي) كان بحاجة ماسة إلى التعاون مع أطراف اللعبة السياسية ، فقد وضعت السلطة السياسية الجديدة شروطاً للاعتراف بحركة الاتجاه الإسلامي ، منها تغيير اسم الحركة ، حتى أصبح ملائما لقانون الأحزاب ، وتحديد موقف واضح من مجلة الأحوال الشخصية ، ومن الديمقراطية والمجتمع المدني،[2] وقد استجابت الحركة استجابة إيجابية لمبادرات الرئيس(بن علي) ، فما إن تم العفو عن راشد الغنوشي في مايو 1988 م حتى قامت الحركة بالتنازل عن عنوانها الإسلامي ، فغيرت اسمها لتصبح حركة النهضة ، ولتبعد عن نفسها صفة الإسلامي ، لئلا تتعارض مع قانون الأحزاب الذي يمنع قيام أحزاب على أساس ديني ، وفي الوقت نفسه أعلن (الغنوشي) عن استعداد حركته للاعتراف بقانون الأحوال الشخصية الصادر عام 1957 م ، واعتبرت الحركة أن مجلة الأحوال الشخصية في عمومها إجتهاداً إسلامياً ، وأكد (الغنوشي)

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987 ، ص 93-94
(2)خالد حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 -89 .

التزام حركته بالتنافس الديمقراطي وعدم العنف ، والالتزام بعدم التنظيم في القوات المسلحة وأجهزة الأمن ، وجاء القانون الأساسي لحركة النهضة ،[1]ليؤكد أن الحركة شهدت تحولاً حقيقياً في خطابها الفكري والسياسي ، وذلك عبر تبنيها قضايا جماهيرية مثل الحريات العامة ، والدفاع عن حقوق الإنسان ، والدعوة إلي ضرورة ترسيخ التجربة الديمقراطية من خلال الاعتراف بحق الاختلاف والتنوع والتعدد ، وهو ما يسمح بإمكانية التعاون بين التيارات السياسية المختلفة ، وعبر عن ذلك (راشد الغنوشي) بقوله : إن مثل هذا الاختلاف في البرامج والتنافس في خدمة البلاد ضروري ، ومقوم لاغنى عنه لإرساء الديمقراطية الحقيقية المتوازنة ، وذلك في محاولة منه لطمأنه القوى السياسية الأخرى لأن حركة النهضة تؤمن بالتعددية السياسية كخطوة أساسية للوصول إلي الديمقراطية الحقيقية[2] وتتميز حركة النهضة، بقبولها الأفكار الحديثة ، حيث أصبحت تمثل نهجاً سياسياً متكيفاً مع الظروف التاريخية ، والاجتماعية ، والثقافية للمجتمع التونسي ، وخصوصاً الثقافة السياسية المتأثرة بالثقافة الفرنسية ، ولذا فقد أعلنت الحركة عن تبنيها ودعمها الفكرة الديمقراطية ، واعترفت بقيم التعددية ، والتسامح ، والحرية ، وطورت فكرها وممارستها في السنوات الأخيرة في اتجاهات بلورة عقل إسلامي نقيد يتعايش مع التيارات والاتجاهات المختلفة معه عقائديا ، كاليساريين ، والشيوعيين على أرضية مشتركة من احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان ، واحترام هوية البلاد العربية والإسلامية ، وهو ما أكد علية زعيم الحركة الغنوشي في كثيرٍ من مؤلفاته وتصريحاته.[3]

وفي السنوات الماضية شهدت الحركة سلسلة من المراجعات النقدية في محاولة لإجراء تحولات فكرية وسياسية لمنهجها ورؤيتها ، وتصورها للمستقبل من خلال مراجعة الماضي وتجسد ذلك في الأطروحات الفكرية الجديدة التي صاغها راشد الغنوشي في كتابه **" الحريات العامة في الدولة الإسلامية "** ، وكذلك ما

(1)عبد اللطيف الهرماسي، الحركة الإسلامية في تونس ، دار بيرم للنشر تونس ، 1985 ، ص 33 .
(2) راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدول الإسلامية ، ج 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.
(3) خالد فياض ، النخبة السياسية في تونس ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، 1995، ص 20-21 .

ظهر في المؤتمر السادس للحركة الذي انعقد في يونيو 1996 م ، وصدر عنه كتاب يحمل عنوان "حركة النهضة في الذكري الخامسة عشر لتأسيسها دروس الماضي ، وإشكالات الحاضر ، وتطلعات المستقبل ".

وكذلك البيان الصادر عن الحركة في أعقاب مؤتمرها السابع عام 2001 م الذي أكدت فيه تبنيها استراتجية سياسية ،قوامها المنهج السلمي والعلني في التغيير ، ورفضها من جديد اللجوء إلى العنف بصفته أسلوباً لحل المشكلات ، أو لحسم الخلافات السياسية والفكرية ، أو للوصول إلى السلطة[1]كما تبنت الحركة في هذا البيان نهج الانفتاح السياسي المبني على أساس المصالحة الوطنية الشاملة ، وأكدت في الوقت ذاته أهمية التنسيق مع قوى المعارضة الأخرى الوطنية الجادة ، ورفض أسلوب فرض الوصاية الدينية على مختلف القوى السياسية ،وعلى الرغم من المراجعات الفكرية المتعددة للحركة ، وإعلانها الانحياز التام للخيار الديمقراطي والتعددية السياسية ، وعلى الرغم من المبادرات التي قدمتها طيلة الثمانينيات و التسعينيات من القرن العشرين خاصة فيما يتعلق بموافقتها من التنازل عن العنوان الإسلامي لمسماها ، والقبول بالتعاون مع الآخر، المختلف أيديولوجياً وفكرياً عنها ، وإقرارها الالتزام بنبذ ، العنف وتبني النهج السلمي العلني في التغيير ، وتوفيق أوضاعها للتحول إلى حزب سياسي للإسهام في مؤسسة الحياة السياسية والتأكيد على قبولها بالتعددية الحزبية فإنها لم تحظ بالاعتراف القانوني بها من قبل النظام[2] ، وفي النهاية تجدر الإشارة إلي أن الهيكل التنظيمي للحركة وكما أشار إلية البيان الأساسي - يتشكل من :

1- المؤتمر العام .

2 - مجلس الشورى العام .

3- رئيس الحركة .

4 - المكتب التنفيذي .

---

(1) أعليه علياني ، الحركات الإسلامية في الوطن العربي ، دراسة مقارنة بالحالة التونسية ، ط1 ، دار مصر للتوزيع والنشر ، القاهرة ، 2008 ، ص13- 14 .

(2) خالد فياض ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

5 ـ الهياكل القاعدية ، وهي المناطق والجهات

وبدأ النظام في صياغة شكل جديد للعلاقة مع الحركة الإسلامية ، والذي تراوح أيضا بين المهادنة في بعض الأحيان ،والقمع في كثير منها ، ويمكن تتبع موقف القيادة التونسية مع الحركة الإسلامية على ثلاثة مراحل .[1]

أولاً : مرحلة المهادنة مع الحركة 1987 – 1989 م.

ففي هذه الفترة سعي الرئيس (بن علي) في بداية عهده إلى تحسين صورته أمام القوى الإسلامية ، فأكد علي تمسك نظامه بالهوية الإسلامية العربية ، وبالطابع الإسلامي للمجتمع التونسي.

وتأكيداً لمهادنة النظام للحركة الإسلامية تم الإفراج عن أهم قياداتها متمثلة في (راشد الغنوشي) ، كما قام الرئيس بإلغاء بعض السياسات المعادية للإسلام كان أهمها استئناف الدراسة في جامعة الزيتونة التي كان قد أغلقها الرئيس أبورقيبة [2]

ومن ناحية أخرى أكدت الحركة الإسلامية اختيارها الحل الديمقراطي عن طريق ترشيد المجتمع، وتخلت عن الاستراتجية القمعية والعنف الديني ، وعموماً يمكن القول بإن الحركة قد تراجعت إلى حد كبير عن استخدام العنف نتيجة لمهادنتها النظام الجديد الذي قبلها بصفته طرفاً سياسياً في اللعبة السياسية ، وبصياغة أخرى فإن النظام قد اعترف بالحركة بصفته واقعاً ولم يعترف بها قانوناً، ووضع النظامُ عدداً من الشروط للاعتراف بها ، منها: أن تتخلي الحركة عن نزعة احتكار الدين بتغير اسم الحركة للتنازل عن العنوان الإسلامي ، وأن تلتزم بالقانون ،وحاولت الحركة استغلال ذلك المسعى للاندماج داخل النظام للحصول علي الاعتراف الرسمي بها،[3] وقد دعاها النظام إلي المشاركة والحوار حول الميثاق الوطني

(1)محمد فايز فرحات ، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس ، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام ، القاهرة ، 2004 ، ص54 .
(2) مختار بدوي ، لماذا فشل الحوار بين الإسلاميين والسلطة ، 7 نوفمبر ، مجلة أقلام ، العدد الثالث ، ديسمبر، 2001 ، ص 19.
(3) علي كردي ، حركة النهضة ونظام بن علي بين خياري المواجهة والمصالحة ، مجلة أقلام ، العدد الخامس ، يوليو ، 2002 ، ص 88 .

،ويمكن القول : إن علاقة النظام بالحركة قد دارت في هذه المرحلة حول قضيتين أساسيتين :ـ

الأولي :ـ تتعلق بالتسوية الأمنية والحقوقية لمخلفات المواجهة من النظام البورقيبي ، وقد انتهت هذه القضية بالإفراج عن الآلاف بإصدار الرئيس (بن علي) قرارا بالعفو الرئاسي ، وإطلاق سراح تلك المجموعة .

الثانية :ـ تتعلق بمسألة الاعتراف القانوني بالحركة ، وكانت تلك أبرز قضايا الصراع السياسي الأساسية ،حيث رفض(بن علي)الاعتراف بالحركة ، أو إعطاءها الترخيص القانوني للعمل الحزبي بشكل شرعي تحت مبرر أن قانون الأحزاب يمنع تأسيس الأحزاب ، استنادا إلى الدين ،أو اللغة ، أو العرق ، فضلاً عن أن البند السابع من قانون الأحزاب ينص صراحة على ضرورة عدم وجود أحكام قضائية على أعضاء الحزب المجمع إقامته ، وهو الأمر غير المتوفر لدى أعضاء حركة النهضة .

إن ما سبق يعني أن السلطات التونسية لم تمنح حزب النهضة التأشيرة القانونية ليس لأسباب قانونية ، وإنما لأسباب سياسية من الدرجة الأولي ، حيث أبدت حركة النهضة استعدادها التام لاحترام القانون والدستور. [1]

ثانيا :ـ الانتخابات التشريعية 1989 والعودة لسياسية القمع .

مثلت الانتخابات التي جرت في إبريل منعطفاً حاسماً في علاقة نظام (بن علي) بحركة النهضة ، إذ استطاعت الحركة أن تظهر قدرتها علي تعبئة الجماهير ، فحصدت قوائمها 13% من مجموع الأصوات لتأتي في المرتبة الثانية بعد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم ، وأكدت الحركة بذلك أنها أكبر حزب معارض ، غير أن هذه النسبة لم تكن كافية لتمكين حركة النهضة من إرسال أي من مرشحيها للجمعية الوطنية ومن ثم بدأت علاقة النظام بالحركة تأخذ منحنى جديداً ،

(1) سيد الفر جاني ، المعارضة والسلطة والمصالحة الوطنية ، مجلة أقلام ، العدد التاسع، أكتوبر ، 2003 ، ص 88.

إذ سعي النظام منذ بداية التسعينيات إلي محاولة تحجيم التيار الإسلامي ، بل والتخلص منه ، وأتبع النظام في ذلك استراتيجية ذات جناحين : ـ

الأول :ـ وهو تأسيس نوع من التحالف مع قوى وأحزاب المعارضة العلمانية في مواجهة التيار الإسلامي بصفته يمثل تهديداً مشتركاً للطرفين .

الثاني :ـوهو توجيه سلسة من الضربات الأمنية إلى رموز وقيادات حركة النهضة ، أشهرها محاولة الشرطة التونسية اقتحام مقر اتحاد الطلبة الذي يسيطر عليه الإسلاميون في فبراير 1990م . [1]

ويمكن القول إن السياسة الأمنية التي اتبعها الرئيس(بن علي)في تلك الفترة في إطار من المواجهة مع حركة النهضة قد نجحت نجاحاً كبيراً في تعميق الانقسام بين قوة المعارضة الإصلاحية والعلمانية من ناحية ، والحركة الإسلامية من ناحية أخرى ، واستطاع أن يعزل الأخيرة علي صعيد الساحة السياسية بعد ان اصطفت أحزاب المعارضة إلي جانب الحزب الحاكم .

ثالثا :ـ عوامل قدرة النظام علي محاصرة الحركة .

ترى اتجاهات نظرية عديدة أن نجاح الرئيس (بن علي)في محاصرة ، وتهميش الحركة تقف وراءه عوامل عديدة منها :ـ

- أن الحركة بشعبيتها التي تتمتع بها ،إنما ترجع بالأساس إلى أنها تستند إلى مرجعيه ثنائية ، تعتمد معطيين شديدي التجدر في المجتمع التونسي هما : العروبة والإسلام ، وقد استقطبت الجماهير على الرغم من عدم قدرتها علي تقديم برنامج أو مشروع مجتمعي سياسي جدي يمكن أن يكون بديلا حقيقياً لما

(1) نور الدين العويدي ، تونس عشرة سنوات من القمع والتعذيب فشلت في استفتاء الحركة الإسلامية ، مجلة أقلام ، العدد الثالث ، ديسمبر 2001 ، ص93 .

تطرحه النخبة ذات الثقافة العلمانية ، وبذلك فشلت الحركة في التحول لحزب سياسي ذي برنامج مقنع ، له أهداف ملموسة ومقبولة .[1]

- إن الرئيس (بن علي) قد نجح في كسب تحالف أحزاب المعارضة القانونية والاتحاد العام التونسي للشغل والنخب العلمانية من أجل إستئصال الحركة الإسلامية والقضاء علي بنيتها التنظيمية ، وقد تحالف (بن علي)مع دول غربية وعربية للتصدي لحركات الإسلام السياسي تحت شعار مقاومة الإرهاب والمد الأصولي ، واتضح ذلك جليا بعد النجاح الذي حققته الحركة الإسلامية في الجزائر. [2]

(1) خالد الطروالي ، إسلاميو تونس بين الازدواجية الانصهار . www.islamnline.com
(2) سيد الفرجاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

المبحث الثاني:- أهداف وطبيعة الأحزاب الإسلامية في بلدان المغرب العربي.

إن هدف الأحزاب الإسلامية منذ نشأتها هو أن يجددوا لهذه الأمة شبابها ، ويعيدوا إليها مجدها ، ويخلقوا روحاً جديدة في الجيل الجديد على أسس الإسلام الذى هو نظام شامل لمختلف نواحي المجتمع ، وكما يكفل لجميع العناصر والأديان حياة هائلة تحت ظلال العدالة والإخاء والمساواة ، فهو كافل للحريات ،وحامى الأقليات ، ومحقق الإنصاف بين مختلف الطبقات ، إن أهداف الأحزاب الإسلامية ،ووسائلها ، والظروف التي عايشتها ، والمواقف التي مرت بها هي ترسيخ قواعد وأهداف المجتمع ، ومنها تقديس قيمة العدل والشورى وتحقيقها بصفته أساساً وهدفاً للدولة من شأنه أن يؤسس لدى الجماهير والنخبة ثقافة مشتركة ، ومستويات من العيش متقاربة، وهذا الأمر يحد من الاستقطاب الجماعي ، ويعمل في المجتمع على إشاعة روح التآخي ، ويحد من فرص الطبقية الصراع والنزوع إلى التقلب والاضطراب ، وإن الاختلاف في الرأي حول الخطط والأساليب والأهداف من النخبة جائز أن ينتهي إلى اجتهادات مختلفة ، تلتف حولها ، أو حول زعمائها فئات من الشعب تتنافس لتحقيق الأهداف نفسها .

أن تنظم الجماهير في أحزاب متحدة المبادي والأهداف والمصالح هو الطريق الصحيح لبناء الدول ، ويجب أن تقوم على أرضية مشتركة تظم الأهداف الآتية:

أ- **أهداف تنظيمية /** تتولي الأحزاب تنظيم الجماهير ،وحل مشكلة تداول السلطة ، وهي الصخرة التي تحطمت عليها الشورى الإسلامية ، إذ بسبب بساطة المجتمع وقلة الخبرات التنظيمية لدى أبناء الصحراء ، فضلاً عن روح العصر الامبراطورية السائدة ، والحقيقة إن غياب جهاز لتنظيم الجماهير يحولها إلي سلطة اختلال التوازن بين الحاكم والمحكوم ، وإن المبادئ والأهداف والمصالح هو الطريق الأمثل إن لم يكن الوحيد لحل أهم معضلة تحويل الجماهير إلى

سلطة لا تنتزع منها بالبيعة ، بل تحتفظ بها كسلطة نصح ، وإرشاد ، وتوجيه للحاكم .[1]

ب- **أهداف تربوية :** ليست الأحزاب في الإسلام أطراً سياسية تكتفي بحل بعض الإشكاليات كإشكالية تداول السلطة فحسب، بل هي قبل ذلك وبعده مؤسسات تهدف إلي تربية الشعب، وذلك من خلال رفع مستوى التعليم ، والوعي ، والأخلاق ، وَتَهْيِئَتِه لأن يكون بحق شعباً مؤهلاً لحمل رسالة الإسلام في التوحيد والعدل والمسؤولية والأمانة ، ومن هنا يتضح لنا أن أهدف الأحزاب الإسلامية في مهمة شاسعة وكبيرة ، وهي أضخم وأعسر من أن تنهض بها الجهود الفردية ، بل من خلال التنظيم الجماعي بإنشاء المدارس ، وانتشار الدعاة إلى كثير من الأصقاع.

والجدير بالذكر أن الأحزاب كما نتصورها في المجتمع الإسلامي ليست إذاً مجرد أدوات للصراع على الحكم والضغط علي الحكام فحسب ، بل إن ذلك أضعف أدوارها لغلبة السلبية عليها ، وإن الأهداف هنا هي فعل ، وليست مجرد مقاومة ، وإن الأحزاب الإسلامية هي قبل كل شيءٍ تنظيمات التربية الجماهير ، وتهيئتها للقيام بمهمتها الرسالية ، وبسبب هذه الأهداف الاجتماعية والتربوية للأحزاب الإسلامية في المجتمع فإن نشوؤها لا يحتاج إلى ترخيص من الحاكم ، لأن ذلك استجابة لأمر الله في النهوض برسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وما هو من هذا القبيل لا يحتاج إلى ترخيص من أحد ، وجاء في الفصل الثاني بالباب

(1)إيمان محمد حسن ، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1993 ، ص34-33 .

الأول في القانون الأساسي لحركة النهضة ما يلي : تناضل الحركة من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف الآتية: [1]

أولاً: المجال السياسي :-

1. دعم النظام الجمهوري وأُسسه ، وصيانة المجتمع المدني، وتحقيق مبدأ سيادة الشعب ، وتكريس الشورى .
2. تحقيق الحرية باعتبارها قيمة محورية ،تجسد معنى تكريم الله للخلق ، وذلك بدعم الحريات العامة ، والفردية ، وحقوق الإنسان ، وتأكيد مبدأ استقلال القضاء ، وحياد الإدارة .
3. إقامة سياسة خارجية تقوم على وحدة البلاد والمحافظة على استقلالها عن كل نفوذ ، وفي كل المستويات ، وإقامة علاقات دولية ،وفق مبادئ عدم الانحياز ، والاحترام المتبادل ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والعدل والمساواة .
4. دعم التقارب بين الأقطار العربية ، والإسلامية ، والعمل من أجل تكافلها ووحدتها.
5. إشاعة روح الوحدة العربية والإسلامية ، والتوعية بقضايا الأمة الأساسية ، حتى بوضع حد لحالة التنافر ، والانفصال ، والتجزئة ، وتركيز الجهود على قضايانا المصيرية والنضال من أجل تحقيق الوحدة الشاملة ، ودعم كل الخطوات الجادة على دربها وإيلاء أهمية كبري لوحدة أقطار المغرب العربي .
6. النضال من أجل تحرير فلسطين، واعتباره مهمة مركزية ، وواجباً تقتضيه ضرورة التصدي للهجمة الصهيونية .
7. دعم قضايا التحرير في المنطقة العربية ، والوطن الإسلامي ، والعالم كافة، والكفاح ضد سياسات الاستعمار في أفغانستان ، وايرتريا، وجنوب إفريقيا ، وغيرها ، والتضامن مع سائر الشعوب المستضعفة من أجل التحرير ، ومناهضة الأوضاع المؤسسة على الظلم والاضطهاد .

(1) حسن الترابي ، الحركة الإسلامية والتطور والكسب والنهج ، دار الخرطوم للطباعة ، الخرطوم ، 1990 ، ص 33 .

8. العمل علي تطوير التعاون مع البلدان الإفريقية ، واعتباره توجهاً استراتجياً ، والعمل على تحييد حوض البحر الأبيض المتوسط عن صراع قوي الهيمنة لإزالة أسباب التو ثر فيه ،والإسهام في إرساء علاقات تعارف وتعاون بين الشعوب من أجل دعم السلم الواعي المقام على العدل.[1]

ثانياً: المجال الاقتصادي :-

1. بناء اقتصاد وطني مندمج ،يعتمد أساساً على الإمكانيات المحلية ويحقق الاكتفاء الذاتي ، ويسد الحاجات الأساسية ، ويقيم التوازن بين الجهات ، ويسهم في تحقيق التكامل والاندماج مغاربياً ، وعربياً ، وإسلامياً .
2. تحقيق التكامل والتوازن بين القطاعات الوطنية العامة والخاصة ، والتعاون بما يخدم المصلحة العامة .
3. التأكيد على أن العمل هو أصل التكسب ، وشرط النهضة ، وهو حق وواجب ، والسعي إلي بناء الحياة الاقتصادية على أُسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد وفقاً لمبدأ الرَّجل وَبَلائهِ وحاجته ، بما يعني حق كل فرد بالتمتع بتمار جهده في حدود مصلحة الجماعة ، وفي الحصول على حاجته في كل الأحوال ، والقضاء على الفوارق المبنية على الاستغلال ، والاحتكار ، وغير ذلك من الطرق غير المشروعة . [2]

ثالثاً- المجال الاجتماعي :-

1. العمل على توفير الخدمات الاجتماعية بما يضمن الكفاية للجميع ، ويوفر حقهم في الغذاء ، والصحة ، والتعليم ، والسكن ، وغيرها من أساسيات الحياة الكريمة، صوناً لتماسك المجتمع وتطوره وإطلاقاً لطاقات الروح والجمال والإبداع .

(1) أحمد البغدادي ، التجديد الفكري الديني والدعوي للاستخدام العقل ، مؤسسة الإيثار العربي ، بيروت ، 2008 ، .ص 23- 24 .
(2) راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، ج 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص 191 .

2. العمل على دعم كل المنظمات ، وحماية وجودها ووحدتها ،وديمقراطية القرار داخلها ، واحترام استقلالها .
3. حفظ كيان الأسرة ،وتوفير الظروف الملائمة لرعاية الطفولة .
4. النهوض بواقع المرأة ، وتأكيد دورها الإيجابي في الساحة الاجتماعية ، والثقافية ، والسياسية ، حتى تسهم بفاعلية في تنمية المجتمع بمنأى عن التبعية والانحطاط ، تحقيقاً لذاتها ، وصوناً لكرامتها استعلاء على مظاهر الميوعة والتفسخ .
5. رعاية الشباب قلب الأمة النابض ، وحسن إعداده لمهام النهضة والبناء ، وتيسير اندماجه في المجتمع ، وتوفير الشغل له ، وتشجيع الزواج وتيسيره .
6. العمل على إقامة العلاقات الاجتماعية على أساس المبادئ الحضارية لبلادنا بترسيخ القيم الأخلاقية الفاضلة حتى يسود المجتمع روح التآخي ، ويتحصن من الآفات. [1]

رابعاً: المجال الثقافي :-

1. ترسيخ الهوية العربية الإسلامية باعتبارها شرطاً من شروط النهضة ، وإحلالها المكانة التي تستحقها تجسيداً لمقتضيات دستور البلاد وقوانينها ، واعتباراً لكون الإسلام قيماً ، وحضارة ، ومنهج حياة ، واللغة العربية وعاء للثقافة الوطنية .
2. توفير المناخ الملائم لنهضة فكرية وعلمية شاملة مقامة على الثابت من أصول الإسلام ، وعلى مقتضيات الحياة المتطورة بما يضع حداً لحالة الانحطاط ، والتخلف ، والتبعية ، والسعي إلى إحداث حركية فكرية وثقافية ، تنويراً للعقل ، وتهذيبا للذوق والسلوك ، وتأكيداً للدور الحضاري للبلدان المغاربية .

---

(1) رضوان الشيباني ، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي ، مكتبة مدبولى ،ط1 ، القاهرة ، 2005 ، ص 8-19.

3. اعتماد اللغة العربية في مجالات التعليم ، والإدارة ، والثقافة ، والإبقاء بها لتكون أداة لنهضة حضارية تسهم في توحيد الأمة الإسلامية ، وتيسر التفاعل الإيجابي مع ثقافات العالم بعيداً عن روح الانهزام .
4. توفير الثروة الضرورية لتشجيع البحث العلمي ، إيماناً بأهمية دور العلم في تحقيق نمو البلاد ، والسعي لنهضة معرفيه وعلمية .
5. العمل على تحقيق سياسة إعلامية قوامها احترام حرية التفكير والتعبير ، وتنمية روح الإبداع و الابتكار ، وتوفير الشروط اللازمة لإيجاد إعلام مستقل ، ونزيه ، ومسئول يُسْهِمُ في تقدم البلاد ، ودعم هويتها .
6. تشجيع الآداب والفنون ، وممارسة الرياضة ، حتى تؤدي دورها في نشر الفضيلة ، والدعوة إلي التدبير ، وضمان سلامة الجسم والعقل .[1]

ومما لاشك فيه أن الأهداف التي تسعي الأحزاب الإسلامية لتحقيقها تعتبر أيضا بمثابة مهام ، وهناك أيضاً وسائل كثيرة لتحقيقها ، وتجدر الإشارة هنا إلى تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثانية ، ومقتضيات الحياة المتطورة ، وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب ، وأن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيداً عن كل وصايا ، أو هيمنة خارجية ، وكذلك إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروات بالبلاد ، والإسهام في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغاربي.

وبالنظر إلى الأهداف التي سعت الأحزاب الإسلامية لتحقيقها نرى أنها قد تضمنت دعوة لإبرار ملامح مشروع إسلامي شامل سياسيً واقتصاديً واجتماعيً وحضارياً مع التركيز على الجانب الثقافي ، وذلك لمواجهة الخطر الثقافي الذي تضمنه المشروع العلماني التغريبي ، وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف سعت الأحزاب الإسلامية أيضاً إلى اعتماد الوسائل الاتية:

أ- إعادة الحياة للمسجد بصفته مركزاً للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة .

(1) المبروك عبشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 145 – 146 .

ب- تنشيط الحزب من خلال إقامة الندوات ، والمحاضرات الفكرية والثقافية .

ت- رفض العنف بصفته أداة للتعبير ، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة .

ث- تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء الغرب .

ج- توثيق علاقة الأخوة والتعاون مع المسلمين كافة .

ح- دعم ومناصرة حركات التحرير في العالم الإسلامي .

خ- بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية الصحيحة التي تساهم في الحد من الانحراف .

د- اعتماد التصور الشمولي للإسلام ، والتزام العمل السياسي بعيداً عن العلمانية والانتهازية .

ذ- دعم التعريب في مجال التعليم والإدارة مع التفتح على اللغات .

ر- رفض مبدأ الانفراد بالسلطة .

ومن هنا يتضح للغنوشي ((أن تحقيق الدولة الإسلامية يجب أن يتم عن طريق الاتجاه الإسلامي ، فمن الخطأ أن نطالب غيرنا من الأحزاب بتحقيق أهدافنا وتطبيق الإسلام ، ويقدموها ليصبح العمل الإسلامي هو النضال من أجل تحقيق الحريات ، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، لذلك فإن الأحزاب الإسلامية دخلت في الحياة السياسية من أجل تحقيق الأهداف ، وإقامة حكم إسلامي)).[1]

وعليه يمكن القول إن الأحزاب الإسلامية هي أحزاب تحمل في طياتها النضال السياسي ، وتسعى عن طريق الاجتهاد إلى إحداث ثورة فكرية ، وتعتبر حرية العمل السياسي بعيداً عن العنف ، والاحتكام إلى الجماهير هي الطريقة المثلى للوصول إلى أهدافها.

وقد قامت الأحزاب الإسلامية في الدول بتقديم نماذج كثيرة ،تهدف إلى إعادة هيكلة الحياة الاقتصادية كتحريم الربا ، وفرض الزكاة ، وتحريم القمار ، مع العناية في مجال التعليم بتعليم اللغة العربية ،والتاريخ الإسلامي والدين ، وعلاج قضية المرأة

(1) أنظر راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، ج2 ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 133-134 .

إسلامياً ، ومقاومة الثقافة الأجنبية ، وأما على الصعيد السياسي فقد اقتصر نموذج الدولة الإسلامية على المطالبة بالعمل بالتشريع الإسلامي، واعتبار دعاوى الحسية ، والالتزام بتعاليم الإسلام في العمل ،بالإضافة إلى القضاء على الحزبية ، وإعادة الخلافة الإسلامية ، وإحياء الجهاد الإسلامي .[1]

وإن أهداف الأحزاب الإسلامية على الصعيد العالمي ، هي تحقيق عالمية الإسلام وسيادته على كافة أنحاء الأرض، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تكوين الفرد المسلم ، ليكون نموذجاً حياً لما يريده الإسلام في الأفراد من الإدراك الصحيح للصواب والخطأ ، والإدارة الحازمة التي لا تلين أمام الحق ، والجسم السليم القادر على تحقيق الإرادة الصالحة ، وذلك بحسن أداء العبارات ، والتخلق بالخلق الإسلامي ، واتباع النظام الإسلامي في كل نواحي الحياة ، وتكوين الأسرة المسلمة ، وذلك من خلال تكوين الفرد المسلم رجلاً أو امرأة ، ويمكن تكوين الأسرة المسلمة على الأسس والقواعد التي وضعها الإسلام بالإرشاد إلى حسن الاختيار ، وبيان أفضل الطرق للارتباط ،وتحديد الحقوق والواجبات ، ورعاية ثمرة هذه الأسرة ، حتى تنشأ في بيئة إسلامية ، فتكون الأسرة المسلمة في تفكيرها وعقيدتها وفي خلقها وعاطفتها وفي عملها وتصرفها ، وإن هذه الأسر إذا صلحت ستكون أمة ، وإن الأمة هي مجموعة الأسر ، وإذا صلحت الأسرة صلحت الأمة ، لذا كان من أهداف الأحزاب الإسلامية تكوين الأمة الإسلامية التي يربط بين لبناتها ، أي أسرها أواصر الأخوة والحب، والإيثار والقضاء على كل ما من شأنه أن يمزق هذه الأخوة والمحبة مع تحديد حقوق وواجبات أفراد الأمة من حكام ومحكومين على أسس إسلامية.[2]

ومما لاشك فيه أن الأحزاب الإسلامية تهدف إلى تكوين الحكومة الإسلامية التي تعمل بأحكام الإسلام وتطبيق نظامه ، وتعلن مبادئه ، وتبلغ دعوته للناس ، وتقود الشعب إلى المسجد ، وتقود الدولة للإسلام ، وتضم شتات المسلمين تحت راية القرآن، على أن يسبق ذلك سواد الفكرة الإسلامية ، حتى تؤثر في كل أوضاع الأمة

(1) محمد كامل ، الصراع بين التيارين الديني والعلماني ، دار الباروني ، بيروت ، ط2 ، 2009 ، ص ، 88 .
(2) احمد الموصللي ، موسوعة الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ابو ظبي ، ط 2 ، 2002 ، ص، 118 -119 .

، وتصبغها بصبغة إسلامية ، تهدف إلى ضم كل أجزاء الوطن الإسلامي ،الذي خرقته السياسات التي جعلت الوطن الإسلامي دويلات ضعيفة ممزقه ،سهل على الغاصبين ابتلاعها ، ويهدفون إلى عودة الأوطان السلبية ، وذلك بعودة راية الله خفاقة عالية في تلك البقاع التي سعدت بالإسلام حيناً من الدهر ، ثم انحسر عنها بعد أن وقعت فريسة في يد أعداء الإسلام ، ولديهم هدف وأهداف أسمي ، وذلك بتبليغ الدعوة إلى كافة كل البشر ، و ذلك بإعلان دعوة الإسلام علي العالم كله، وإخضاع كل جبار لها ، حتى تكون كلمة الله هي العليا وينتشر النور والهداية بين البشر أجمعين ، وأيضاً توحيد كلمة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، وقيام الحكم الإسلامي المستند إلى الكتاب والسنة الشريفة ، فالأمة الإسلامية أمة واحدة.[2]

ومن هنا نلاحظ أن هذه الأهداف لا تعالج قضية واحدة، ولكنها تنظر إلي الإسلام لصفته نظاماً كاملاً ، يظهر فيها الاحتواء والتكامل ، إذ يعتبر الإسلام على مر تاريخ الأمة حصنها المنيع عندما تهدد الملمات والتحديات وجودها وهويتها ، فالإسلام هو كلمة السر التي تنادي بها الأمة ، وتتداعي إليها عقولهم وقلوبهم وتكامل دوائر الانتماء القومي الوطني والإسلامي والإنساني في مواجهة المضمون الغربي الضيق الأفق لكل من الوطنية والقومية ، الذي وجد له أحزاباً ودعاة تتحدث بعضها عند الوطنية والإقليمية ، ويتحدث بعضها الآخر عن القومية والعنصرية ، ومن هنا نلاحظ أن أهداف أي حزب إسلامي لن تتحقق إلا ببناء الفرد المسلم، والأسرة المسلمة عقائدياً ، وأخلاقياً ، وحركياً ، حتى يمكن الوصول إلى مجتمع إسلامي تظلله عدالة سماوية ، تفوق العدالة البشرية ، على أن يحمي هذا المجتمع نظام يسوده العدل ، والحرية ، والأمن ، والرخاء ، والمساواة ، ونظام يدعو إلى التحرر من التبعية السياسية ، والعسكرية والاقتصادية ، ويقيم علاقته الدولية على أساس المسالمة ، والمودة بنيه وبين من لا يحاربونه ، و لايحادونه ، ولا يؤذون رعاياه ، والهدف إلى فتح المجال لتعدد الآراء والاجتهادات ، وحرية الصحافة ،

(2) محمد كامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

وحـق التعبيـر ، وحريـة الكلمـة المسـموعة والمقـروءة، ونظـام سياسـي يـتم تبـادل السـلطة فيـه سـلمياً ، كمـا يـتم فيـه الفصـل بـين السـلطات التشـريعية ، والتنفيذيـة ، والقضائية ، ثم نظام يضمن التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية التـي تـرفض أن تكـون هنـاك شخصـية ، أو أسـرة ، أو جهـة ، أو قبيلـة ، أو جماعـة مقدسـة فـوق القـانون، بـل يكـون لجميـع المسـلمين حقـوق وواجبـات متسـاوية بـدون تمييـز[1]، بالإضافة إلى حماية حرية العقيدة ، وحرية العبادة حتى لغير المسلمين ، مـع ضـمان وحماية حق المواطن فـي الحيـاة الكريمـة ، ولقد حـددت الأحـزاب الإسـلامية أهدافها الإسلامية بالعبارة التالية المشاركة في صنع القرارة ، أي اعتماد أسلوب المشـاركة من خلال:

أ- **الهدف الاستراتيجي العام :** أي بنـاء علـى هذه الاستراتيجية ، فـإن الحـزب يقر بوجـود أطـراف أخـرى متعـددة فـي سـاحة واحـدة ، وهـذا يتطلـب منـه قبـول هـذه الأطراف ، والجلوس إليهـا ، والتحـاور معهـا مـع إمكـان الـدخول مـع بعضـها فـي تحالفـات واتفاقـات ،وهـذا يفـرض عليـه انتهـاج أسـلوب المعارضـة المعتدلـة والايجابية.

إذاً الإسلام يطلب منـا أن نقول للمحسن أحسنت ، وللمسـيء أسأت ، وبحكم كـون الحزب مرشحاً للمشاركة في هذا الحكم يدفعـه للتحلـي بالموضـوعية والتعقل فـي نقد أي نظام ، حتى لا يتعرض لأي معارضة . [2]

ب- **الأهداف الثانوية :-** بالإضافة إلي الهدف الاستراتيجي العام هنـاك أهداف ثانويـة نذكر منها ما يأتي.

1. تقديم البديل (الإسلام الشامل) .
2. تحديد الفكر الإسلامي ، وتطـوير أطروحاتـه بمـا يسـتجيب لمطالـب الحـزب فـي جميع مراحله ، خاصة في ميدان السياسة والاقتصاد .

(1) حيدر إبراهيم علي ، أزمة الإسلام السياسي ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 1991 ، ص 23 – 24 .
(2) المبروك عبشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 150 .

3. الإسهام في معالجة المشاكل الأساسية التي تعيشها البلاد .

4. تغيير بنى التركيبة الاجتماعية ، وتحرير الولاءات داخل الوطن من القبلية ، والجهوية ، والعرفية ، وإيجاد تركيبة متماشية مع الإسلام .

5. العمل على حماية واستقرار منطقة المغرب العربي والدفع نحو تحقيق التعاون والتكامل والوحدة على مستوى الشعوب والحكومات.

6. احترام الحريات وحقوق الإنسان .

7. تهيئة الشعب فكرياً ونفسياً لتقبل الحل الإسلامي وتبعاته المادية ، والأمنية طمأنة لِلْمتخوفين من الإسلام أو من الحل الإسلامي .

ومن هذا المنطلق ، وهذه الأهداف تُسهم في إيجاد مشروع وهدف إسلامي بطريقة عقلانية يعتمد علي الحوار ، كما تهدف إلى إفساح للآراء والمخالفة على المستوي العقائدي ، والأيدلوجيات المضادة للفكر الإسلامي ، شرط عدم خروج هذه الأفكار عن إطار ثوابت المجتمع ، وعدم وجود أدنى عمالة ، أو تآمر على الوحدة الوطنية ، وقيم المجتمع المتعاون ، والمتكافل ، والمتناصح.[1]

والجدير بالذكر أن أهداف الأحزاب الإسلامية أيضاً هي إعادة جسور الثقة والتعاون والتناصح بين الحاكم والمحكوم ، وإرساء قواعد التولية والعزل دون عنف ، أو دماء ، بل بالرجوع إلى استشارة الشعب الذي يعرف بحسه الأمين من هو الأفضل، كما تهدف هذه الأحزاب إلى الرأي بتكوين الأجواء الحارة للحوار ، وتبادل الآراء ، والاستماع إلي الرأي الآخر ، ومقارعة الحجة بالحجة دون قهر ، أو قصر ، أو إرهاب ، وهنا تأتي أهمية الثقافة المجتمعية بصفتها مشروعاً اجتماعياً يغير في التراكيب ، و البنى ، والأفكار ، والأساليب والعلاقات الاجتماعية ، وقبل هذا فإن الضرورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تملي على دولة الإسلام الحفاظ على

(1) حيدر إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

علاقاتها بكل الدول مع عدم الخروج من دائرة الاستقلالية في صنع القرار السياسي، وتطهير كل ما من شأنه خلق كوابح لعملية البناء الداخلي .

وإن إهمال هذه الأولوية قد يدخل الدولة الإسلامية في مناوشات مع أي دولة ، مجاورة ، وبحكم التحدي الذي ترفعه الدولة الإسلامية في تعاملها مع سيغذون أي صراع إقليمي ينشب معها. [1]

ولقد أكدت الأحزاب الإسلامية على ضرورة حماية السلم العالمي بالحفاظ على حقوق الشعوب ، وهو هدف سامٍ ترمو هذه الأحزاب إلى تحقيقه ، ولا تمهل إعادة البناء بما يحقق وعودها للمستضعفين من خلال العلاقات الودية التي تربطها بالنظم الأخرى ، وفي الوقت نفسه لا تُهمل علاقتها مع الخارج ، التي هناك أولويات وأهداف تقوم عليها الدولة الإسلامية فيما يخص علاقاتها الخارجية منها.[2]

1. اعتماد الإسلام مصدر السياسة الخارجية .
2. حماية الاستقلال والدفاع عن مصالح الدولة ورعاياها في العالم .
3. إن محورية تحرك السياسة الخارجية في الدولة الإسلامية يكمن في السعي لاسترجاع القدس المسلوب ، ومن ثم فإنها تعمل على تحرير فلسطين كاملة ، وعدم التفريط في أي شبر منها ، دونما إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني الغاصب .

4. تمتين الروابط والعلاقات بالعالم الإسلامي ، وفي هذا الإطار تسعى جاهدة لخلق إطار تعاون اقتصادي إسلامي، لتتم المعاملات الاقتصادية ، بين دول العالم الإسلامي عن طريق المقايضة أو غيرها من الوسائل الاقتصادية ، وهذا من شأنه التقليل من حدة تحكم دول الشمال في اقتصاديات العالم الإسلامي .

5. إقامة علاقات مع باقي الدول شريطة الحفاظ على مبدأ الاستقلال في اتخاد القرار ، بعيداً عن كل ألوان التعبئة ، الحضارية ، ويكون التعاون في إطار تبادل المنافع

(1)محمد كامل ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 103.

(2)احسين سعد ، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص ، 104.

الضرورية لتكامل المشروع الإسلامي ، وللحفاظ علي قوة الدولة الإسلامية ، إذ لا يمانع الإسلام في إقامة مواثيق مع الدول غير الإسلامية .

وتعكس الأحزاب الإسلامية واقع مجتمعاتها من حيث هي نتاج لتأثير الحداثة في هذه المجتمعات أولاً ،وتعبير عن بنية هذه المجتمعات ، ولهذه الأحزاب جذور فكرية وتاريخية تستند إلى مفاهيم عقائدية في الإسلام ، وتنتسب إلى تراث حركة تاريخية وفكرية ماتزال تتمتع بنفوذ وقبول ، والظاهرة تتعلق بالمجتمعات المعنية كونها متأثرة بالعقيدة الإسلامية ، وليس بكونها تعاني من مشكلات عارضة ، وإن الأزمات التي تعانيها الأحزاب الإسلامية في الماضي لم تنهها بخلاف الأحزاب الأخرى على سبيل المثال ، بل إنها لم تخلف أثراً ، بعد زوالها وتجاوزاتها المجتمعات التي كانت تحت هيمنتها[1] ، أما في البلدان الإسلامية فإننا نجد حتى في البلدان التي تعتبر فيها هذه الأحزاب أصغر أثراً فإن الحكومات والجهات المهيمنة في الماضي كانت تتصرف كما لو كانت تلك الأحزاب هي المهيمنة في البلاد، بينما الحكومات هي المعارضة ، وهي التي تجاهد للتحرير من قبضة هذه الأحزاب ، فالأزمة عامة تواجهها الأنظمة العلمانية التي تصف نفسها بأنها تتمسك بالشريعة الإسلامية[2] .

هكذا كانت الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي ، وخلاصة القول : إنه على امتداد أربعة عقود من الاستقلال بصفتها حاولت الأنظمة في هذه البلدان تشجيع ودعم التيارات الإسلامية كوسيلة للتصدي للمعارضة،غير أنه سرعان ما تحول الدعم والتشجيع الى قمع ومواجهة ، الأمر الذي دفع التيارات الإسلامية إلى إعادة تنظيم صفوفها وجمع شتاتها ،إلا أنه لا مناص من الإشارة إلى وجود تباينات في صيرورة كل بلد،فأما الجزائر فقد عرفت حرباً تحريرية دموية متبوعة بنظام الحزب الواحد ، وتميزت سياستها في مواجهة التيارات الإسلامية بالعداء ، وشدة القمع الذي تحول إلى حرب أهلية ضارية ،وأما تونس فكان الاختيار هو اعتماد تحديث سلطوي مفروض من فوق ، تحت قيادة زعيم قوي معتمد على الحزب

(1) أحسين سعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 108.

(2) صالح زهر الدين ، الحركات والأحزاب الإسلامية وفهم الأخر ، دار الساقة ، ط1 ، بيروت ، 2012 ، ص88-89 .

الواحد ، والتصدي بقوة للتيارات الإسلامية بعد استعمالها لمواجهة المعارضة ، و في المغرب ،لذا تميز بالتعددية ،فقد سمح للتيارات الإسلامية في البداية بالنشاط ، لكن في حدود واضحة ، و سرعان ما تقلص مداها لتترك المجال للمواجهة ، لاسيما بعد حدوث الانفصال بين المعتدلين والمتشددين ، أما بالنسبة لموريتانيا التي تعرف مجتمعاً قبائلياً وعشائرياً يتشكل من فصائل وعرقيات متشتتة فإن العملية السياسية تبقى معقدة ويصعب بالتالي توزيع الأدوار وتقاسم السلطة بها .

حيث لا وجود لمجتمع مدني ولا أحزاب سياسية ولا انتخابات ولو صورية ، ولا وجود لدستور ينظم الاختصاصات ويوزع السلطات ، اضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية ، من أجل تحقيق التغيير والتحول الديمقراطي المطلوب .

الفصل الثاني

حركة النهضة ودورها السياسي في تونس

المبحث الأول :- الإسلام والسياسة رؤية حركة النهضة في تونس

المبحث الثاني:- التحول الديمقراطي في فكر حركة النهضة

المفهوم والآليات

تمهيد :

منذ أوآخر عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات،والحركة الإسلامية المعاصرة في معظمها تشهد في داخلها مراجعات نقدية واسعة ،وتأملات عميقة،وأعمالاً جزئيةً للنقد ، والنقد الذاتي،وبصورة تكاد تكون شاملة من الأساليب ، إلى الاستراتيجيات ، والمفاهيم والأفكار ، وتتطلع إلى صياغة حديثة وجديدة في بنيتها الحركية ومشروعها الإسلامي السياسي الحضاري لتخرجها من أزمة الحركة الإسلامية التقليدية،ومن جمود الفكر الإسلامي التقليدي وركوده ، وحركة التغير والتحول داخل الحركة الإسلامية اليوم هي أسرع وأعمق مما كانت عليه قبل ،حيث كان التحول بأي شكل ، وفي اتجاه لا يسير إلا ببطء شديد،وغالباً مالا يلحظ بصورة ظاهرة لاعتبارات داخلية خاصة وفق تقدير بعض الحركات ، وبشكل عام، فإن الحركة الإسلامية في الوقت الراهن هي أكثر استعدادا ، وتقبلاً للمتغيرات والتحولات ،وإن كانت منهجية وبنيوية أو سياسية وفكرية .[1]

ويتناول هذا الفصل التطور السياسي لحركة النهضة ، ودراسة مدى قدرتها على الاستجابة لمقتضيات الانتقال من حزب معارض مقصي على مدى عقود إلى حزب حاكم، ومن ناحية أخرى يركز النظر على تجلية أهم التحديات التي تواجهها هذه الحركة في بناء معالم الدولة الجديدة.

وقد صنفنا التحديات إلى تحديات ذاتية ، وموضوعية ، واقتصادية، تتعلق الأولى بمشكلات إعادة بناء حركة النهضة لنفسها تنظيرياً وتنظيمياً ، حتى تستجيب لمستلزمات الاجتماع الديمقراطي ، وتتعلق الثانية بتبيين أهم التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الحركة ، و الائتلاف الحاكم معه في إدارة تجربة الحكم.

(1)فتحي محمد عثمان ، التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة ، دروس الماضي وأفاق المستقبل ، ط1، القاهرة ، 1991 ، ص13.

المبحث الأول

الإسلام والسياسة رؤية حركة النهضة في تونس

إن إرادة الديمقراطية تتوقف على الوعي بضرورتها، والوعي بضرورة الديمقراطية يتوقف قوة وضعفاً على مدى تأصيلها في الفكر والثقافة ، وفي المرجعية الحضارية عامة، والديمقراطية هي مبدأ عام شرعي وعالمي عرفه الإسلام ، ونص عليه القرآن الكريم والسنة ، والشريعة حيث حددت المبادئ الأساسية التي تحدد نظام الشورى بصفته أساساً ديمقراطياً من أجل تبادل السلطة واحترام حقوق الإنسان ، وحقوق الطفل والمرأة والعجزة ، وقانون الحرب والسلم.[1]

ومما لاشك فيه أن الأحداث الدولية والمحلية الراهنة ، التي أفرزت أمامنا أحزاباً سياسية إسلامية معتدلة ، تحترف الانتخابات ، وتعلن إيمانها بالديمقراطية ، وتضع فلسفتها المعلنة في مربع العدالة والتنمية ، فتطرح نفسها بالتالي بديلاً للحركة السياسية الإسلامية التقليدية ، وبديلاً للتنظيمات الإسلامية الراديكالية ، التي جلبت المآسي السلبية على الإسلام والمسلمين عموماً ،وإن نجاح هذه التنظيمات والأحزاب المعتدلة في أكثر من دولة عربية وإسلامية سوف يغرس في أماكن ودول أخرى ، ويضع كذلك التيار العام للحركة السياسية الإسلامية في موضوعات التحدي والاستجابة ، فإما أن تظل متمرسة خلف رؤاها وأساليبها وقياداتها ، وإما أن تطور أفكارها ، وتحدث أساليبها وسياساتها ، فتنخرط في الحراك المجتمعي السياسي النازع نحو الديمقراطية ، والعدل ، والتنمية الإنسانية التي تحفظ للإنسان كرامته ، وحقوقه ، وحرياته وفق المعايير الدولية.[2]

(1)الهادي محمد شقلوف ، دراسة مختصرة في نظم وقوانين الانتخابات ، دار الفيسفاء ، طرابلس ، ليبيا ، ط 1، 2012 ، ص، 50 .

(2) عبد الله النفيسي ، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية ، دار الرفاق للنشر ، تونس ، 1995 ، ص، 33 .

أولاً: رؤية حركة النهضة في الديمقراطية والمشاركة السياسية:

إن سيطرة الحركات الإسلامية العنيفة والمسالمة، الشرعية وغير الشرعية ، على ساحة العمل السياسي على امتداد المغرب العربي ، يجعل من الضروري أن يكون هناك تمييز واضح بين هذه الحركات ،خصوصاً وأن الخلاف الديني بين الحركات الإسلامية أصبح أمراً من صلب العمل السياسي في العالم العربي ، ومن هنا نرى أن النقاشات السياسية التقليدية التي تقسم الإسلاميين إلى معتدلين ومتطرفين ، إنما تصفهم وفق معايير فضاضة ، ولا تساعد كثيراً على فهم هذه الحركات.

***المعيار الأول:** هو موضوع العنف، فعندما يناقش موضوع العنف يقال: أن المتطرفين يقبلون به ويستخدمونه ،بينما يرفضه المعتدلون ، ومن هنا نرى أن هذا الوصف يفرض سؤالاً ملحاً في أي خانة تصنف الجماعات الإسلامية التي لا تستخدم العنف؟ ولكنها في الوقت نفسه تتقبله وتبرره أو تدعم بقوة الجماعات الأخرى التي تتبنى العنف .

***المعيار الثاني:** الأكثر أهمية هو ما إذا كانت الجماعات الإسلامية أو الأفراد الإسلاميون يقبلون بقواعد لعبة الانتخابات الديمقراطية، وإن القبول بسيادة إرادة الشعب تنازل ليس بالسهل بالنسبة للإسلاميين التقليدين ، فَكَثِير منهم يرفض الحكومات المنتخبة ديمقراطياً على اعتبارها مغتصبة لسلطة الشرع،وبالتالي فإن التزامهم بالقواعد الإجرائية للعبة الديمقراطية يختلف عن التزامهم بالسياسات الديمقراطية ، أو بالحكم الديمقراطي.[1]

تختلف الحركات الإسلامية وطبيعتها في الدول ذات الحكومات القوية عن طبيعتي حركة الإخوان المسلمين وحركة النهضة ، التي تعتبر أن مرجعيتها تنبثق من حركة الإخوان المسلمين في مصر ، وهو الوصف الذي يهمنا في إطار معالجة موضوع الديمقراطية وتغيراتها في المغرب العربي ، ونلاحظ أن هذه الحركات

(1) زكي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

الإسلامية تنبذ العنف على الأقل محلياً ،وتتطلع إلى دور سياسي، ويتطلعون إلى إحداث تغيير في مجتمعاتهم وحكوماتهم وجعلها إسلامية أكثر،ولكنهم يسعون إلى تحقيق ذلك من القاعدة ،وذلك من خلال إقناع المواطنين بتبني الأفكار الإسلامية .وعلى الرغم من أهمية موقف الحركات الإسلامية من موضوع نبذ العنف ؛ فإنه لا يمكن أن يشكل وحده مؤشراً حول ما إذا كان يمكن لهذه الحركة أو تلك أن تعلق دوراً في بناء النظام الديمقراطي ،فهناك ثلاثة مؤشرات أخرى يجب دراستها.

الأول: موقف تلك الحركات من الأقليات غير المسلمة والمرأة، فالعالم العربي بمعظمه يتكون من مجتمعات مختلطة ، فيها طيف كبير من الأعراق ، والطوائف ، والأقليات الدينية الضاربة الجذور في تلك المنطقة،ويشكل حصول النساء وتلك الأقليات على المساواة في ظل القانون قاعدة أساسية من قواعد الليبرالية الديمقراطية،والواضح أن الفقه الإسلامي لا يتقبل هذا المفهوم ،وبالتالي فإن المهمات الأساسية التي يجب على حركة النهضة الإسلامية القيام بها في إطار سعيها لإثبات صدق التزامها بالقيم الديمقراطية ،أن تقوم بمعالجة وحل هذا التناقض ،والتفريق بين موقف المجتمع الإسلامي من غير المسلمين ،وموقف الدولة من المواطنين غير المسلمين .[1]

الثاني:هو موقف الحركة من التعددية السياسية ، وهل تسمح رؤية الحركة للعمل السياسي بوجود التعددية السياسية وهل تعد هذه الحركة نفسها واحدة من ضمن طيف عريض من الأحزاب والقوى السياسية المتعددة المشارب والمشاريع والتوجهات وهل يقبل قادة الحركة بالدخول في تحالفات سياسية مع أحزاب وحركات غير إسلامية تحت عنوان الأهداف المشتركة وإلى أي مدى ستبقى الحركة راغبة في المشاركة في نظام سياسي لا يكافئُها بشكل دائم هذه الأسئلة ليست مهمة فقط في نجاح الحركة الإسلامية في الانتخابات وتوليها مسؤوليات سياسية أساسية ،بل هي مهمة أيضاً في تحديد أمور أخرى فيما يتعلق بالسياسات الديمقراطية، ومنها تداول السلطات والبراغماتية ،والمساومات السياسية.

(1) خليل علي حيدر ، مرجع سبق ذكره ، ص23 - 24.

الثالث: يتمحور حول ما إذا كانت الحركة الإسلامية تعتقد بأن السلطة الدينية يحق لها استخدام الفيتو على العملية الديمقراطية ، ففي سنة 2007 م خرج الإخوان المسلمين باقتراح قانون صدم المصريين ، حيث دعوا إلى تشكيل مجلس شرعي أعلى مكون من علماء الدين وتنحصر مهمته في التأكيد من كون الشرعية الإسلامية هي المصدر الأساس للتشريع ،فقد تسبب هذا الاقتراح بجملة انتقادات عنيفة دفعت كثيراً من القيادات الإخوانية إلى التبرؤ من المشروع خوفاً من خسارة مصداقيتهم الديمقراطية .[1]

ويتضح مما سبق أن الإشكالات التي تقع فيها الأحزاب الإسلامية عموماً، والسياسية خصوصاً هي مدى قبولها الاعتراف بالمنافس المحلي لها فكرياً وسياسياً ، سواء كان حزباً إسلامياً دينياً ، أم حزباً علمانياً،وسبب هذا الإشكال أن الحزب الإسلامي يعاني من مكونين يحولان دون تكوين شخصيته بحرية وهما:

أ- العامل التراثي والتاريخي :

ويركز على بناء الحزب الإسلامي السياسي المعاصر على مبدأ العمل المذهبي التاريخي ،فلا تكاد تجد حزباً سياسياً إسلامياً إلا وينتمي إلى مدرسة أو فرقة تراثية مصنفة في الكتب التاريخية، هذه العقلية المذهبية قد تكون مستنبطة ، أو ظاهرة في شخصية مؤسس الحزب، وقد تكون معلنة على صعيد كل الحزب وأعضائه ومفتخراً بها، وعندها لا يملك الحزب مهما أوتي من قوة الضبط الإداري والالتزام السياسي إلا أن يكون حزباً مذهبياً مغلقاً ، حتى لو حاول التخلص من ذلك ، أو ادعاه ، فالأحزاب الإسلامية السياسية ذات الامتداد التراثي لا تملك إلا أن تكون أحزاباً مذهبية ،وهي عقلية قائمة في الغالب على التفكير ، والتنسيق ، أو التبديع.

(1)موسى الكيلاني ، مرجع سبق ذكره ، ص89 .

ب-العامل المعاصر :

ويركز على بناء الحزب الإسلامي السياسي من خلال تاريخه المعاصر أيضاً،فالأحزاب الإسلامية التي خاضت حروب التحرير والمقاومة ضد الاحتلال والاستعمار تجد نفسها أسيرة هذا النوع من العمل السياسي ، ولو تغيرت ظروفه السياسية ،فقد نشأت لأسباب جهادية ونضالية ، ولا تملك أن تتنازل عن هويتها الجهادية والنضالية،لأنها بذلك تكون قد تنازلت عن مبررات وجودها الأصلي ،والأحزاب السياسية الإسلامية ذات الامتداد الجهادي لا تملك إلا أن تكون أحزاباً جهادية ،تنظر إلى منافسها من خلال عقلية التخوين ، والعمالة ، والاتهام.[1]

هذان العاملان أساسيان في تكون شخصية الأحزاب السياسية الإسلامية في هذا الزمان ، وهي تكاد تكون العقلية التراثية ذاتها التي نشأت عليها عقلية الفرق والمذاهب الإسلامية في التاريخ الإسلامي،وبالأخص بعد القرن الرابع الهجري،والفارق بينهما عامل الزمان والمكان والشكل فقط ،أم عقلية الانتماء والعضوية فتكاد تكون نفسها ،ولا يبدو العمل الحزبي الإسلامي اليوم إلا تنافساً بين متصارعين ،أو تشدد وقسوة بين متعادين،ولا تبثُّ الأحزاب الإسلامية المعاصرة بين أفرادها إلا الكره لأفكار الأحزاب الإسلامية الأخرى ، كما لو كانت الأحزاب الإسلامية الأخرى جزءاً من الواقع الذي يسعى الحزب إلى تغييره وإصلاحه والقضاء عليه.[2]

إن الحرب النفسية التي تبثها الأحزاب الإسلامية بين أعضائها في كره المسلمين الآخرين الذين لا ينخرطون في العمل الحزبي معها أو في عمل جزئي آخر هي أشد خطراً من العقلية المغلقة والمستبدة، لأن الأمر لا يتوقف على رفض شرعية الاختلاف الفكري ، وإنما تبادل الكره والحقد بين العاملين للأهداف نفسها في النهضة والتغيير،أو في تخوين العاملين في مقاومة المحتل ثقافياً أو مادياً،حتى كادت هذه السلوكيات أن تعتبر ظاهرة اجتماعية وسياسية لا تختلف عن أي ظاهرة

(1)صلاح الصاوي ، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، ط 1 ، دار الإعلام الدولية ، القاهرة ، 1992 ، ص 77-78 .
(2) إيمان محمد حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص33 .

من مظاهر الاستبداد الفكري أو الاجتماعي ، أو السياسي، وإن ظاهرة الاستبداد الفكري الحزبي الإسلامي هي ضحية الاستبداد الفكري التاريخي.[1]

والتحدي المعاصر أمام الأحزاب الإسلامية هو أن تُحسن فهم الديمقراطية والعمل بأصولها وأركانها السياسية ،فمكونات الدول المعاصرة غير مكونات الدول التراثية القائمة على قوة القبلية ، وعند رجالها وإمكاناتها العسكرية فقط، وإنما هي دول قانونية ودستورية تقوم على ثلاث سلطات أساسية هي:(السلطة التشريعية ، "البرلمان،السلطة التقليدية"الحكومة ،والسلطة القضائية "المحاكم") هذه السلطات يتسلم مناصبها أبناء الدولة الواحدة ،وكلها بصورة أو بأخرى تنتخب من الشعب ،فالشعب هو من ينتخب البرلمان ،والبرلمان هو من يشكل الحكومة ، والحكومة هي من تعين القضاة،وبالتالي فإن المشاركة السياسية ممكنة لكل مواطن من دون استثناء ،شريطة أن يقتنع بأن أشكال السلطة في الدولة المعاصرة قادرة على تحقيق أهدافها في رعاية المواطنين بالمساواة ، أو العدل ، وتساوي الفرص لكل مواطن.[2]

والأحزاب الإسلامية السياسية قادرة على المشاركة السياسية والعمل الديمقراطي ،ليس فقط إن تحررت من العقلية المذهبية،وإنما إذا أدركت أنها تعمل في الحاضر وللحاضر،وليس في الماضي وللماضي،أي لمصلحة أهل الحاضر وليس لحسم الصراع المذهبي التراثي ،لذا فإن الأحزاب السياسية الإسلامية بحاجة إلى خطاب سياسي معاصر ، بل وإلى لباس معاصر لا يشحن الجماهير بالقيادة الدينية المذهبية، وإنما بالقيادة السياسة الوطنية من دون أن تطالب بالتخلي عن رؤيتها الفكرية المذهبية قهراً ،ولكن بأن تتخلى عن أهدافها التراثية،سواء في التعامل مع الأحزاب الإسلامية ، أو في التعامل مع الأحزاب التي تشاركها الأرض ، والقرية ، والمدينة ، والوطن،سواء أكانت أحزاباً علمانية أم غيرها ، ومشاركة الأحزاب السياسية الإسلامية في السلطة والحياة السياسية مطلب حضاري لكل أطراف المعادلة السياسية في البلدان الإسلامية،فلا يمكن لبلاد المسلمين أن تُحكم من

(1) الهادي محمد شلوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .
(2)محمد عابد الجابري ،الحركة الإسلامية،والجماعة الدينية المعاصرة في تونس،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1994،ص25.

غير أهلها و أحزابها ، وحصر السلطة السياسية بالأحزاب العلمانية كان استجابة لمتطلبات تاريخية ، وربما خارجية انتهى عصرها ، وحان الآن لكل القوى السياسية في البلاد الإسلامية أن تأخذ دورها الشوري والديمقراطي بما اكتسبته من خبرة سابقة تؤهلها للمشاركة السياسية الفاعلة.[1]

ثانياً :الإسهامات الفكرية لحركة النهضة :

من الواضح أن الحركة الإسلامية التونسية اهتمت كثيراً بالفكر والثقافة ،فهي لا تركز كثيراً على التشريعات والقوانين، لذلك انصب الاهتمام على الديمقراطية ، والحريات العامة ، والثقافة ، ومسألة المواطنة، و قد انعكس هذا التاريخ الخاص لتونس على فكر الحركة ، فنجد على سبيل المثال رفض العنف بصفته أداة للتغيير ، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر ، والثقافة ، والسياسة، ورفض مبدأ الانفراد بالسلطة الأحادية لما يتضمنه من انعدام إرادة الإنسان ، وتعطيل طاقات الشعب ، ودفع البلاد في طريق العنف.

وقد اعتمدت الحركة الإسلامية سبيل التعبير السلمي إلى عدة نصائح نوجز منها ما يلي :[2]

1-ينبغي أن تكون تنظيمات الحركة الإسلامية نموذجاً لتطبيق الشورى.

2-أن تسعى الحركة إلى الجماهير بدل الصفوة،والاهتمام بالشعب بدل الاهتمام بالحزب ، فبقدر ما تكون همومها ومشاغلها تكون هموم الشعب ومشاغله ،بدل الدوران حول مشكلاتها الحزبية.

3-إيلاء الأولوية للمجتمع على الدولة والأخلاق على القانون ، وإصلاح الباطن بدل الظاهر.

(1) صلاح الصاوي،.مرجع سبق ذكره ، ص149.
(2) الهاشمي محمد الحامدي ، اشواق الحرية ،قصة الحركة الإسلامية في تونس ، ط 2 ، دار العلم ، الكويت ، 1992 ، ص48 .

4-أن تسعى إلى توسيع دائرة الحوار بدل الصراع حول قضايا الشعب ، فلا تحتكرها ، وإنما تبحث باستمرار عن الإجماع ،وأن تستفيد من المفكرين والعلماء المسلمين من غير أعضائها.

5-أن تصدق الدفاع عن الحرية لها ولغيرها على حد السواء.

6-أن تولي العمل الفكري أهمية كبرى ، فالعلم في الإسلام يتقدم العمل وذلك من خلال الاهتمام بعلوم الفلسفة ، والعلوم الاجتماعية ، والفنون ، والصحافة ، والإعلام.

ويخلص الباحث إلى القول : إن الحركة الإسلامية التونسية ذات أصول فكرية معقدة ومركبة نتيجة تفاعل ، وتمازج ، وصراع ضمن الفكر الديني نفسه بروافده المختلفة ،ويرى الغنوشي أن الظاهرة الإسلامية نتيجة عناصر ثلاثة ذات تأثيرات متفاوتة الأثر في تكوين التيار الغالب ، أو في وجود تيارات ، أو أجنحة مختلفة ضمن الحركة الإسلامية عامة.

ويحدد هذه العناصر كما بالآتي :[1]

الأول: التدين التقليدي التونسي ،ويتكون من التقليد المذهبي المالكي ، والعقائد الأشعرية ، والتربية ، والصوفية.

الثاني: التدين السلفي الإخواني الوارد من المشرق ، الذي يتكون بدوره من المنهجية السلفية أو الأصولية ،أي العودة إلى الكتاب والسنة المطهرة ،أو الرجوع إلى سلطة النص الديني، بالإضافة إلى الفكر السياسي والاجتماعي الإخواني القائم على تأكيد شمولية الإسلام .

الثالث: التدين العقلاني ، ويتألف من التراث العقلاني الإسلامي، ويتمثل في إعادة الاعتبار للمنهج الاعتزالي ، والمعارضة السياسية في التاريخ الإسلامي ،إن تفاعل هذه العناصر الثلاثة أو تصارعها داخل الحركة الإسلامية يعبر عن بحث الحركة

(1)على كردي ، مرجع سبق ذكره ، ص33 .

عن هويتها في مجال يتراوح بين طرفي الأصالة والتقليد من جهة ، والحداثة من جهة أخرى ، وهذا هو الهم الشاغل للمفكرين والباحثين العرب خلال العقود الأخيرة، ولكن بالنسبة إلى الحركة الإسلامية لابد من أن يكون تناول كتاباتها ومفكريها متميزاً بإسلامية معينة تجمع بين التاريخي والمطلق ،فالحركة حاولت أن تستوعب واقعاً خضع لتحولات عديدة على رغم أن فوقيتها لم تكن سطحية،وهذه المعطيات الجديدة لم يكن من الممكن القفز عليها ، أو تجاهلها ،لذلك فإن الخطاب التونسي أنتج أفكاره ، ومفرداته ، ولغته السياسية المختلفة عن فكر الإخوان المسلمين في مصر ، أو الجبهة القومية في السودان ، وعلى الرغم الإعجاب والتأثر بهذه الأخيرة فإن ذلك اقتصر على الجوانب التنظيمية ، وليس الفكرية والإيديولوجية .[1]

فالحركة السياسية التونسية عامة ذات اتجاهات فكرية تجعلها أقرب إلى الحداثة ، أو بالأصح إلى التدين العقلاني إذا لجأنا إلى المكونات ، أي التدين التونسي ، والسلفية الإخوانية والعقلانية ، فانخراط الحركة الإسلامية في العمل السياسي ، واحتكاكها بالقوى السياسية الأخرى فرض عليها مواقف تختلف مع التدين التقليدي الشعبي ، ومع التدين الإخواني السلفي.

وإذا كان الخطاب الفكري والسياسي لحركة النهضة اتسم بالخطاب الأصولي المتطور، فهو خطاب ينزع نحو استيعاب جملة من قيم المبادئ المكونة للحداثة ،وهذا بفضل تفاعله مع الواقع المحيط به .[2]

و في دراسة يقدمها عبد اللطيف الهرماسي في ((كتابه جماعات الإسلام السياسي في المغرب العربي)) ،أكد على أن النظام التونسي استطاع احتواء التأثير الديني في الحياة السياسية من خلال استمرار نشاط رموز الاصطلاحية السلفية ، ومما لاشك فيه أن الاستقلال وتأثيره يتوقف على قيام متطوعين ومتشبعين بالفكر السلفي بنشاط دعوي مكثف ، ومما لا شك فيه أن إدارة الديمقراطية تتوقف على

(1) محمود إسماعيل ،الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين ، مؤسسة الشراع العربي ، ط 1 ، 1993 ، ص122 .

(2) محمد فايز فرحات ، مرجع سبق ذكره ، ص133- 134 .

الوعي بضرورتها ،والوعي بضرورة الديمقراطية يتوقف قوة وضعفاً على مدى تأصيلها في الفكر ، والثقافة ، وفي المرجعية الحضارية عامة). [1]

ثالثاً:موقع الديمقراطية في فكر حركة النهضة وممارستها :

ظهرت حاجة واقعية فرضت على الحركة الإسلامية التونسية أن تكون ذات اهتمام خاص وجاد بقضية الديمقراطية،وعلى الرغم من أن الموقف جاء متأخراً ومازال في طياته بعض التناقضات العلمية فإن الحركة تميزت بالريادة في هذا الموضوع مع بعض أحزاب إسلامية قليلة .

فقد بدأت الحركة بعد عام 1984م تعلن بصراحة ووضوح قبولها لكل شروط الديمقراطية ، وما يترتب عليها من نتائج ، وقد كان كتاب الغنوشي الأخير الحريات العامة في الدولة الإسلامية جهداً فكرياً لتنبئه ، أو توطين الديمقراطية والحرية ، وحقوق الإنسان في فكر الحركات الإسلامية ،ثم في المجتمعات والدولة الإسلامية ، ويرى الإسلاميون أن الدولة الإسلامية تقدم المبادئ البديلة التي يمكن أن تتفوق على مبادئ الدولة الغربية، فهذه الأخيرة تعتز بتقدمها الديمقراطي بسبب اعتمادها مبدأ الشرعية المتمثل في سيادة حكم القانون ، واعتبار الشعب مصدر السيادة والسلطات ، أما ما يميز الإسلام فهو قيامه على دعامتين:النص والشورى .فالشرعية في النظام الإسلامي هي في الالتزام الكامل بالحكم بما أنزل الله ، أو القبول الكامل بالاحتكام إلى شرع الله ، ويعتبر النص الإلهي هو الحقيقة الأساسية في الجماعة الإسلامية ، كما أن الأحكام الشرعية الواردة في الكتاب والسنة هي المبادئ العليا الثابتة،وأخيراً يعود إلى الأصل الثاني في الحكم الإسلامي ، أي الشورى التي يفرد لها حيزاً كبيراً ، محاولاً إبراز إيجابياتها ، وتوسيع معناها ، ومجالاتها ، وبقصد إظهار تفوقها ، وكما أن لها مقارنة بالديمقراطية الغربية الحديثة إذا يكتب لها أبعاد الشورى التشريعية والسياسية ، ثم يضيف الشورى في الميدان الاقتصادي والشورى الثقافية والتربوية ، إلا أنها لم تنتج مؤسسات للحكم

(1) عبد اللطيف محمد الهرماسي ، الدولة والتنمية في المغرب العربي ، تونس نموذجاً ، دار سمر ، ط 2 ، تونس ، 1993 ، ص190 .

وانصرفت إلى المستوى الفردي ،لذلك يعجز الغنوشي مثل غيره عن زرع مفهوم الديمقراطية في موضع الشورى نفسه في التاريخ الإسلامي و في الفكر ، وبالتالي في مستقبل المجتمعات الإسلامية .[1]

1-موقف الحركة من حقوق الإنسان:

بدأت الحركات الإسلامية بالاهتمام بموضوع حقوق الإنسان لأسباب عملية ، وفكرية تأصيلية ،فقد رأت إمكان الاستفادة من المطالبة العالمية باحترام حقوق الإنسان ، وتنامي الحملات والمنظمات المهتمة برعاية عدم انتهاك هذه الحقوق ، فقد أصبحت الحركات الإسلامية معنية بمسألة حقوق الإنسان لأسباب عملية نفعية،ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ،فقد أصبحت مطالبة بتحديد موقف فكري واضح من المسألة ،ولم يعد من الممكن أن تتجنب مناقشة حقوق الإنسان على المستويات المختلفة الفلسفية ، والثقافية ، والعملية . [2]

ويتضح مما سبق أن الحركة الإسلامية التونسية عرفت مباشرةً خلال محاكمات 1981 م دور منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية في التضامن مع سجناء الضمير ، وضمان محاكمات عادلة وقانونية ،لذلك نجد أن كتابات الإسلاميين التونسيين تسعى لإيجاد موقع لقضية حقوق الإنسان في خطابها السياسي ، وفكرها المكتوب ،وهي تواجه بإشكالية التوفيق بين الثوابت الدينية ومتغيرات العالم المعاصر ، وبالذات في مرحلته الذاتية أو الكونية ، لذلك اتسم موقفها من حقوق الإنسان بقدر من اللاحسم ،لأنها تعمل على تأكيد الخصوصية الثقافية ، وفي الوقت نفسه تبني مبادئ قد تصطدم بنواة دينية .

نلاحظ أن كتابات الغنوشي الأخيرة تفرز حيزاً مغيراً للتصور الإسلامي للحرية ، وحقوق الإنسان في الإسلام،كذلك يرى الغنوشي أن الإعلام العالمي لحقوق الإنسان (يمثل تطوراً محموداً في الفكر البشري نعتز به لو وضع موضع التطبيق).

(1) يوسف القرضاوي ، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، دار الكتب ، ط1 ، 1996 ، ص33 – 34 .
(2) فتحي محمد عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص133.

وبالعودة إلى القران الكريم الذي هو المصدر الأساسي لشريعة الإسلام نجد أن الله قد كرم آدم ،وخلقه في أحسن تقويم ،و هداه العقل الذي يميز بين الخير والشر،ومنحه العلم والحكمة،وعلمه الأسماء كلها .

هذه هي صورة الإنسان ومكانته في الإسلام ، وإنسان استحق أن يكرمه الله ، ويكون خليفة الله في الأرض لابد أن تكون له من الحقوق ما يليق بمكانته المكرمة ،وبما يمكنه من أداء الدور الذي كلفه الله به ، واستناد حقوق الإنسان في المفهوم الإسلامي إلى خالق الإنسان ، وجعلها واجبات مقدسة في نظر المفكرين الإسلاميين ميزات أهمها:[1]

1-منح هذه الحقوق والواجبات قدسية تتعالى بها عن سيطرة الحزب والحاكم.

2-أعطاها قوة إلزام يتحمل مسؤولية حمايتها لكل فرد،فهي أمانة في عنق كل المؤمنين، وواجب ديني على كل مسلم.

وكما تعكس النظرة الإسلامية شمولية حقوق الإنسان وإنسانيتها وعالميتها، فإنها تعكس أيضاً أهمية التلازم بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة ،فكل حق للفرد يتضمن حقاً للجماعة مع أولوية حق الجماعة كلما حدث تقاطع.

ويضع الإسلام قواعد أساسية تنظم داخلها حقوق الإنسان و واجباته ، وأسلوب ممارسته لحرياته العامة .ومن أهم هذه القواعد:

أ-كل شيء في الأصل مباح ، وهي المساحة الواسعة التي يتصرف داخلها الفرد المسلم ، و لا يقف إلا عند ما حُرم بنص الكتاب ، أو السنة.

ب-الالتزام بالمصلحة العامة عند التقاطع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع .

(وحيثما تكون المصلحة العامة يكون شرع الله) .

جـ -الالتزام بأخلاقيات الإسلام عند ممارسة الحريات و الحقوق .

د - حدود حرية الفرد وحقه تقف أيضاً عند حدود وحق فرد آخر،فلا يجوز أن يخل فرد بحرية وحق أفراد آخرين(فلا ضرر ولا ضرار في الإسلام).[2]

(1) صبحي عبده ، الحكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي ، الدار المصرية للنشر ، القاهرة ، 1990 ، ص 70 – 71 .

(2) يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

2- رؤية حركة النهضة في مصطلح المواطنة:

لم يكن للرؤى الإسلامية حتى وقت قريب تأثير عملي كبير في الحياة السياسية الإسلامية الحديثة ،لأن أغلبية الدول الحديثة ظلت علمانية اعتمدت القومية ، وليس الدين أساساً لخصائصها الثقافية ونظمها الأخلاقية والقيمة،ومع ذلك عانت حقوق المواطنة انتهاكات جدية في الغالبية لهذه المجتمعات لغياب الديمقراطية في معظمها ، ولسوء معاملة الأقليات الأثنية فيها،ومن بين هذه الدول القليلة التي استمرت في تسمية نفسها بالإسلامية حاولت السعودية الالتزام الصارم بالعقيدة الإسلامية،وحتى في هذه الحالة المواطنة تظهر بصفتها مفهوماً أو مبدأ للتطبيق .

وقد قام عدد من المفكرين الإسلاميين بتطوير عدد من الأفكار المماثلة من ضمنهم فهمي هويدى ، وسليم العوا ، و طارق البشرى ، و الغنوشي ، و آخرون ، و بينما يعترف هويدى بأن هذه الصيغ الإسلامية كانت متقدمة بالنسبة إلى زمانها ، ويشير إلى أن هذه الصيغ والمفاهيم التقليدية تم تجاوزها من قبل التطورات الحديثة وظهور مفهوم المواطنة المتساوية ، دعا هويدى إلى تنفيذ المبادئ الأساسية للقرآن و السنة على حساب التقاليد و التفسيرات الأولية لهذه المصادر .[1]

ويجادل راشد الغنوشي بأن المواطنة في الحياة السياسية الإسلامية تعتمد على معيارين : الانتساب الديني ، و إقامة المسلمون غير المقيمين في الدولة الإسلامية، أو غير المسلمين المقيمين فيها لا يحق لهم أن يكونوا مواطنين بالكامل، وقد يصبحون مواطنين في حالة قبولهم شرعية الدولة الإسلامية ، لكنهم لا يصبحون مواطنين بالكامل ، ولا يحق لهم تسلم مناصب رئيسة في الدولة، ويكرر الغنوشي الموقف التقليدي القاضي بحرمان غير المسلمين الذين هم أعضاء متساوون في المجتمع من تولي المناصب العليا ، كرئاسة الدولة ، أو قيادة الجيش ، ومع هذا فإن الغنوشي يرفض كثيراً من التقييدات بخصوص حقوق غير المسلمين ، وبخاصة توصياته الداعية بعدم مشاركة المسلمين في البرلمان ، أو تسلم مناصب رئيسة في الدولة ، ويضيف الغنوشي أن لا ضرر في ذلك طالما أن كثيراً من

(1) راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، ج 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .

المناصب العليا في الدولة الحديثة لا تحمل سلطة مطلقة ، وهي مقيدة بالقانون ، وخاصة لعملية توازن مضاد من قبل المؤسسات الأخرى .[1]

ويتضح مما سبق أن المحاولات الإسلامية لإعادة تعريف العقيدة لاحتواء المطالب الحديثة للمواطنة المتساوية تسير في الاتجاه الصحيح ، لكنها لا تبلغ حتى الآن المدى المقبول ، ويلزم مبدأ المشاركة المسلمين بمنح المواطنين غير المسلمين الحقوق نفسها التي يتوقع منحها من قبل المواطنين في الجانب الآخر ، وهذا يعني عدم أخذ الانتساب الديني كلياً عند التفكير في هذه القضية بفرض المبدأ نفسه للمسلمين أن رغبوا بذلك الحق في تنظيم حياتهم السياسية بالطريقة التي يلزمون أنفسهم بها ، وهذا يستدعى ضرورة وجود نظام سياسي واسع الأفق والتصور والمرونة قد يستحيل إدراكه ضمن حدود فهمنا لكيفية عمل الدولة الحديثة ، لكن هذا يجب ألا يكون سببا في إعاقة النضال لتحقيق هذه الفكرة .[2]

رابعاً : نظرة حركة النهضة في مشاركة المرأة في الحياة السياسية :

لم تبرز مسالة مشاركة المرأة في الفضاء العمومي و في المجال السياسي إلا في الفكر الإسلامي الحديث ، فالعالم الإسلامي كان من دون شك يتأثر بما يحدث حوله ، لذلك طالبت النساء المصريات بتخصيص مكان لهن في البرلمان المصري، وحصلن فعلاً على ذلك سنة1925م بصفتهن مستمعات في مقصورة في هذا البرلمان ، ثم في مقصورتين ، ويبدو أن تيار الإخوان المسلمين في بداية ظهوره لم يرقه هذا الوضع ، إذ بمجرد أن أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين سنة 1928 م شن هجوماً على حركة تحرير المرأة ، ودعا المرأة إلى القيام بأدوارها التقليدية قائلاً "مهمة المرأة زوجها و أولادها، أما ما يريد دعاة التفرنج وأصحاب الهوى من حقوق الانتخاب والاشتغال بالمحاماة ، فنرد عليهم بأن الرجال - وهم أكمل عقلاً من النساء- لم يحسنوا أداء هذا الحق ، فكيف بالنساء وهن ناقصات عقل و دين ، لكن موقف الإخوان تطور بعد ذلك، وبرزت في الجماعة قيادات نسائية

(1) هشام جعفر ، تجربة الحركات الإسلامية ، مجلة قضايا الشرق الأوسط ، العدد (5) ، أغسطس (1998) ، ص 12 .
(2) راشد الغنوشي ، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني ، دار المجتهد ، تونس ، 2011 ، ص 124 .

على غرار زينب الغزالي . وتوج هذا التطور في سنة (1996م) بإصدار وثيقة توصل للمشاركة السياسية للمرأة ممثلة لعامة الناس في مجالس الشورى و الدولة.[1]

وفي تونس ، ألقي راشد الغنوشي في سنة 1980 م محاضرة بعنوان ((وضعية المرأة في الحركة الإسلامية)) راجع فيها بعض الأفكار التقليدية للحركة ، وتتبنى موقفاً أكثرا اعتدالا في مسألة دخول المرأة إلى القضاء العام على صعيد العمل في مسألة ، أو على صعيد السياسية ، وبناء على هذا أقرت الحركة الإسلامية التونسية خلال مؤتمرها الثاني سنة 1981 م حَقَّ النساء في المشاركة في هيئاتها[2] ، وقد سعي الغنوشي إلى التأجيل النظري لمشاركة المرأة في الحقل السياسي و خاصة الترشح للمجالس النيابية ، فاعتمد سلطة عالمين حديثين أجازا هذه المشاركة هما : الشيخ محمد الغزالي ، والشيخ القرضاوي ، لذلك يطمئن الغنوشي الرجال قائلاً : (إن عدد النساء اللاتي يرشحن للمجلس النيابي سيظل محدوداً ، وستظل الأكثرية الساحقة للرجال ، وهذه الأكثرية هي التي تحل و تعقد ، فلا مجال للقول بأن ترشيح المرأة للمجلس سيجعل الولاية للنساء على الرجال ، وهكذا فإن مشاركة المرأة في المجلس ستكون شكلية ومن دون فعل أو تأثير ، ولعل ما يعتمد رأينا هذا أن القيادات الإسلامية تصرح بأن الغاية الأيديولوجية هي وراء دعوتها لمشاركة المرأة في السياسة ، إذ نجد الغنوشي يحيل إلى فتوى القرضاوى التي تنص على أن الحاجة تقتضي من المسلمات الصالحات أن يدخلن معركة الانتخابات في مواجهة المتحللات ، والحاجة الاجتماعية والسياسية قد تكون أهم و أكبر من الحاجة الفردية التي تجيز للمرأة الخروج إلى الحياة العامة)[3]. و اليوم تقف المرأة إلى جانب الرجل في الحركة بالحقوق والواجبات و تتلقي التكوين نفسه ، وتشاركه في نشاط الحركة و نضالاتها في مختلف الميادين ، وعندما تنظر في مكانة المرأة في وثيقة البرنامج الانتخابي لحركة النهضة نجد فقرة تتضمن عشر

(1)راشد الغنوشي ، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني ، مرجع سبق ذكره ، ص 127 .
(2) عبد الله النفيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 43 – 44 .
(3) عبد الحكيم أبو اللوز ، إشكالية الدين والسياسة في تونس ، أزمة مشروع التمديد و ظهور حركة النهضة ، القاهرة ، رؤية للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص162 .

نقاط (من النقطة 180 إلى النقطة 189) تتعلق جميعها بالمرأة ، لكننا لا نجد إلا نقطة واحدة مباشرة تصرح بضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من أجل شغل المسئوليات الإدارية والسياسية . أما بقية النقاط ، فإنها تؤكد تعزيز مكاسب المرأة في المجالات الاقتصادية خاصة ، ومع هذا بلغت تمثلية المرأة في المجلس التأسيسي نسبة (24 ، 9 في المائة) ، ومن جملة (49) امرأة في المجلس نجد(42) امرأة من حركة النهضة ، وهذا يعني أن أطياف النساء التونسيات ليست ممثلة في المجلس تمثيلاً حقيقياً و يتضح مما سبق أن الحضور الكمي للمرأة في العمل السياسي يتعلق بملاحظتين على الأقل:

-الأولى: ذات طابع تبريري ، ذلك أن ضعف المشاركة السياسية للمرأة ليس خاصاً بالحركات الإسلامية ، ففي الغرب أيضاً بقيت النساء مدة طويلة محرومات من حقوقهن المدنية ، ففي بريطانيا مثلاً لم تتحصل المرأة التي تزيد عن (25) سنة على حق التصويت إلا في عام (1918م) ، أما **الملاحظة الثانية** : فتمثل في الحضور الكمي للمرأة ضمن قيادات الإسلاميين داخل حركة النهضة ذاتها أو داخل المجلس التأسيسي لا يعد في نظرنا مؤشراً على احترام منزلة المرأة و على الدفاع عن حقوقها ومساواتها بالرجل . ذلك أن المهم هو الحضور النوعي واستقلال الفكر والشخصية عن إيديولوجيا الحزب ولعل هذا ما جعل بعض الدارسين يقر بأن المراقب لتشكيلة قيادات الإسلام السياسي عموماً منذ صعوده سيلاحظ غياب المرأة عن مواقع اتخاذ القرار و إن وجدت المرأة في تلك القيادات فهي بالمجمل خاضعة للايدولوجيا الحاضنة لها و ممثلة للأداء المطلوب منها . [1]

وقد تأكد هذا من خلال المؤتمر التاسع لحركة النهضة الذي انعقد في يوليو (2012م) ، حيث لوحظ غياب شبه كلي للمرأة في المواقع القيادية ، بدءاً برئاسة الحزب ، ووصولا إلى مجلس الشورى ، هكذا غابت المرأة في قائمة الترشحات لرئاسة الحركة في ظل تبرير فحواه أنه سلوك اختياري للمؤتمرات ، و أنهن غير

(1) عبد الباري عطوان ، دروس تونسية في قراءة الحالة المصرية ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 4 ، المجلد الأول ، 2013 ، ص 19 .

مؤهلات للقيادة ، وتعذر أن هذا الغياب ترافق في هذا المؤتمر مع غياب الحرص على وضع المسألة الحفاظ على حقوق المرأة ضمن أولويات الحركة ، لذلك نجد أن في ورقة تحضيرية لهذا المؤتمر فقرة خاصة بالمرأة والأسرة تتضمن سعى الحركة إلى النهوض بواقع المرأة ، وتأكيد دورها الإيجابي في الساحة الاجتماعية الاقتصادية ، والسياسية ، أما بقية الأفكار في هذه الفقرة فهي تركز على جانب الزواج و الطلاق.[1]

وهكذا يتواصل التفكير في المرأة باعتبارها جسداً و آلة إنجابية دون سعي حقيقي إلى التعامل معها بصفتها مساوية للرجل ولها حقوق وواجبات سياسية واقتصادية ينبغي صونها وحمايتها ، ولعل ما يؤكد ما ذهبنا إليه ما حدث في المجلس التأسيسي، فقد رفض نواب حركة النهضة في لجنة الحقوق والحريات في المجلس الوطني التأسيسي التصويت على مقترح للفصل (28) من الدستور يتعلق بحقوق المرأة هذا نصه (تضمن الدولة حقوق المرأة ومكتسباتها في جميع الميادين ، ولا يمكن سن قوانين تنتقض منها بأي حال من الأحوال ، وتعمل الدولة على القضاء على كل أشكال التمييز و العنف المادي و المعنوي ضد المرأة) وعلى خلاف هذا عرض نواب النهضة مقترحاً آخر فاز بأغلبية الأصوات ، وهذا نصـــه (تضمن الدولة حماية حقوق المرأة ودعم مكاسبها بصفتها شريكا حقيقيا للرجل في بناء الوطن ، ويتكامل دورها داخل الأسرة ، و تضمن الدولة القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة) [2].

ومن الواضح أن عدم التنصيص على المساواة أمر متعمد ، وأنه سيؤدى إلى نتائج وخيمة من بينها ضرورة تحمل المرأة عبء النفقة مثل الرجل ، وبالمقابل يسكت مقترح نواب حركة النهضة ، الذي لم يُقِرَّ بالتصويت على جملة أساس هي: (لا يمكن سن قوانين تنقص من المرأة بأي حال من الأحوال) ، والظاهر أن هذه

(1) راشد الغنوشي ، مقاربات في العلمانية و المجتمع المدني ، مرجع سبق ذكره ، ص 137.
(2) نصر حامد أبو زيد ، دوائر الخوف ، قراءة في خطاب المرأة ط 1 ، الدار البيضاء ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، 2000 ، ص283 .

الجملة يخشي منها فرض قيود على قرارات وقوانين ربما أجلتها حركة النهضة في انتظار الوقت المناسب لعرضها .

ومما لاشك فيه أن ما أثار الجدل والاعتراض بشكل خاص في مقترح نواب النهضة هو الاستعاضة عن مبدأ المساواة في المعاملة بعبارة تكامل الأدوار ، والملاحظ أن مفهوم التكامل كان محل نقاش ضمن هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات التي تكونت في أثر إضراب أكتوبر (2005م) ، وتم توضيح ما يمكن أن ينطوي عليه من لبس في بعض الاستعمالات ، و هو ما يفسح المجال للالتفاف على مبدأ المساواة ذاته ، وتحت غطاء التكاملي أتي حرمان المرأة من أبسط حقوقها في التعليم والشغل و غيرهما من الأنشطة العامة .[1]

التكامل إذاً عبارة قد تقع بين طرفين غير متساويين ، ومن جهة أخرى انتقدت عبارة المرأة شريكاً للرجل ، لأنها تجعل وجود المرأة خارج إطار الشركة ، ويتطرق مشروع الفصل أيضا إلى تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسئوليات ، والحال أن المنشود في التنصيص على التكافؤ في الحقوق و الواجبات.

إن إسقاط التكافؤ في الحقوق من هذه الجملة يثير التساؤل : هل هو عملية مقصودة ؟

قد يكون في الأمر مناورة ، إلا أن هبة ممثلي المجتمع المدني والمعارضة دفعت حركة النهضة إلى التراجع ، وهكذا أصدر رئيسها يوم (5) أغسطس (2012م) بياناً أعلن فيه وجوب المساواة بين الجنسين ، لكنه احتفظ بمفهوم التكامل باعتباره بديلاً لا من المساواة ، و إنما من الصراع بين الجنسين ، وقد انتهينا في إثر مقارنة المواقف النظرية لدى الإسلاميين بممارساتهم وفعلهم السياسي إلى عدم انسجام المستويين أحيانا ، وإلى شكلية مواقفهم النظرية أحيانا أخرى ، من ذلك مثلاً اعتبارهم دخول المرأة إلى المجلس التأسيسي أمراً محدوداً لن يؤثر في سلطة

(1) روزا حسن ياسين ، " بين هواجس العورة السياسية والولاية العامة : المرأة العربية و تيارات الإسلام السياسي " ، الآداب ، بيروت ، السنة 2012 . ص 103 .

الأغلبية من الرجال ، وهو ما يعني أن دعوتهم إلى مشاركة المرأة في المجال السياسي قد لا يكون مبنياً على الإيمان الحقيقي بمساواتها للرجل وبحقوقها المدنية والسياسية .[1]

(1)عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة ، الدوحة ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 13.

المبحث الثاني:

التحول الديمقراطي في فكر حركة النهضة : المفهوم والآليات

إن الانتقال من الأحادية ،ومن القمع إلى الحرية حدث تاريخي يؤدي غالباً إلى ظهور قوى جديدة ، وفاعلين سياسيين، ويفترض فيهم العمل على تلبية توقعات الناس ، وفي المقدمة توقهم إلى العدالة الاجتماعية والحريات العامة والخاصة ، والعيش الكريم وكذلك مطامح يقتضي تحقيقها توافر إرادة سياسية حريصة على التغيير ، وإجماع وطني على ضرورة الإصلاح ، ومحيط إقليمي يساعد على التحول نحو الديمقراطية .[1]

أولاً:التحديات الذاتية

أ-سؤال المراجعة النقدية :

يُعد مطلب المراجعة رافداً من روافد التجديد ، ويعتبر تحدياً أساسياً يواجه حركة النهضة ، ويُفترض أن يتم تفعيله على نحو إجرائي حتى يواكب الحزب مستجدات الظرف العمراني التونسي،فضرورات العمل السياسي في إطار السرية تختلف عن مقتضيات العمل في إطار الشرعية ، وما عاشته الحركة من نفي ، وإقصاء ، وتشريد ، ومحاكمات خلال عقود سابقة ، أسهم في صوغ الحركة تمثلات أيدلوجية وخيارات تنظيمية كانت نتاج تلك المرحلة ، وهي تحتاج إلى مزيد من التهذيب والتطوير والمراجعة النقدية ،وذلك حتى تنخرط الحركة في مسار التحديث الذاتي،وتتفاعل إيجابياً مع مكونات المجتمع المدني الذي أنتجته الثورة ، الذي يتطلع إلى قيام دولة جمهورية فاعلة تتقاطع مع أسباب الدولة القامعة ، ومع الفكر الواحد.[2]

لم تجرؤ الحركة بعدُ على القيام بمراجعات نقدية عميقه لمنجزها السياسي الخاص نظرياً وتنظيماً ،كما لم تُعبر صراحةً على التخلي عن عدد من المبادئ

(1)عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة ، الدوحة ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 15 .
(2) المرجع نفسه ، ص 22 .

الأساسية التوجيهية التي تظمنتها أدبيات الحركة لحظة تأسيسها مطلع الثمانينات ،حيث تبين أن الوثيقة الصادرة لحركة النهضة التي صدرت في يونيو 2012 م أنها استبقت على محتوى التصور الفكري والعقدي الأصولي ، الذي أعلنه مؤتمر 1986 م لحركة الاتجاه الإسلامي (حركة النهضة) ، بل تم اعتبارها البيان (وثيقة رسمية من جملة الوثائق التي تحدد هوية الحركة)[1]

وتحتاج هذه الوثيقة إلى عدة مراجعات ،وتستلزم عدة إضافات حتى تواكب مستجدات المجتمع التونسي اليوم إذا بدأ واضعوها متشبتين بالطابع العقائدي للحركة رغم خروجها من جبّة العمل الدعوي إلى فضاء العمل السياسي.

ب- مرجعية حركة النهضة:

تقدم حركة النهضة نفسها على أنها (حركة ذات مرجعية إسلامية ، وأنها حركة إصلاحية وسطية معتدلة سليلة الحركة الإصلاحية في تونس ، وتؤمن بأن الإسلام يمكن أن يكون في ظل منظومة القيم والتوجيه التي تنشئ الشخصية الفردية والجماعية) ، وتعبر الالتزام ومبادئ الإسلام منهجاً وسلوكاً عقائدياً وفكرياً تنبثق منه مختلف رؤاه واختياراته من أجل المساهمة في بناء مجتمع مسلم معاصر.[2]

ونجد أنه من خلال هذا التعريف بهوية الحركة وهو يتردد في معظم أدبياتها وبياناتها - أنها حريصة على إبراز ثلاث صفات لازمة لها : **الأولى** أنها حركة تتخذ من الإسلام مرجعاً لها في صوغ منظومتها الإيديولوجية ومشروعها الحضاري و**الثانية** أنها تنأى بنفسها عن الإسلام السلفي التقليدي المنغلق على نفسه لتندرج ضمن سنة تعبيرية إصلاحية تجديدية ، ووضع بواكيرها إعلام النهضة في الفكر الإصلاحي العربي الحديث وفي مقدمتهم خير الدين التونسي ، وجمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده وغيرهم .

(1) نجيب الشابي ، العلاقة بين الإسلاميين العلمانيين ، تجربة 18 أكتوبر في تونس ، العددان 11-12 ، 2010 ، على الموقع الالكتروني WWW.adabmay.com .

(2) عبد الإله بالقزيز ، الإسلام والسياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 111 .

الثالثة:-عملها على إقامة مجتمع مسلم معاصر في إطار الدولة الإسلامية ، وترى أن هذا النهج في التعريف على أهميته في تقديم الحركة والكشف عن هويتها يبقى مرسوماً بالعموم من جهة أن الجماعة لا تشرح لنا على جهة التفصيل أليلات استحضارها الفضاء المرجعي الإسلامي ،وقد ظل العموم غالباً على الإرث النظري للحركة في تعاملها مع السلف ، ومع التراث ، ومع النص المقدس ،إذ بقيت أسئلة من قبيل تلك التي طرحها رشد الغنوشي على الحركة الإسلامية في العالم العربي بلا جواب داخل حركة النهضة نفسها في مؤتمرها التاسع المنعقد من 12الى 17 يونيو 2012 م ، فقد أُجّلت الإجابة عن عدد من الأسئلة إلى المؤتمر الاستثنائي للحركة في سنة 2014م ، وأهم تلك الأسئلة (ماذا نأخذ من الإسلام ، ماذا نأخذ من التراث ، وماذا نترك ، وما الملزم لنا ، وما غير الملزم ، وما القيم الايجابية الباقية من تراثنا لنحتفظ بها وما هي القيم السلبية). [1]

ومن هنا نرى أن مفهوم المرجعية الإسلامية وتحديد سياقاتها وكيفيات استقدامها وتوظيفها سؤالاً معلقاً داخل الحركة ، وتحدياً معرفياً وفكرياً يقتضي التوضيح والمراجعة ، ولزوم الدقة في فترة تزايد فيها الإقبال على الحركة ،واقتضت فيها تجربة الحكم توضيح المراجع والمقاصد حتى يستبين الأمر للمواطن.[2]

وبناءً عليه ، برهنت الحركة عن وعي عميق باستحقاقات الظرف التاريخي بعد الثورة، وبلورت برنامجاً حديثاً متعدد الأبعاد ومنسجماً مع تطلعات التونسيين في المرحلة الانتقالية ،فقد طورت الحركة مقولاتها السياسية في العشرية الأخيرة، وانفتحت على التعامل مع الآخر وبلورة فكر منفتح على الرافد الحضاري للثقافة الغربية ،يفيد منها ويحاول أن يستوعب منجزاتها التنويرية الديمقراطية ويدرجها في السياق الإسلامي ،وقد تأكد من ذلك عملياً من خلال انخراط الحركة سنة 2005 م ،في حوار طويل مع الفرقاء السياسيين العلمانيين على (الساحة التونسية، وذلك في

(1) عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص33 .
(2)الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة النهضة التونسية ، وثيقة سلسة ظهور النهضة يونيو ، تونس ، 2012 ، ص12 – 13.

إطار جبهة 18 أكتوبر [1]، وسعيها إلى البحث معهم عن سبل التوصل إلى أرضية مشتركة في الانتصار لحقوق الإنسان ومواجهة الدولة الاستبدادية ،وقد تبلور ذلك من خلال التوجه إلى قبلة الديمقراطية ، وإعلان الحركة تسليمها بضرورة الجمع بين التوجيه الإسلامي والمطلب الديمقراطي) ، ورفعت الحركة من نسق انخراطها ضمن مسار الديمقراطية ، وذهبت إلى أن (لا مجال للاستئثار بصفات الديمقراطية ، والحداثة ، والوطنية) ، وأنها تدعيّ أيضاً أن لها(وصلاً بتلك المطالب والمشاريع،ولا تناقض عندها بين الإسلامية والحداثة ، فضلاً عن الإسلامية والوطنية) .

وبذلك فارقت الحركة علناً جماعات الإسلام السياسي الراديكالي ، والجماعات السلفية ، وأعلام الإسلام الجهادي في اعتبارهم الديمقراطية كفراً ، والاقتداء بالعرب بدعة، وسحبت في الوقت نفسه البساط من تحت الأحزاب العلمانية التي تدعي تفردها بالدفاع عن الديمقراطية والسعي في طلبها .[2]

ج- امتحان الحُكم وسؤال الخبرة لحركة النهضة :

بعد انتخابات 23 أكتوبر م 2011 م ، وجدت حركة النهضة نفسها تواجه تحدياً ذاتياً أساسياً ، يتمثل في تجريب قدرتها على إدارة دفة الحكم،وتحقيق مطالب التونسيين في الشغل ، والعمل ، والحرية ، وإقامة دولة المؤسسات ، وحقوق الإنسان ،وتكمن الصعوبة الذاتية التي تواجه الحركة في هذا الإطار في أنها ليست خبيرة بدواليب الحكم، وأنها أمضت أربعين سنة من تاريخها النضالي في ممارسة العمل السري ،ومعاناة عواقب المواجهة مع الأجهزة الأمنية للدولة في عهدي (ابو رقيبة ، أو زين العابدين بن علي) ،ونجحت الحركة إلى حد كبير خلال الحقب السابقة في القيام بدور الحزب المعارض الفعال ، الذي لا يُمالي النظام الرسمي ، ويمتاز عليه بنقد الموجود وتقديم المنشود ،فكان أن وفقت الحركة في كشف تآكل شرعية الدولة في عهد (ابو رقيبة) ، وفشل (ابن علي) في معالجته لملف الحركة

(1) راشد الغنوشي ، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني ، مرجع سبق ذكره ، ص 151 - 152 .
(2) راشد الغنوشي ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، تونس ، دار المجتهد للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 114 .

الإسلامية ، وقيام نظامه على الأحادية والإقصاء ، الذي بلغ درجة استئصال الجماعة ، والعمل على تجفيف ينابيع كينونتها داخل المجتمع التونسي وأسهمت تلك الإقصائية الشمولية في إبراز الحركة في موقع الضحية وفي إظهار النظام الحاكم في موقع الجلاّد الذي لا يعترف بالحريات ، العامة ويوغل في انتهاك حقوق الإنسان ،وهو ما زاد في التعاطف مع الحركة في الداخل والخارج،فظلت حية في نفوس أتباعها على مر الزمان واكتسبت شرعية نضالية ، وامتداداً شعبياً مهماً زكته الشرعية الانتخابية يوم (23 أكتوبر 2011 م) [1]، ونرى أن حركة النهضة بدت إلى حدود السنة الأولى من توليها زمام الحكم بمعية شركائها السياسيين- مترددة في مستوى اتخاذ قرارات حاسمة ونهائية في خصوص فتح ملفات الفساد وإجراء مسار العدالة الانتقالية،بما يقتضيه من مسآلة ، ومحاسبة ، ثم مصالحة،فما زال رموز الفساد منتشرين في مفاصل الدولة وأجهزتها الإدارية،وهذا التردد في ممارسة الصلاحيات الإصلاح والتعبير أصبح يوحي بحالة من فوبيا السلطة لدى بعض الوزراء الجدد ، الذين لم تسعفهم خبرتهم السياسية في معالجة بعض الملفات العاجلة،ولم يتسنى لهم الإمساك بدواليب وزارات لا يعرفون أجهزتها،ولم يعملوا فيها سابقاً ولا يملكون سبل السيطرة على وحداتها المركزية والفرعية.[2]

وبناء عليه نرى أنه يبدو امتحان الحكم صعباً ، ويبدو إجراء برامج الإصلاح التي أعلنتها النهضة وشركاؤها في الحكم قبل الانتخابات أمراً مؤجلاً ،والظاهر أن الائتلاف الحاكم قد اختار السياسة المرحلية في الإصلاح ، ورضي بالتغيير التدريجي بدل التغيير العاصف ، وهو أمر يقتضي توافر كثير من الوقت ،ولا ينسجم مع من يتطلع إلى العدالة ، وبناء معالم الدولة المدنية الجديدة.[3]

1 - الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة النهضة التونسية ، مرجع سبق ذكره ، ص 26-27 .

(2) مجدي عبد المعطي ، راشد الغنوشي والنهضة الإسلامية في تونس ، الدار الذهبية للنشر والتوزيع ،2013 ، ص23.

(3) راشد الغنوشي ، الحركة الإسلامية ومسالة التغيير ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

ثانياً:التحديات الموضوعية لحركة النهضة :-

تواجه النهضة باعتبارها الحزب الأغلب الحاكم صعوبات عدة ، وهي صعوبات ترقى إلى مقام التحديات ، ومن أهمها :

أ- المحافظة على التوافق والوفاق الوطني:

كانت حركة النهضة على دراية بطبيعة المشهد السياسي التونسي المتعدد ، وبناء الدولة الديمقراطية لا يحكمها حزب واحد ، بل تتشارك في إدارتها أطياف سياسية متنوعة،لذلك بادرت حركة النهضة إلى تشكيل تحالف حكومي جديد وفريد في تاريخ تونس الحديث ،إذ عقدت تحالفاً وزارياً مع أحزاب علمانية ، تتباين عنها من حيث الأيديولوجيات والبرامج،وذلك تقديماً لمبدأ الوفاق الوطني على هاجس الحكم بشرعية الأغلبية الانتخابية ،وقد لاقت التجربة الارتياح في الداخل والخارج ،واعتبرها بعض الدارسين نموذجاً يحتدى في التعاون بين العلمانيين والإسلاميين،لكن هذا الوفاق الوليد يواجه عدة مشاكل لعل أهمها خلال المرحلة الانتقالية:

1-صدور الائتلاف الحاكم عن خلفيات أيديولوجية متباينة قد يؤدي إلى تباينات وخلافات جوهرية خطرة بين الفريقين في مستوى التعامل مع عدد من الملفات الاقتصادية والحقوقية .(مثال الموقف من حقوق المرأة).

2-التنازع على الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث.

3-الانشقاقات المشهودة في حزبي التكتل والمؤتمر ،وهو مايؤثر في أداء كل منها ضمن المجلس التأسيسي.

4-هشاشة المعارضة ، وعدم اقتناعها بالشرعية الانتخابية القائمة ، وعدم مبادرتها إلى تقديم مقترحات تغييرية شاملة جدية ومسؤولة .

5-حالة العصيان المدني المشهود في بعض الوزارات ، وعدم قدرة بعض الوزراء على تسيير دواليب المؤسسات التابعة لهم.

6-عدم التنسيق في مستوى التعاطي مع بعض المشكلات .(تسليم البغدادي المحمودي إلى السلطات الليبية)

7-ضخامة تركة الفساد التي ورثتها الحكومة الوليدة بقيادة النهضة من العهود السابقة.

8-بطء وتيرة الإصلاح الإداري وتعتر مسار العدالة الانتقالية.[1]

ب-الثورة المضادة:

مصطلح يُراد به ظهور جماعات ، وهيئات ، وأفراد تعارض نسق التغيير ، وواقع ما بعد الثورة ، وتسعى إلى تعطيل مسيرة الإصلاح ونهج المساءلة والمحاسبة،وتحاول إحياء عصر ما قبل الثورة بشكل أو بآخر،وذلك لما يمثله الوضع الجديد من تهديد لمصالحها ، وتحديد لمجالات نفوذها.

و من أهم قوى الضغط المضادة للحالة الثورية في تونس اليوم وهي تعلل باعتبار وصول الإسلاميين خطراً على الدولة المدنية وترى ضرورة إطاحتهم ، وإطاحة التجربة الائتلافية في الحكم ما يأتي:-

-فلول النظام السابق:وهم أتباع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل ،وخاصة من تولوا مناصب قيادية فيه ،ويواجهون حالياً حالة من العطالة السياسية ، وتراجع نفوذهم بعد أن جرى تحجيم دورهم داخل المجتمع .[2]

-البيروقراطية الإدارية التقليدية التي أنتجها النظام السابق: والتي تأسست على تنصيب الموالين للنظام في مراكز إدارية مفصلية ، والتمكين لهم في المؤسسات الحكومية والوزارات السيادية ، وهم يبدلون جهدهم لتعطيل مسارات الإصلاح الإداري ،الأمر الذي يُسْهِم في استمرار دولة الفساد ، وتأجيل مشروع بناء الدولة المدنية الجديدة القائمة على الشفافية ، والنزاهة ، والمحاسبة.

-عدد من الأحزاب التي فشلت في الاستحقاق الانتخابي ، ولم تحظ بتمثلية عالية تحت قبة المجلس التأسيسي ترفض القبول على جهتي التضمين ، أو التصريح

(1) الحسن عاشي ((التحديات الاقتصادية في تونس)) ، دراسة مركز كارينغي للشرق الأوسط ، بيروت ، 22 ديسمبر ، 2011 ، ص 76 .

(2) توفيق المديني ، مؤتمر حركة النهضة التونسية والحفاظ على الوضع الراهن ، المستقبل ، 27/ 7/ 2012 ، ص 28-29 .

بالشرعية الانتخابية التي انتخبتها صناديق الاقتراع في 23أكتوبر 2011 م ، وتصرّ على استمرار الحالة الثورية ، ولا تدفع نحو بناء الدولة في إطار توافقي.

-رجال الأعمال المتواطئون مع النظام البوليسي المُنحل، والعائلات المافيوية التي نهبت المال العام، واستحوذت على الشركات الكبرى ، والمشاريع الاستثمارية الناشئة ،وترى في الحكم الانتقالي خطراً يهدد مصالحها.

-عدد من الأطراف التي تسعى إلى تخريب اتحاد الشغل،وتحويل دوره من منظمة نقابية عريقة(تأسست سنة 1946م) تدافع عن العمال ، وتعمل على تحسين ظروفهم المهنية والمعيشية إلى منظمة تخدم أجندات حزبية معينة ، وتحرك الشارع متى تشاء(اعتصامات-إضرابات-تظاهرات) للضغط على الحكومة الجديدة ،وهو ما يُسهِم في تعطيل عودة العافية إلى الاقتصاد الوطني.[1]

-صعود العصبيات القبلية والجهوية التي تساهم في إشعال فتيلها لوبيات الثورة المضادة مجتمعة،وتسعى إلى تحويل معركة مابعد الثورة من معركة تنمية وبناء الأسس الدولة المدنية إلى معركة تناحر داخلي ، وصراع هوياتي ، ينخر المجتمع من الداخل ، ويهدد بتفويض الوحدة الوطنية.

ج-التشتت السياسي :

أصيب المشهد الحزبي بحالة تدهور واسعة في النطاق ، حيث قفز عدد من الأحزاب من 12 حزباً ، مابين معترف به ، وغير مرخص فيه قبل الثورة إلى 42 حزباً ، حصل على التأشيرة القانونية في بدايات الثورة ،وقد يقفز العدد النهائي إلى الستين حزباً ، وهي حالة طبيعة نظراً إلى الحرمان والقمع السابقيْنِ،إلا أنها لن تساعد في البداية على رسم خارطة حزبية واضحة لدى الجمهور ،فكثير من الأحزاب التي أعلنت عن وجودها خلال الفترة الأخيرة تتشابه في الاسماء ، ولا تختلف في الأهداف ، ونادراً ما عرف عن مؤسسيها نشاط سياسي سابق ، لكن من المؤكد أن الانتخابات القادمة وما بعدها ستكون بمثابة الغربال الذي سيسقط كثير من هذه الأحزاب ، أو يدفعها إلى الاندماج كما حصل في تجارب سياسية أُخرى،ولن

(1) راشد الغنوشي من تجربة الحركة الإسلامية في تونس ، تونس ، دار المجتهد للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 180 .

تخلف المنافسة الديمقراطية إلا الأحزاب القادرة على النمو والتوسع والتأثير ،وإن كانت مهمة الناخبين ستكون إلى حد ما صعبة .[1]

د-ضعف الثقة في الأحزاب :

أبرزت الفترة التي تلت رحيل (بن علي) أن الأحزاب التونسية بما في ذلك تلك التي عارضت الحكم السابق ، ودفعت ضريبة قاسية لا تحضى بثقة جمهور واسع من التونسيين ، بما في ذلك أوساط الشباب ، وهذا انطباع عام في انتظار إجراء عمليات سبر آراء علمية وموضوعية ، إذ في غياب مراكز ذات خبرة في هذا المجال بسبب الرقابة الشديدة التي كان يفرضها النظام السابق على مثل هذه المراكز [2] ، فإن تقييم ردود فعل الرأي التونسي اتجاه الأحزاب أو الأحداث السياسية تبقى انطباعية ، وغير واضحة ،وقد لوحظ وجود شك لدى قطاعات واسعة في قدرات الأحزاب على إدارة شؤون البلاد ،واتهاماتها بأنها تريد"ركوب الثورة" من أجل الوصول إلى السلطة.

هذه المعطيات تبين أن المشهد الحزبي التونسي يتميز بعد الثورة بالحراك المستمر، وأن التحالفات السياسية لم تستقر بعد ذلك في انتظار الكشف عن اختيارات الأحزاب ، ونظرة كل واحد منها الطبيعية المشروع المجتمعي لتونس ما بعد الثورة،وما يخشاه بعضهم أن يعود الاستقطاب الثنائي من جديد إلى المشهد السياسي ، وذلك باندلاع صراع عقائدي بين إسلاميين وعلمانيين، وتقوم بتغذيته أطراف عديدة ،وذلك بهدف الانحراف بالتجربة الديمقراطية وإدخالها في متاهات لا تخدم الثورة والمجتمع .

ومما زاد في إثارة هذا الجدل هو إعلان حزب التحرير أنه في صورة وصوله إلى السلطة ، فإنه سيقوم بحل بقية الأحزاب ذات المرجعية غير الإسلامية ، وجدد رفضه للديمقراطية ، وهو ما دفع لجنة الأحزاب التابعة لوزارة الداخلية إلى رفض

(1) صالح عطية ، مؤتمر حركة النهضة ، الحصاد ،17 يوليو ، 2012 ، ص4 – 5 .

(2) راشد الغنوشي من تجربة الحركة الإسلامية مع تونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 185 .

الترخيص القانوني لخمسة أحزاب ، من بينها حزب التحرير ، وحزب سلفي ، أطلق على نفسه (الحزب السني التونسي) .[1]

هـ - صياغة الدستور:

معلوم أن مرحلة التأسيس الدستوري هي مرحلة صعبة في فترة الحكم الانتقالي ، وذلك لابتنائها على تفكيك الدستور القديم ("دستور 1959م ") وبناء دستور جديد يستجيب لتطلعات الشعب وقد تجلى الخلاف أساسًا حول الفصل الأول من الدستور ،إذ اقترف أعضاء اللجان بين مؤيد للتنصيص على الشريعة الإسلامية بصفتها المصدر الأول من دستور" 1959م" في هذا الشأن، وهو يقول أن(تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها ،والعربية لغتها، والجمهورية نظامها).[2]

وقد انتقل الجدل إلى خارج المجلس التأسيسي، واشتد النزاع على هوية الدولة ، وعلى مصدر التشريع في الدستور الجديد بين السلفيين والعلمانيين ، وبين أنصار الشريعة والأحزاب اللاّئكية ، وكاد ينفجر (الصراع الهوياتي) الذي يهدد بنسف مسار التحول السلمي نحو الديمقراطية ، وبتمزيق نسيج الوحدة الوطنية ، فقد أقرت الحركة اعتماد الفصل الأول من الدستور السابق من دون تغيير معتبرة صيغة واضحة ، ومحل توافق بين كل مكونات المجتمع، وهي تحفظ الهوية العربية الإسلامية للدولة التونسية ، وعلق رئيس حزب النهضة الشيخ (راشد الغنوشي) على ذلك قائلا : (إن اعتماد الحركة للفصل الأول من دستور "1959م" انتصار للدولة الديمقراطية المسلمة ، والتونسيون بمختلف انتماءاتهم السياسية مجمعون على الإسلام دينا للدولة ، لكن بعضهم يتوجس من الشريعة بسبب سوء تطبيقها لها في العصر الحديث، وبذلك أنتجت المرحلة الانتقالية في ظل حكم الائتلاف الحاكم بقيادة النهضة مشهداً سياسياً جدلياً ، وأخلاقياً بامتياز ، قوته في تنوعه ، وفي تعدده ، فكانت النقاشات حيوية ، ودالة على أن عملية التأسيس الدستوري هي عملية تفاعلية

(1) عزمي بشارة ، أفكار لمقدمة الطبعة السادسة لكتاب المجتمع المدني ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 12 يوليو ، 2012 ، على الموقع الالكتروني www.dohanstitute.ly .

(2)المرجع نفسه، www.dohanstitute.ly

تشاركية ، لا عملية أحادية ، أو مسقطة من طرف ما على الآخر تحت يافطة الأغلبية الحزبية ، أو الشرعية النضالية.[1]

وبالرغم من أن حركة النهضة تؤسس قيادتها الأولى لقيام دولة الحكم الإسلامي ، فإنها طورت مقولاتها على التدريج في العشرية الأخيرة ، وقد كانت الحركة صريحة في الإعراب عن انحيازها إلى فكرة تأسيس نظام حكم برلماني يعيد السلطة إلى الشعب ، يمارسها مباشرة وعبر ممثليه في المجلس المنتخب) .

وبناءً عليه فإن الحركة ميالة إلى اعتماد النظام البرلماني حتى تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية ، ومن إمكانية تفرده بالحكم ، وقد وجد الميل المطلق نحو الحكم البرلماني لدى النهضة معارضة شديدة من جانب شركائها السياسيين ، إذ طالب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ضرورة توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية ، وبأن يكون منتخباً مباشرةً من الشعب لا من البرلمان كما تريده النهضة معتبراً على أن الرئيس " أن يمسك زمام الأمن الداخلي والخارجي ، وأن يكون الضامن سلامة تراب الوطن واستقلاله ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، كما يمتلك حق اللجوء إلى الاستفتاء ، فضلاً عن قرار حل البرلمان ، أما في حالة خرقة للدستور أن يتخذ قرار تجميده ، أو إقالته بثلث المجلس التشريعي بشرط موافقة المحكمة الدستورية".[2]

و-اختيار نظام الحكم:

يُعد تحديد طبيعة نظام الحكم للدولة المدنية الجديدة تحدياً حقيقياً ، يواجه (حركة النهضة) ، والائتلاف الحاكم معها في فترة الانتقالية ، وقد توزع التونسيون في هذا الشأن بين الداعين إلى نظام برلماني (حركة النهضة)والمطالبين باعتماد نظام رئاسي (الحزب الجمهوري) ، والمناصرين لنظام مزدوج (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ،حركة نداء تونس ،حزب التكتل من أجل العمل والحريات)

(1) توفيق المديني ، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة ، الحركات القومية التيارية والإسلامية للنشر والتوزيع ، تونس ، 2012 ، ص 261 .

(2)مجدي عبد المعطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 -56 .

ثالثا:التحديات الاقتصادية لحركة النهضة :

إن استعادة البلاد هيبتها من الناحية الاقتصادية ضروري ، ومطمح شعبي،ورهان حقيقي يسعى لائتلاف الحاكم بقيادة حركة النهضة إلى كسبه في المرحلة الحالية،فتحسين المؤشرات الاقتصادية (دخل الفرد ، معدل النمو ، البطالة ،.....) يسهم إلى حد كبير في استعادة الثقة بين المواطن والدولة ، وفي وضع حد لحالة عدم اليقين تجاه تجربة الديمقراطية الوليدة في الداخل والخارج.[1]

1-اقتصاد هش في عهد ابن علي وأبان الثورة:

ورثت حركة النهضة والائتلاف الحاكم معها وضعاً اقتصادياً هشاً،تداعت أركانه في أواخر عهد ابن علي الذي سعى إلى بلورة معادلة مؤادها ،أوفر لكم الخبز والأمن ، على أن تَضْمَنُوا لي الاستفراد بالحكم والثروة ، فعمل على توفير بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المحدودة في مقابل تأمين استقراره السياسي وتركيز نفوذه والحزب الحاكم معه ، لكن (الصفقة السلطوية) فشلت في ظل تزايد عجز الاقتصاد عن خلق الوظائف للوافدين الجدد على أسواق العمل من دوي الشهادات الجامعية ، وانتشار الوظائف الهامشية ، ومتدنية الأجر في القطاع الغير رسمي ، وارتفاع التفاوت في الدخل والفوارق المنطقية ، وشيئاً فشيئاُ فاق عدد الخاسرين من الأوضاع الاقتصادية الهشة عدد المستفيدين منها ، مما أدى إلى تأكل شرعية النظام ، وقد أنتج واقع ما بعد الثورة صعوبات اقتصادية جمة نتيجة انتشار الشعور بالخوف ،وغياب الاستقرار ،وغلبة الانفلات الأمني في الشهور الأولي التي تلت رحيل (ابن علي) (14يناير 2014م) ، فعلى مدى الفترة الانتقالية الأولي برئاسة (راشد الغنوشي) ، والثانية بقيادة (الباجي قائد السبسي) ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 500ألف مع نهاية السنة (2010م)إلى 700ألف مع نهاية (2011م) وذلك بعد مغادرة أكثر من 80 شركة ، وتسريح آلاف العمال ، وتراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة 20% ، وانخفاض مردود القطاع السياحي والاقتصادي

(1) أزهار الجربوعي ، هل يعيد النظام البرلماني الديكتاتورية إلى تونس ، الحصاد ، 7 يونيو ، 2012 م، ص 8 – 9 .

بنسبة 50% ، وارتفاع معدل البطالة ليبلغ من 17 % مقارنة بـ 14% قبل الثورة وواجهت البلاد عقبة مزدوجة تمثلت في نقص السيولة ، وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي نظراً لخفض درجة تصنيفها السيادي .[1]

2-مقترحات النهضة الاقتصادية :

رغم محدودية الاهتمام بالتنظير للاقتصاد الإسلامي ومؤسساته في أدبيات حركة النهضة الإسلامية نلاحظ في البرنامج الانتخابي ، الذي قدمه له الحزب للتنافس على مقاعد المجلس التأسيسي ما يأتي : يتبين أنه برنامج واعدخص الإصلاح الاقتصادي بمقترحات عدة ، وقدم مقاربة منهجية شمولية ،تحاول تغيير الوضع السائد من دون أن تناقض أسس الفكر الاقتصادي المتداول على الساحة الدولية (اقتصاد السوق، الشراكة الاقتصادية تحفيز الاستثمار) ، وقدمت الحركة منوالاً تنموياً طموحاً يمتد من سنة (2012م)إلى سنة (2016م)، ويروم تحقيق أهداف عده أهمها:

أ-الوصول إلي نسبة نمو بـ8%سنة (2016م) ، أي: بمعدل نمو سنوي نسبته 7%خلال الفترة المتراوحة بين سنوات : 2012م و2016 م ، علماً بأن نسبة النمو لم تتجاوز 1 ، 5%سنة 2011م.

ب-رفع مستوى دخل الفرد إلى حوالي 10.000 دينار سنة: 2016 م في مقابل 6300 دينار سنة :2011 م.

ج-تحويل تونس إلي مركز مالي إقليمي تضم أقطاباً اقتصادية بحسب حاجة كل جهة.

وبناءً عليه فإن البرنامج الاقتصادي للحركة يراهن على تحقيق مطالب تنموية عدة وفي مقدمتها:

(1) الحسن عاشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 80 - 81 .

التشغيل والتنمية المناطقية المتوازنة ، وتحسين القدرة الشرائية ، وضمان العيش الكريم للمواطن ، والواقع أن حركة النهضة بتمثلها لمطالب الشارع التونسي وحاجاته قد ضمنت بطريقة ذكية استقطاب عدد كبير من الناخبين مكنّها من كسب أغلب المقاعد تحت فئة المجلس التأسيسي،لكن هذه الوعود تبدو ورقة ضغط على النهضة والائتلاف الحاكم معها بصفتها مطالبين بتحقيق ماوعدوا الناس به،وقد دفع ذلك النهضة إلى إبداء مرونة في إدارة العملية السياسية وفي إدارة الحياة الاقتصادية ،فبدت غير متشبثةٍ بمقولات إرساء اقتصاد إسلامي تكافلي محافظ ،بل بدت منفتحة على صوغ منوال تنموي ليبرالي يشجع المبادرة الفردية ،كما أبدت الحركة ليناً بخصوص ما يتعلق بالسياحة من نشاط أو سلوك قد يناقض الشريعة الإسلامية ، وبذلك اختطّت حركة النهضة لها مساراً مميزاً في التعامل مع قضايا الحريات الفردية والنشاط الاقتصادي داخل المجتمع التونسي ،وجعلت بينهما وبين التمثل الإخواني التقليدي للإسلام ، وبينها وبين الفهم السلفي والراديكالي له مسافة ، فبدت ميالة للانخراط في الواقع ، ومسايرة خصوصية المجتمع ومناحي الحياة عموما ،والحياة الاقتصادية خصوصاً.[1]

رابعاً / صعود التيار السلفي :

شهد المجتمع التونسي بعد يناير 2012م عودة كثيرٍ من التونسيين إلى مجال التعبير الديني ، وظهرت عدة جماعات سلفية ودينية ، وعدة أحزاب سياسة تتباين في تفسيرها للدين ، وفي موقفها من الديمقراطية، ووجد حزب النهضة - الموسوم بالمعتدل يواجه تحد جديد حقيقي في المرحلة الانتقالية ، تتمثل في كيفية إدارة الحوار مع جماعات دينية سلفية ، يلتقي معها في المرجعية الإسلامية ، ويختلف معها في النص ،ويتباين معها في الموقف من الدولة المدنية وفي تصور منهج التغيير المجتمعي.

(1) ازهار الجربوعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 - 11 .

ومن بين التيارات السلفية الصاعدة التي تشكل فيها تحدياً بالنسبة إلى حزب النهضة ، وإلي مكونات المجتمع المدني ، لكونها لا تقبل قواعد اللعبة الديمقراطية ، وتقدم قراءة مغالية للإسلام ،وتهدد الحريات الفردية والعامة ما يأتي :-

1-تيار السلفية العلمية: وهو الذي يدعو إلي إسلام غير سياسي،محافظ وغير عنيف ، يعارض القراءات التي تريد تحرير أفهام الناس،وهو بذلك يختلف مع (حركة النهضة) التي تعتبر الإسلام دينا وهوية ،وتقر بضرورة الاجتهاد وتجديد الدين علي مر الزمان.

2-حزب التحرير: وهو يدعو إلى إقامة نظام الخلاقة ، ويعتبر أن (الديمقراطية تتناقض مع الإسلام مناقضة تامة) ، وبدلك يخالف الحزب حركة النهضة ، لأنها تدعو إلى قيام دولة مدنية ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية . [1]

وقد تزايد صعود السلفيين في تونس بعد الثورة،فقاموا بعدة أعمال استعراضية ، وتظاهرات جماهيرية ، وحملات مناهضة لحرية التعبير ، واللباس ، والتغيير.

وقد ذهب بعض الملاحظين إلى حركة النهضة بالتواطؤ مع السلفيين ، ومهادنتهم لسلوكها عما يرتكبونها من تجاوزات في فترة الحكم الانتقالي ، و رآها آخرون بأنها الذراع الطولى لحركة النهضة ، ترهب به من تشاء من خصومها. واتسم أداء حركة النهضة في مواجهة المد السلفي خلال المرحلة الانتقالية بانتهاج نهج الترغيب والترهيب، إذ بدت ميالة إلى دعوتهم إلى الخروج من حيز السرية والعمل في إطار الشرعية ،وعمدت إلى فتح حوار معهم ، قصد دمجهم في نسيج العملية السياسية القانونية لطرح مشاريع الفكرية والأيدلوجية بطريقة سلمية ، ومع ذلك يبقى تحدي استعانة الجماعات السلفية .

(1) بيانات ذكرى التأسيس لحركة النهضة التونسية ، بيانات الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيس حركة النهضة 6 يونيو 2012 م ، ص 145

وتمدينها لتندرج في المسار الديمقراطي ، ولتنتمي إلى الصف الإسلامي المعتدل تحدياً حقيقيا يواجه حركة النهضة .[1]

ويخلص الباحث إلى أن الحركة الإسلامية التونسية التي يمثلها حزب النهضة تحث زعامة راشد الغنوشي قد بتبني سياسة تتلائم مع البيئة الاجتماعية للمجتمع التونسي ، وتكريس مبادئ الديمقراطية من خلال الدعوة للحوار والسلم ، ونبذ العنف والقوة والأخذ بنهج معتدل يحترم الرأي الآخر ، ويدعو لحرية الرأي والتعبير واستقلالية القضاء وغيرها .

(1) - راشد الغنوشي من تجربة الحركة الإسلامية في تونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 199 .

الفصل الثالث

التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي

المبحث الأول : التحول الديمقراطي مقاربة من منظور الفكر العربي

المبحث الثاني التحول الديمقراطي ورؤية الاحزاب الاسلامية

تمهيد :

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي ، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون أمالاً واعدة المرحلة الراهنة ، ويسبشرون خيراً بما قد يحصل سيما وأن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية ، قد فرضت نفسها على أولئك الذين يعارضونها [1] فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية ، كما أصبحت مطلباً من بين المطالب الاجتماعية الأولى وهو أيضاً يشير إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية والتحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الاحزاب السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية [2] .

المبحث الأول : التحول الديمقراطي مقاربة من منظور الفكر العربي:

يتمثل التحول الديمقراطي في التغيير البطئ والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالرجوع إلى بداية الانتقال الديمقراطي ببلدان المغرب العربي بين أن هناك اختلافاً في الرؤي والاستراتيجيات ، كما أن هناك تفاوتاً في هذا المجال بين مكونات المغرب العربي ، ونجاح التحول الديمقراطي في تلك الأقطار يبقى ، رهيناً بشرطين :

الشرط الأول : سن سياسة دستورية تهدف إلى مواكبة تفاعلات النسق السياسي والاجتماعي عند تبني أي إصلاح مرتقب ، وذلك للاستناذ على الخلفيات التاريخية والشروط الاجتماعية .

الشرط الثاني : الحصول على الحد الأدنى من التراضي بين الفاعلين على نوعية الإصلاح ومراميه ، وهذا يفترض أن تكون هناك مفاوضات تروم توحيد الخطط

---

(1) عبد المنعم المنشاط ، دليل الديمقراطية ، القاهرة : الشروق الدولية ، ط 1 ، 2011 ، ص ، 200

(2) الصادق شعبان من ديمقراطية المعتقدات الي ديمقراطية ، البرامج ، تونس ، ط1 ، الدار العربية للكتاب ، 2012 ، ص،86 .

والأهداف تبعاً لموقع كل طرف في ميزات القوى ، شريطة أن تبقى روح المنافسة والمعارضة قائمة لتحقيق تلك الأهداف والاستراتيجيات [1] .

أولاً : دوافع التحول الديمقراطي بتونس في التمانينات :

دفعت بعملية التحول الديمقراطي في تونس مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية وهي ما يلي :

أ - الدوافع الداخلية:

ونقسمها إلى دوافع اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

1 - الدوافع الاقتصادية:

طبقت تونس سياسة اقتصادية اشتراكية في الفترة الممتدة من 1961 – 1969 ، ثم قامت القيادة السياسية نهج البلاد الاقتصادي والتحول إلى الليبرالية الاقتصادية التي حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة التصديرية و السياحة، لكنها خلقت العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد وعلى التمع.

في بداية الثمانينات عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة السياسية التونسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وقد تزامن تدهور الإقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية 1986 ، التي زادت من تدهور الاقتصاد التونسي على مستوى المالية العمومية، مما جعل الحكومة التونسية تتجه لطلب الإعانة من المؤسسات المالية العالمية التي اشترطت عليها إعادة هيكلة اقتصادها.

رغم تطبيق تونس لسياسة إعادة الهيكلة من خلال رفع دعمها على جميع القطاعات باستثناء القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية كالتنمية الجهوية، إلا أن الإقتصاد التونسي استمر في التدهور حيث بلغ الدين التونسي خمس مليارات دولار في 1986 ، ووصلت خدمة الدين إلى % 30 من مداخيل الصادرات.

---

(1) – عزمي بشارة ، المجتمع المدني ، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني ، ط3 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 ص 85

2-الدوافع الاجتماعية:

إن السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها السلطة التونسية منذ السبعينات أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي حيث ارتفعت نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب، كما ساهمت في خلق تمايز اجتماعي أدى إلى وضع أصبحت فيه الدولة جهازا مسخرا لفائدة شبكات بيروقراطية مرتبطة بأوساط أصحاب المشاريع والطفيليين [1] إلى جانب تدهور المستوى المعيشي للفرد التونسي بسبب انخفاض الدخل الفردي مقابل ارتفع أسعار السلع الأساسية كالخبز نتيجة لرفع الدعم الحكومي، هذه الظروف دفعت الشعب التونسي للخروج إلى الشارع والتعبير عن غضبه وسخطه في "انتفاضة الخبز " في 1984/01/09 .

3-الدوافع الثقافية:

تكتسي تونس تاريخا عريقا ورائدا في الثقافة الإسلامية والعربية ولما احتلتها فرنسا حاولت طمس هويتها الإسلامية والعربية، إلا أنها فشلت أمام تمسك شعبها بثقافته وحضارته، واثر استقلالها تولى الحكم الرئيس **الحبيب بورقيبة** و طبق سياسة علمانية مناهضة لدين الإسلامي من خلال تغيير المناهج التعليمة بحذف مادة التربية الإسلامية والموضوعات الشرعية والفكرية الإسلامية، والقيام بجميع الأعمال التي تستهدف إبعاد الشعب التونسي من ثقافته الإسلامية العربية كإغلاق جامع الزيتونة ومطاردة العلماء، حيث أنه كان يصرح " بأن كل ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، إن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة، وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية" [2] .

---

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي) ط1 ؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1981 ، ص، 112 .

(2) ابتسام الكتبي وآخرون، (الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي) ط1 ؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004 ص، 201 ، 202 .

4-الدوافع السياسية:

تنقسم الدوافع السياسية التي ساعدت على انتهاج عملية التحول الديمقراطي في تونس إلى مجموعتين، تشمل ملموعة الأولى أزمات هيكلية) أزمة البناء المؤسسي للسلطة في تونس، وأزمة نمو المعارضة السياسية(، أما ملموعة الثانية فتشمل) أزمة الهوية ،أزمة الشرعية، أزمة المشاركة.

أ -(المجموعة الأولى) الأزمات الهيكلية:

عانى النظام السياسي التونسي من مجموعة من الأزمات الهيكلية التي أدت إلى إضعافه وحالت دون قيامه بوظائفه ومهامه اتجاه شعبه، وتتمثل في أزمة البناء المؤسسي وأزمة نمو المعارضة السياسية.

إن أزمة البناء المؤسسي في تونس سببها هيمنة الرئيس **بورقيبة** على السلطة إلى غاية 1987 باحتكار منصب رئيس الدولة مدى الحياة، و سيطرته على السلطة التشريعية)الهيئة الوطنية(من خلال رئاسته للحزب الاشتراكي الدستوري الذي يكون المنتمين إليه نواب الهيئة الوطنية.

أما بالنسبة لأزمة نمو المعارضة السياسية فقد ظهر ت في تونس في بداية السبعينيات نتيجة سيطرة الحزب الواحد بقيادة **بورقيبة** على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، و عبرت عن هذه المعارضة مختلفة من المجتمع المدني التونسي التي طالبت بضرورة الإصلاح السياسي وانتهاج عملية التحول الديمقراطي. [1]

ب- المجموعة الثانية:

إلى جانب الأزمات الهيكلية التي عانى منها النظام السياسي التونسي عانى أيضا من مجموعة أزمات أخرى تتمثل في أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة.

---

(1) ابتسام الكتبي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 210، 211 .

ظهرت أزمة الهوية في تونس إثر تبني الرئيس **بورقيبة** وضع مشروع مجتمعي جديد يقوم على إنشاء دولة تونسية علمانية مختلفة عن بقية الدول العربية، من خلال طمس الشخصية التونسية العربية بمجموعة من الإجراءات التعسفية.

إن هذه السياسة العلمانية التي انتهجها **بورقيبة** جعلت الشعب التونسي في صراع بين هويته الإسلامية العربية التي ينتمي إليها وبين هوية غريبة غربية يحاول الرئيس **بورقيبة** صبغه بها من خلال نشر اللغة الفرنسية، مقابل تقليص استخدام اللغة العربية واتخاذ قوانين لمنع الشعب التونسي من ممارسة أحكام شريعته الإسلامية.

بالإضافة إلى أزمة الهوية عانى النظام السياسي التونسي من أزمة الشرعية، فقد استمد النظام السياسي التونسي شرعيته في البداية من تحقيق الاستقلال الوطني لذلك أصبحت الدولة جهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية اعتباره لا يستمد شرعيته من منظومة طبقية معينة بل من مراحل النضال التاريخي [1] ، في فترة الستينات استمد شرعيته من تحقيق التنمية بالاعتماد على التخطيط الاش تراكي، ولما فشلت هذه السياسة غير النظام السياسي التونسي نهجه الاقتصادي إلى الليبرالية التي استمد منها شرعيته، لكن هذه السياسة نتج عنها الكثير من السلبيات التي أثرت على المجتمع التونسي وبتالي هزت شرعية النظام البورقيبي، هذا ما دفع النظام للبحث عن شرعية جديدة تمثلت في الاتجاه نحو انفتاح سياسي وتعددية حزبية ولكن وفق قواعد وضعتها حكومة **بورقيبة** حتى تظل تلك التعددية مقيدة وشكلية [2] .

إلى جانب الأزمات السابقة عانى النظام السياسي التونسي من أزمة المشاركة السياسية نتيجة سيطرت الحزب الاشتراكي الدستوري على جميع مجالات الحياة، واستخدام التعبئة السياسية كوسيلة وحيدة أمام الشعب لإيصال مطالبه، ومنه كان الحزب والإدارة يمثلان القنوات الأساسية لهذه التعبئة [3] .

---

(1) جمال باروت وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية (ط4 ؛ سوريا :المركز العربي للدراسات الإستراتيجية) ، ج2 ، 2006 ، ص 777 .
(2) عصام عبد الوهاب محمد أيوب، مرجع سابق، ص127
(3) محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص1

ب - الدوافع الخارجية:

ساهمت مجموعة من العوامل الخارجية في دفع عملية التحول الديمقراطي بتونس في الثمانينات، وتمثلت في:

1 - انهيار الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة : إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة تحولت الكثير من دول العالم الثالث إلى الديمقراطية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في العالم الذي يفرض أفكاره وسياسته على مختلف الدول، في ظل هذه الظروف الدولية تأثرت تونس كغيرها من دول العالم بموجة التحول الديمقراطي.

2 - **ضغوط المؤسسات العالمية والنقدية:** واجه النظام التونسي مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة في الثمانينات زادت من حدتها الأزمة العالمية لعام 1986 ، مما جعل النظام التونسي عاجز على مواجهة تلبية مطالب شعبه ، فالتجأ إلى الاستدانة من المؤسسات النقدية العالمية) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي(، اللذين فرضا سياسات الإصلاح السياسي القائمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مقابل الحصول على المساعدات [1].

(1) جمال باروت وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، 780 .

ثانياً :المؤشرات الحديثة للتحول الديمقراطي في تونس :

نجح الشعب التونسي في إسقاط نظام حكم **زين العابدين في** 2011/01/14 ، وعمل على بناء نظام جديد يرسى مبادئ ديمقراطية حقيقة، وكانت أول الخطوات تولى **فؤاد المبزع** الرئاسة بعدما أكد المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية، وعند تولى **المبزع** الرئاسة صرح أن المصلحة العليا للبلاد تقضي تشكيل حكومة ائتلاف وطني، وبعد يومين أنشأت حكومة مؤقتة ائتلافية تحت رئاسة **محمد الغنوشي** لكن الشعب رفضها وطلب إبعاد جميع رموز النظام والمنتمين إلى الحزب الدستوري عن الحكم، فكون **الغون شيء** مرة ثانية حكومة مؤقتة في 27 / 01 / 2011 لكن الشعب رفضها أيضا، فقام **محمد الغنونشي** بتقديم استقالته في 27 / 01 / 2011 وخلفته حكومة **قائد باجي السبسي** الذي ضمت ممثلين عن المعارضة . [1]

استمرت الإصلاحات في البلاد ففي 18 مارس صادق مجلس الوزراء التونسي على حل البرلمان بغرفتيه وحل المجلس الدستوري والاقتصادي، وفي 07 مارس أعلنت وزارة الداخلية التونسية إلغاء إدارة أمن الدولة والبوليس السياسي تماشيا مع قيم الثورة ومبادئها، كما تم الإفراج على المعتقلين السياسيين مع إصباغ العفو عن المفرج عنهم وهو ما يجعل العقوبة كأن لن تكن ويسمح بإدماج المفرج عنهم في الحياة السياسية .

بالإضافة إلى إنشاء لجنة عليا للإصلاح السياسي لإعداد منظومة قانونية للعملية الانتخابية يرأسها **عياض بن عاشور**، و في خطوة نحو بناء مؤسسات الدولة اتفقت الحكومة على إجراء انتخابات تأسيسية لانتخاب مجلس وطني تأسيسي ليضع دستور جديد للبلاد ويختار من أعضاءه واحد لرئاسة الدولة إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية.

---

(1) أحمد يوسف أحمد ، حال الأمة العربية 2010 ، 2011 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، مركز المحروسة ، 2011، ص 11 ، 12

و في خطوة أخرى لتماشي مع مطالب الثورة أنشأ مجلس لحماية الثورة ووقع بيانه عدد كبير من قوى المجتمع المدني، ثم ضم إلى اللجنة العليا وأصبحت تسمى" الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وبلغ عدد أعضائها 130 عضواً بهدف ضمان تمثيل مجتمعي أوسع [1] ، ومن أهم ما قامت به هذه اللجنة الاتفاق على مشاريع قوانين الانتخاب، ومنح 49 حزبا الاعتراف القانوني في مارس2011 .

ثالثاً : انتخابات المجلس التأسيسي الوطني التونسي :

استمرت الثورة التونسية في ديناميكيتها فبعد أن أطاحت بنظام **زين العابدين** تم حل الحزب الحاكم ومؤسسات النظام السابق، و بدأت مرحلة بناء مؤسسات الدولة التونسية الديمقراطية الجديدة من خلال تنظيم انتخابات المؤتمر التأسيسي في 2011/10/23 ، وحدد عدد أعضائه ب217 عضو ويتم انتخابهم بالاقتراع العام السري ومهمته وضع دستور جديد للبلاد .

تقدمت للمشاركة في الانتخابات التأسيسية حوالي 1600 قائمة انتخابيّة من بينها حوالي 700 قائمة لشخصيات أو تحالفات مستقلة والبقية قائمات لأحزاب أو تحالفات أحزاب [2] . و يمكن أن نلاحظ ملاحظتين في هذه الانتخابات تتمثل الأولى في ارتفاع نسبة القوائم المستقلة إلى حوالي 40 %، و قد نرجع سبب إرتفاع عدد القوائم المستقلة إلى اهتزاز ثقة الشعب التونسي في الأحزاب السياسية، أما الملاحظة الثانية فهي بروز ظاهرة التحالفات الانتخابية حيث اختارتها العديد من الأحزاب والمنظمات والمستقلون مثل" القطب الديمقراطي الحداثي"، الذي كونه حزب حركة التجديد وأحزاب سياسية ومنظمات غير حكومية" الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"،كما ظهر ائتلاف باسم" الائتلاف الديمقراطي المستقل"وحمل شعار "طريق السلامة" ويتزعمه **عبد الفتاح مورو** [3] .

(1) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سبق ذكره ، 150 .

(2) منير سويسي، الخارطة الانتخابية في تونس الجديدة أول انتخابات ديمقراطية في تونس مهد الربيع العربي.. مئات القوائم وعشرات الأحزاب (16 / 03 / 2012) :

http://ar.qantara.de/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%86%D8%A

(3) المرجع نفسه.

ثانياً الجزائر :.

دوافع التحول الديمقراطي في الجزائر ساهمت في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية سنتناولها في المطلب الأول كما يلي:

أولاً : الدوافع الداخلية .

ساهمت في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر مجموعة من الدوافع الداخلية المتنوعة بين دوافع اقتصادية اجتماعية و ثقافية و سياسية.

1-الدوافع الاقتصادية:

تبنت الجزائر منذ استقلالها النهج الاشتراكي لبناء وتنمية اقتصادها، و عملت على تكوين اقتصاد وطني متمركز حول الذات يقوم على أساس التخطيط والمركزية وملكية الدولة للوسائل والأملاك العامة وبسط سيطرتها على مختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والخدماتية واعتمدت في تمويل ذلك على الريع النفطي، وكل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة وتمتلك حركيتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن. [1]

كما طبقت الدولة الجزائرية نظرية النمو الغير المتوازن القائمة على الاهتمام بتطوير قطاع الصناعة كقطاع رائد وفي المقابل همشت القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقطاع الزراعة عجز على توفير المنتجات الفلاحية للبلاد لذلك ارتفعت الفاتورة الغذائية المستوردة أكثر لتمتص ما يعادل 12.5% من عائدات البترول [2]

ما زاد من تدهور الاقتصاد الجزائري انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1986التي أدت إلى أنهيار أسعار البترول، الذي أدى بدوره إلى انخفاض مدخول الدولة الجزائرية من العملة الصعبة إلى النصف في مدة ثلاث سنوات [3].

(1) أحمد طالب الابراهيمي ، المعضلة الجزائرية والحل ، الجزائر ، دار عطية للنشر والتوزيع 1996 ، 199
(2) أحمد طعيبة، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988 – 1994 (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر) ، 1997 – 1998 ، ص 68 .
(3) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 – 29 .

إلى جانب زيادة مستوى الإنفاق نتيجة للسياسة الاستهلاكية التي تبناها النظام آنذاك فبدلا من استخدام موارد البترول في التنمية الاقتصادية تم صرفها في النمط الاستهلاكي.

كما ساهم في ضعف الاقتصاد الجزائري ارتفاع مبالغ الديون الخارجية نتيجة لتحول الجزائر من ديون طويلة الأمد إلى الديون القصيرة والمتوسطة المدى المرتفعة الفوائد، وتحول هذه القروض للاستهلاك لا الاستثمار فقد قدرت قيمة الديون الخارجية طويلة الأجل سنة 1988 حوالي (229 ، 23) مليون دولار أمريكي.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة ساهمت ظواهر انتشار سوء التسيير والتصرف والاختلاس وصرف الأموال دون رقابة في تدهور الاقتصاد الجزائري، ما جعل إمكانيات وموارد البلاد تعاني من الإهمال وسوء التسيير.

2- الدوافع الثقافية:

يعتبر المتغير الثقافي مؤثرا حاسما في الأزمة الجزائرية فبعد الاستقلال نتيجة لمخالفات الاستعمار الفرنسي والسياسيات التعليمة المتتالية برزت ثلاث فئات من النخب الجزائرية، الفئة المتفرنسة والفئة المعربة والفئة مزدوجة اللغة الفرنسية والعربية .

كما ساهمت السياسة التعليمية المنتهجة بعد الاستقلال في خلق ازدواجية في الشخصية الجزائرية، فجعلت منها الشخصية الاغترابية المؤمنة بالغرب وبفرنسا باعتبارها أساسا للازدهار والتقدم، أما الشخصية الثانية فهي تبحث عن ذاتها التاريخية والحضارية وتصارع الاغتراب والذوبان استنادا إلى اختلاف الغرب وتميزه فكرا وقيما اجتماعية عن الخصوصية المحلية الجزائرية . [1]

---

(1) أحمد طعيبة ، مرجع سبق ذكره ـ ص ، 77 .

بالإضافة إلى صراع المغتربين والمعربين في الثمانينات ظهر مطلب اللغة والثقافة الأمازيغية بين أوساط المجتمع الجزائري في أحداث الربيع الأمازيغي، حيث عارض المطالبون النظام السياسي بصفة علنية وضغطوا عليه للاعتراف بهم وتلبية مطالبهم.

3- الدوافع السياسية :

هناك عدة عوامل سياسية أثرت على النظام السياسي الجزائري وفجرت أزمة 05 أكتوبر 1988 ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

أ-المجموعة الأولى(أزمات هيكلية) : تحتوي على أزمة البناء المؤسسات للسلطة السياسية في الجزائر، وأزمة الصراع ونمو المعارضة السياسية الجزائرية.

عانت المؤسسات السياسية الجزائرية من الضعف وعدم الاستقلالية حيث كانت تخضع للسلطة التنفيذية وكان رئيس الدولة يشارك البرلمان في الوظيفة التشريعية، كما كان نواب المجلس الوطني ينتمون إلى حزب واحد هذا ما أضعفه وجعله يفتقد لسلطة اللازمة التي تمكنه من ممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية المخولة له دستوريا خاصة في مواجهة الوظيفة التنفيذية [1] .

كما عانى النظام السياسي الجزائري من أزمة الصراع التي برزت إثر وفاة الرئيس **"هواري بومدين"**حيث ظهر اتجاهان يتصارعان من أجل الوصول إلى السلطة، وهما الاتجاه الأول المحافظ الذي قاده**"محمد الصالح يحياوي "** المسؤول الأول للحزب، ودعا إلى تقوية الحزب وناهض إحداث أي تغيير في مؤسسات الدولة وتسييرها للاقتصاد الوطني، أما الاتجاه الثاني فتزعمه " **عبد العزيز بوتفليقة**" وزير الخارجية ونادى الخارجية ونادى بالإصلاح الاقتصادي بفتح المجال أمام قانون السوق الحر والقطاع الخاص والتجارة الخارجية.

---

(1) سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري (ط2 ؛ عين مليلة: دار الهدى 1993) ، ص، 1 .

لقد كان دفاع كل اتجاه عن رأيه خدمة لمصالحه الخاصة، حيث قال الرئيس "**شاذلي بن جديد** "في خطاب للأمة في 15 ديسمبر 1987 ما يلي " :إن التنظيم الاقتصادي الجاري القيام به لا يحرج في الواقع إلا مصالح أولئك الذين يرتاحون إلى الجمود، ولا يقلق إلا أولئك الذين يتمتعون بمنافع مختلفة أو معلنة، ولا يزعج إلا أولئك الذين يهابون التنديد بركودهم " [1] .

بالإضافة إلى ما سبق عانى النظام السياسي الجزائري من أزمة نمو المعارضة، فبعد حوالي عشرين سنة من الاستقلال تكونت قوى سياسية مختلفة طالبت بالمشاركة السياسية وابتعدت عن توجهات النظام السياسي الذي كرس ضدها كل أشكال العنف والتهميش و منع حرية التعبير وخرق حقوق الإنسان للمحافظة على السلطة، و لما تزامن هذا مع عجز النظام السياسي على تلبية وتحقيق مطالب المواطنين خاصة المشاركة السياسية أدى إلى اهتزاز ثقة الشعب بالنظام السياسي.

ب /المجموعة الثانية : تحتوي على أزمة الشرعية والهوية والمشاركة والتكامل في الجزائر :

تعود أزمة الشرعية في الجزائر إلى الأيام الأولى من استقلالها عندما لم تعترف قيادة أركان الجيش بالحكومة المؤقتة وتحالفت مع مجموعة من المدنيين وكونت المكتب السياسي، ولبناء شرعية النظام السياسي الجزائري تم الاعتماد على الشرعية التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني الذي استمدها من الثورة ضد المحتل الفرنسي، وترتب على هذه الشرعية تداخل بين أجهزة الدولة وأجهزة حزب جبهة التحرير الوطني، ولما تولى الرئيس" هواري بومدين" الحكم طرح مصدرا جديدا لشرعية الدستورية.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، خطاب الرئيس شاذلي بن جديد (الجزائر، قطاع الإعلام والثقافة و التكوين ، ديسمبر) 1987، ص18 .

من خلال بناء جهاز دولة ومؤسسات تستجيب لمطالب الشعب ووضع حدا للدستورية التاريخية الثورية، ولما تولى الرئيس" شاذلي بن جديد" الحكم شهدت عهدته بوادر التغيير الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي وإبعاد بعض رموز النظام السابق وهذا بغية استعادة شرعية جديدة لنظامه [1] .

إن تغيرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفها الشعب الجزائري قبل عام 1989 وتناقص جاذبية الشرعية الثورية لدى الجيل الأكثر شبابا [2] دفعت الشعب الجزائري لتعبير عن سخطه لهذه الأوضاع في أحداث 05 أكتوبر 1988 .

بالإضافة إلى أزمة الشرعية عانى النظام السياسي الجزائري من ضعف قدرة إستعاب المؤسسات السياسية كل القوى الموجودة في المجتمع، فقد اقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها، نتيجة لضعف الحزب وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى التعبير عن مصالحها ومطالبها، لذلك انفتح الباب أمام العنف لتوصيل المطالب وإعلان الاحتجاج.[3] إلى جانب الأزمات السابقة تعتبر أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي عانى منها المجتمع الجزائري ، وتعود هذه الأزمة إلى عهد الاستعمار الفرنسي الذي عمل على طمس الشخصية الجزائرية بتكريس اللغة والثقافة الفرنسية والحيلولة دون تعلم اللغة العربية وكل ما يتعلق بالهوية العربية الإسلامية، وبعد الاستقلال ظهرت اتجاهات متعددة في المجتمع الجزائري حيث تمسك البعض بالاتجاه العروبي و آخرون بالاتجاه الإسلامي ورأى البعض الأخر الرجوع إلى الهوية الأمازيغية.

آخر أزمة عانى منها النظام السياسي الجزائر في ظل الأحادية الحزبية أزمة التكامل و تجسدت بتعدد التوجهات الدينية والانقسامات الطبقية واللغوية في الكيان الاجتماعي والسياسي الجزائري على السواء، هذا ما هدد استقرار ه وبقاءه.

---

(1) ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية) قسنطينة : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، ص،118.
(2) إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، ترجمة حسن عبد الله بدر، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات اول حدة العربية) ، 2011 ، ص ،295 .
(3) ناجي عبد النور ، مرجع سابق، ص،118 ، 119

4 - الدوافع الاجتماعية :

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال النظام الاشتراكي لما يضفيه على التنمية من بعد اجتماعي، غير أن الأزمات الاجتماعية التي عرفتها البلاد في الثمانينات حالت دون تحقيق الأهداف الاجتماعية.

لقد عرفت الجزائر في أواسط الثمانينات انفجارا سكانيا هائلا قدر عدده ب 25 مليون نسمة بعدما كان عدد السكان لا يتجاوز 18 مليون نسمة وشكلت نسبة الشباب دون العشرين أكثر من ستين بالمائة منه، مقابل انخفاض مهول في سعر المحروقات من 42دولار إلى 11 دولار، لذا وجدت الدولة نفسها فجأة غير قادرة على تمويل احتياجات الشعب الأساسية [1] .

كما أن الجزائر في هذه الف ترة عانت من ارتفاع نسبة الأمية حيث وصل عدد الأميين حسب إحصائيات 1989حوالي 7.5 مليون، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة البطالة خاصة بين الفئات الشبابية المتعلمة حيث قدرت في 1985 الى 658000 شخص، وفي 1987 ارتفعت إلى120000 [2] .

إلى جانب المشاكل السابقة عانى الشعب الجزائري من ظهور طبقة ثرية مقابل توسع طبقة الفقراء، فتكسرت بذلك ظاهرة التفاوت الاجتماعي وأصبحت واقع موجودا بعدما كانت مرفوضة في مراحل سابقة ، كما عمت المجتمع الجزائري ظواهر سلبية أخرى كالرشوة، المحسوبية، محاباة الأقارب.. الخ [3] .

بالإضافة إلى الدوافع الداخلية المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ساهمت مجموعة من الدوافع الخارجية في تأجيج الأزمة الجزائرية والضغط على القيادة السياسية الجزائرية لتبني عملية التحول الديمقراطي .

---

(1) إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، مرجع سابق ، ص،306 .

(2) أحمد طالب الابراهيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص، 108 .

(3) دبلة عبد العالي ، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسية (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع) ، دون تاريخ نشر ، ص ،219 .

ثانياً :الدوافع الخارجية

ساهمت العديد من العوامل الخارجية في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، ويمكن الإشارة إلى نوعين منها متغيرات إقليمية وأخرى دولية .

1 - المتغيرات الإقليمية : تتأثر الجزائر ببيئة كل من النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغربي العربي ففي السبعينات والثمانينات تنامي الدور السياسي والاجتماعي للعديد من التنظيمات الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية، و تأثرت الجزائر بتجارب هذه الدول وخاصة التي فتحت مالا أمام القوى الإسلامية للمشاركة في الحياة السياسية، كما تأثرت الجزائر أيضا بالتطورات التي عرفتها السوق الأوربية المشتركة والتوجه أكثر نحو الوحدة وكذا تطورات القضية الصحراوية، حيث تم استنتاج ضرورة بناء مغرب عربي الذي لا يتحقق إلا بتحقيق توافق جزائري مغربي .

2 - **المتغيرات الدولية** :من أهم العوامل التي دفعت بالجزائر للتحول نحو الديمقراطية انتشار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، التي شملت الكثير من بلدان العالم الثالث، بالإضافة إلى اتجاه السلطة الجزائرية للاستدانة من المؤسسات المالية العالمية اثر تدهور حالة اقتصادها، وقد فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر تطبيق مجموعة من الإجراءات تهدف لإعادة التوازنات المالية الكبرى ودمج البلاد في اقتصاد السوق العالمي، بالإضافة إلى خلق احتياطي من العملة الصعبة بهدف التمكن من إرجاع الديون في مرحلة أولى وتحريك عجلة الاقتصاد وعودة الاستثمارات في مرحلة ثانية [1] .

مما سبق نجد أن الشعب الجزائري عبر عن رفضه للأزمة المتعددة الأبعاد التي أصابت النظام السياسي الجزائري في مظاهرات صاخبة في 05 أكتوبر1988 .

---

(1) فضيلة عكاش، الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر (مداخلة في الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10 – 11 ديسمبر 2005) ، ص 89 .

تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر:

هناك معايير كثيرة يمكن من خلالها تقسيم الأحزاب السياسية الجزائرية، ونحن في دراستنا سنقسمها إلى ثلاثة أنواع متعلقة بفترات التحول الديمقراطي في الجزائر

أ-الأحزاب السياسية قبل إقرار التعددية الحزبية في الجزائر :

هي مجموعة أحزاب كانت موجودة في ظل الأحادية ومارست نشاطها بكل سرية ما عد حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يهيمن على الساحة السياسية، وإثر تبني التعددية الحزبية في دستور 1989 حصل العديد منها على الاعتراف القانوني وظهرت على الساحة السياسية، و أهم هذه الأحزاب ما يلي:

1-جبهة التحرير الوطني:

يعتبر الحزب الواحد والحاكم في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية إعلان التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية عام 1989 ، لقد سيطر عليه **بن بلة** وجعله ممثلا لشخصه، وبعد الانقلاب الذي قام به **بومدين** ورفقائه أدخل على الحزب مجموعة من الإصلاحات ليصبح حزبا دينامكيا ومن بين الإصلاحات تحويل المكتب السياسي إلى الأمانة التنفيذية الذي شرعت في وضع برنامج إصلاحي شامل لجبهة التحرير الوطني [1] . بعد وفاه **هواري بومدين** تم اختيار **الشاذلي بن جديد** لرئاسة الجمهورية والأمانة العامة للحزب، وقد أحدث إصلاحات على مستوى الحزب حيث أصبح يملك جهاز سياسي وتنظيمي كامل الأركان.

أظهر المواطنون الجزائريون سخطهم على سياسة الحزب الواحد وقادته من خلال حرق ممتلكاته ومقراته في أحداث أكتوبر 1988 ، وإثر تنظيم أول إنتحابات تعددية تشريعية جزائرية في 1991 تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على المرتبة الثالثة، رغم وضع نظام قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لصالحه وكذا تحيز الإدارة لجانبه بعد هذه الهزيمة توجه حزب الجبهة إلى المعارضة بقيادة **عبد الحميد مهري** و شارك في عقد مؤتمر روما سنة 1994 .

---

(1) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (ط1 ؛ مركز دراسات الوحدة العربية) 2002 ، ص، 156

غير أن التغيير الذي طرأ بعد ذلك على القيادة بتدخل خارجي سمي بالمؤامرة العلمية أرجعه إلى أحضان النظام وأصبح حزب السلطة الأول.

2-جبهة القوى الاشتراكية :

يعتبر هذا الحزب من أقدم الأحزاب المعارضة وأنشأ بعد الخلاف الذي برز بين **آيت أحمد** ورفقاء الثورة في المجلس التأسيسي سنة 1962 ، فاختار **آيت أحمد** إنشاء حزب معارض في 1963/09/29 وفي سنة 1979 تحالف مع حركة الثقافة البربرية، قام من اضلوه بتكوين رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر تحت قيادة المحامي **على يحي عبد النور**، وفي ظل التعددية تحصل الحزب على الاعتراف القانوني به يوم 1989/11/20 ، ومن أهم مطالبه الاع تراف باللغة الأمازيغية لغة وطنية رسمية وتكريس مبدأ التداول على السلطة والديمقراطية.

3-**الحركات الإسلامية:**

تعتبر امتداد لتاريخ الحركة الإصلاحية الجزائرية التي تكونت قبل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء المسلمين التي تم منعها من مزاولة نشاطها بعد الاستقلال، ولسد هذا الفراغ ظهرت مجموعة من الجمعيات الدينية والثقافية التي انتهجت نهجا معارضا للسلطة، ومن أهمها حركة الموحدين(1963) ، وجمعية القيم (1963) جماعة الدعوة و التبليغ (1966) الإخوان المحليين(1974) ، جماعة الجزأرة" السلفية " والحركة الإسلامية المسلحة ... إلخ [1] .

---

(1) صونية العيدي، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر الإنتخابات الرئاسية في الجزائر 8 أفريل 2004 أنموذجا – دراسة ميدانية في مدينة بسكرة (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة) ، 2004 / 2005 ، ص 238.

ب-الأحزاب السياسية الحديثة بعد إقرار التعددية الحزبية في الجزائر:

برزت على الساحة السياسية الجزائرية اثر إقرار التعددية الحزبية حوالي 60 حزبا سياسيا منها من بقيت إلى الوي م ومنها من اضمحلت ومنها من حلت، وأهم هذه الأحزاب السياسية ما يلي:

1 - **حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية :**

أنشا هذا الجزب في 1989/02/15 في تيزي وزو قبل صدور دستور 1989/02/23 ، اعتمد قانونيا في 1989/09/13 ، يعود الفضل في ظهوره إلى العديد من شخصيات الحركة البربرية مثل سعيد سعدي، فرحات **مهني**.. الخ [1] .

من أهم مطالبه الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية وطنية وإلغاء قانون الأسرة القائم على الشريعة الإسلامية وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ومراجعة المنظومة التربوية، ويتمحور الخطاب السياسي للحزب حول الدفاع عن قيم الجمهورية والديمقراطية ورفض الإسلامين . [2]

2 - **حزب العمال:**

يعتبر أول حزب تروتسكي عربي بدأ نضاله في السبعينيات، و بإقرار التعددية في 1989حصل على الاعتراف القانوني به سنة 1990 بقيادة لويزة حنون، وتعتبر الجزائر أول دولة عربية عرفت ترؤس امرأة حزبا سياسي ، وله طابع ديمقراطي غير للأخر وغالبا ما نجده في صف المعارضة، وقد كان موقفه في ظل الأزمة رافضا لإلغاء المسار الانتخابي واعتقال رموز جبهة الإنقاذ، و مؤيدا بصراحة عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العملية السياسية الدستورية [3] .

(1) اسماعيل قيرة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص، 88- 89 .

(2) ابتسام الكفي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص، 209.

(3) أحمد طالب الابراهيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص، 200.

6-التجمع الوطني الديمقراطي:

أنشأ هذا الحزب في فيفري 1997 وسمي بحزب السلطة، و أسس لتغطية مساحة جبهة التحرير الوطني المعارضة للسلطة آنذاك، وقد تمكن من الحصول على أغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية 1997 ب 155 مقعد بعد ثلاث أشهر من تكوينه، ويتكون هذا الحزب من الموظفين الإداريين وبعض مناضلي جبهة التحرير الوطني المنشقين وله توجهات ليبرالية .

إلى جانب هذه الأحزاب الكبيرة هناك أحزاب صغيرة على الساحة السياسية الجزائرية لها توجهات مختلفة كالحزب الجمهوري التقدمي، الحزب الوطني من أجل التضامن و التنمية وغيرها .

عرفت الخارطة الحزبية الجزائرية تغيرات عديدة حيث ظهرت أحزاب واختفت أخرى ويمكن أن نقسم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية الآن إلى ثلاث تيارات كبرى، تتمثل في أحزاب التيار الأول الوطني وأهم أحزابه حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي ، ثم أحزاب التيار الإسلامي وأهم أحزابه " حمس " و" حركة النهضة " ، أما التيار الثالث فأهم أحزابه التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الأشتراكية .

التحول الديمقراطي في المغرب.

بحث المغرب منذ تحقيقه الاستقلال على إيجاد شكل دولة حديثة تتناسب مع التقاليد المغربية والشريعة الإسلامية وتحقيق المبادئ الديمقراطية، وقد وجد ضالته في اختيار النظام الملكي وتكريس التعددية الحزبية، و عملت المؤسسة الملكية على الجمع بين مصادر متباينة للشرعية السياسية تتراوح ما بين المصادر التقليدية القائمة على الدين والعرقية والمصادر التحديثية القائمة على عملية بناء المؤسسات والانجاز السياسي [1] ، و قد اتسمت الساحة السياسية المغربية بالاستقرار السياسي وانعدام حالات الصراع بين القوى المعارضة والحاكمة حيث كان هناك اتفاق حول أولوية الديمقراطية في العمل السياسي.

---

(1) نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2012 (25 – 05 – 2012) : http://www.albrq.net/4475.html

غير أن الاستقرار السياسي الذي عرفه المغرب هزته أزمة متعددة الأبعاد في الثمانينات عبر الشعب المغربي عن رفضها بتنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، ولحل الأزمة اختار الملك المغربي **الحسن الثاني** مجموعة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية من أجل تلبية المطالب الشعبية ومطالب قوى المعارضة لتحقيق مزيد من الإصلاح السياسي وفتح المجال لزيادة المشاركة السياسية.

لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مجموعة العوامل التي دفعت النظام السياسي المغربي للقيام بعملية التحول الديمقراطي، ومدى مساهمة الإصلاحات السياسية والدستورية المتخذة في تكريس عملية التحول الديمقراطي .

أولاً : دوافع عملية التحول الديمقراطي في المغرب.

لقد تنوعت دوافع عملية التحول الديمقراطي في المغرب بين دوافع داخلية و خارجية وسنتناولها كما يلي:

أ - الدوافع الداخلية:

أولا - الدوافع الاقتصادية:

أخذت القيادة المغربية منذ الاستقلال بمنهج الليبرالية مجال الاقتصادي، فقد صرح و زير المالية سنة 1967 "لقد اختار المغرب الطريق الليبرالي وسيكون مثالا في هذا المجال لإفريقيا " [1] ، غير أن النتائج الاقتصادية لهذه المرحلة جاءت ضعيفة، حيث عانى الاقتصاد المغربي من الركود وانخفاض المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

لمواجهة هذه السلبيات قرر النظام المغربي القيام بعملية" المغربة "ابتداء من سنة 1973، و ارتكزت هذه العملية على تعميق دور الدولة في الاستثمار والصناعة وإتاحة الفرصة لفئة الشباب بإدماجه في المؤسسات والإدارات العمومية و تزويده بالإمكانيات والقروض والامتيازات لإنشاء مقاولات خاصة في الميدان الاقتصادي .

---

(1) سلامة بيرم وآخرون، جدلية الدولة و المجتمع بالمغرب (ط1 ؛ الدار البيضاء : افريقيا الشرق) ، 1992 ، ص، 224 .

كما استفادت النخب القروية من نظام المكافآت (توزيع الاستثمارات، منح القروض، إلغاء الضرائب) قصد تحفيزهم وكسب ولائهم هذا في وقت كانت فيه الدولة معجبة برفاهها الاقتصادي الناتج عن الفرصة التاريخية لارتفاع أسعار الفوسفات [1] .

هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث ع رفت الأسواق العالمية ارتفاعا في أسعار الطاقة وانخفاضا في أسعار الفوسفات، وتعرضت البلاد لموجة جفاف حادة تسببت في تدهور قطاع الزراعة، ونتيجة لهذا وجدت الدولة نفسها عاجزة على تمويل مشاريعها، وللخروج من هذه الأزمة قرر النظام المغربي التوجه للمؤسسات والبنوك المالية الدولية للاقتراض مما أدى إلى إختلالات في السياسة المالية للمغرب

وضع النظام المغربي مخططا اقتصاديا انتقاليا (1978-1981) قائم على انتهاج تدابير تقشفية شملت قطاعات التعليم والوظيفة العمومية وقطاعات الاستثمار والتسيير والتجهيز، وأضيفت رسوم وضرائب جديدة من بينها رسم مغادرة التراب الوطني [2] ، تم في نفس الوقت فتح الباب أمام الليبرالية الاقتصادية التي قامت على الحد من التدعيم الموجه للمواد الأساسية وتطبيق ق واعد السوق الحرة وتحرير الاقتصاد، إلا أن هذه السياسة الاقتصادية منيت بفشل ذريع، قامت على أعقابه انتفاضة شعبية ضخمة في عام 1981 بالدار البيضاء عبر فيها الشعب عن غضبه وسخطه من هذه السياسة، ولمحاربة هذا الوضع عاود النظام المغربي فتح باب الاستثمار أمام مؤسسات القطاع العام واسعا من خلال التوجه للاقتراض الخارجي من الأسواق المالية، هذا ما زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية.

استمرت الأزمة الاقتصادية للمغرب وتفاقمت حدتها في بداية التسعينيات، ولمواجهتها توجه المغرب إلى المؤسسات المالية الدولية لإنقاذ اقتصاده باعتماد سياسة التقويم الهيكلي، الذي أصبح معه المغرب واقتصاده بما في ذلك ماليته العامة تحت رعاية ووصاية صندوق النقد الدولي [3] .

---

(1) عبد الكريم عبدلاني، المعارضة السياسية والتح ول الديمقراطي بالمغرب 1992 – 1998 (رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة) ، 2003 ، ص، 257 .

(2) محمد مصطفى القباج، المسلسل الديمقراطي : الواقع والآفاق (1975 – 1983) في أحمد جديرة وآخرون(التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية القاهرة :دار المستقبل العربي) ، 1987 ، ص، 183 .

(3) عبد الكريم عبدلاني ، مرجع سابق ، ص، 258 .

ثانيا - الدوافع الاجتماعية:

عانى المجتمع المغربي العديد من المشاكل الاجتماعية نتيجة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة منذ الاستقلال، حيث ارتفعت نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب، كما ارتفعت أسعار المواد الأساسية نتيجة رفع الحكومة دعمها عن السلع الرئيسية وفقا لنظام اقتصاد السوق مما سبب ضررا لقطاعات كبيرة من المجتمع المغربي الذي يعاني من الفقر والبطالة [1] ، كما تدهورت الحالة الشرائية وانخفض المستوى المعيشي خاصة لدى الطبقات الفقيرة والوسطى مقابل ظهور طبقة بورجوازية تضم كبار ملاك الأراضي وكبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال، هذا إلى جانب فئة كبار موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين[2] ، بالإضافة إلى تفشي ظواهر سلبية في المجتمع كانتشار المحسوبية والرشوة ومحاباة الأقارب .

إلى جانب هذه الظروف الصعبة عرف المجتمع المغربي نموا ديمغرافيا كبيرا فحسب إحصائيات 1994 قدر عدد السكان ب 26 مليون نسمة ، هذا التعداد السكاني تمركز معظمه في المناطق الحضارية و أدى إلى ظهور أزمة سكن قدرت بحوالي1.5 مليون سكن على المستوى الوطني منها خصاص يقدر ب 200.000 سكن في الدار البيضاء وحدها [3] .

لقد كان لتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المغرب تأثيراً على المجال السياسي فبروز الطبقية في المجتمع المغربي جعل كل طبقة تساند قوة سياسية معينة فالطبقة الوسطى قابلة للاستقطاب من قوى معارضة للنظام، أما طبقة رجال الأعمال فساندت الحكومة و جعلت لها ممثلين في السلطة وأصبحت متداخلة مع النخب السياسية إلى حد كبير.

---

(1) أسماعيل قيرة ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 200 – 201 .

(2) مصطفى عب الغني ، مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية في ضوء الحوار العربي – الأوروبي ، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، 2009 ، ص 80-81 .

(3) عزيز خمليش ،الانتفاضات الحضرية بالمغرب ، (الدار البيضاء : أفريقيا الشرق) ط3 ، 2005 ، ص،77 .

حيث تعمل هذه الفئة كقوة مساندة للحكومة، لجعل مواقف الحكومة وقراراتها منسجمة مع مصالحها المتجمدة وفقاً للظروف المتغيرة [1] .

ثالثا - الدوافع الثقافية:

تتنوع الثقافة في مختلف المجتمعات وتعتبر إحدى مؤشرات قياس قدرة النظام السياسي على الاستقرار من خلال مدى تجانس الثقافات السياسية فيما بينها، وكذا قدرته على استيعاتها والتفاعل معها وتوظيفها لصالح الغايات والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها [2] ، ونتيجة لهذا المنطق يتميز مجتمع المغربي بالتعدد في الثقافة السياسية، غير أنها تشترك في أصول تاريخية واحدة تتمثل في الإسلام والتاريخ المشترك والولاء للنظام الحاكم .

لقد امتزجت هذه الأصول الثلاثة (الإسلام، التاريخ، الولاء للنظام الحاكم)وأصبحت مصادر فكرية ومعرفية للثقافة المغربية التي تنقسم إلى ثلاثة أنماط ه ي الثقافة السياسية الانقسامية وثقافة الإجماع وثقافة المشاركة هذه الثقافات الثلاث يسعى النظام السياسي المغربي جاهدا لتحقيق التعايش بينها، الذي ينعكس على تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة.

رابعا -المجتمع المدني:

سعت السلطة المغربية منذ الاستقلال إلى احتواء المجتمع المدني المغربي فرغم أنها سمحت بالتعددية الحزبية وتكوين الأحزاب والنقابات لكنها احتفظت بوسائل لمراقبة القطاعات الاقتصادية التي تهم السكان قصد الحيلولة دون تشكل مجتمع مدني مستقل عنها، والذي سيطمح في النهاية إلى إعادة النظر في نوعية العلاقات التي تربطه بها والتي ستؤدي بالنتيجة إلى أشكال جديدة للأنتظام السياسي [3] .

---

(1) عبد الله العروي ، الايدلوجيا المعاصرة ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ط2، 1995 ، ص 162 .

(2) سلوى محمد إسماعيل على، (العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1999 ، ص،124 .

(3) عبد الله العروي ، مرجع سبق ذكره ، ص ،199 .

أثارت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب في الثمانينات غضب الشعب، ولتجنب تدهور الوضع أكثر سعت قوى المجتمع المدني في إعادة هيكلة نفسها حيث ظهرت العديد من الجمعيات كالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان للمشاركة في إثراء النقاش الدائر بين السلطة والأحزاب المعارضة حول حكومة التناوب وتفعيل عملية التحول الديمقراطي.

لقد تزامن صعود دور المجتمع المدني المغربي في التسعينات مع استمرار نمو ضغوط المعارضة في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع المغربي ، والتي حملت السلطة أسبابها وطالبت بإجراء تعديل دستوري لحل مشكلة المؤسسات السياسية للبلاد، ولمواجهة هذا الوضع تجاوب الملك **الحسن الثاني** مع بعض المطالب، حيث أقر مجموعة من الإجراءات واقترح مشور ع التناوب السياسي لتجديد شرعية النظام المهتزة ومشروع دستور جرى الاستفتاء عليه في عام 1992 .

ب : الدوافع الخارجية :

تظافرت مجموعة من العوامل الداخلية لدفع الملك **الحسن الثاني** لاتخاذ مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية في المغرب، إلا أن هذه العوامل الداخلية صاحبتها مجموعة من الدوافع الخارجية التي ساعدت على اتخاذ هذه الخطوات لتحقيق الديمقراطية، وتمثلت هذه الدوافع الخارجية في:

1- النظام الدولي : تأثر النظام المغربي في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات بالتحولات الدولية والمتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتحول معظم دول العالم إلى الديمقراطية وسقوط الكثير من الديكتاتوريات في أوربا الشرقية و إفريقيا في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة، بالإضافة إلى التأثير الذي أحدثه نجاح الثورة الإيرانية في المغرب، حيث نشطت الحركات الدينية، وساير اليسار الإصلاحي [1] .

---

(1) فؤاد عبد الله ثناء ، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، يناير ، 1997 ، ص ، 74 .

2 - **الشراكة الأوربية:** مرت العلاقات المغربية الأوربية بالعديد من المراحل وعرفت دفعا قويا في التسعينيات ورغم أن هذه العلاقات تتميز بالطابع الاقتصادي إلا أنها تولي اهتماما للجانب السياسي والاجتماعي والثقافي والتي مثلت دافعا مهما لعملية التحول الديمقراطي بالمغرب، حيث اشترط الإتحاد الأوربي مجموعة من الشروط لإنضمام المغرب إليه من بينها إقامة نظام ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

3 - **.البيئة الإقليمية:** تأثرت المغرب بتجربة التحول الديمقراطي الجزائرية والتونسية، فقد خشيت السلطة المغربية من تكرار المثال الجزائري خاصة مع ظهور الحركة الإسلامية المغربية واتسامها بالقدرة على الاستقطاب والتعبئة الجماهيرية خاصة لدى الشباب.

4 **.المؤسسات المالية الدولية:** في ظل الأزمة الاقتصادية المغربية توجهت السلطة المغربية في الثمانينات إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإقراضها ومساعدتها على الخروج من الأزمة، وقد اشترطا عليها إعادة هيكلة اقتصادها والبدأ بعملية التحول الديمقراطي وتكريس حقوق الإنسان.

هذه التغيرات الدولية والإقليمية دفعت النظام المغربي إلى الأخذ بسياسية إصلاحية سياسية و دستورية لتكريس عملية التحول الديمقراطي، واتسمت هذه السياسية التي اختارها النظام المغربي في بداية التسعينات بسياسة الانتقال من المغلق إلى المفتوح تدريجيا [1] .

---

(1) ربيع وهبة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر - المغرب -لبنان- البحرين) (ط1 ؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) 2011، ص12 .

آفاق مستقبل التحول الديمقراطي في تونس.

حكم الرئيس زين العابدين تونس مدة ثلاثة وعشرين سنة تبني فيها سياسة مزدوجة خطابها يدعو إلى تكريس مؤشرات الديمقراطية من تعددية حزبية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني وحرية الراي والتعبير وغيرها، وممارستها تأكد سيط رته على جميع هياكل الدولة و إغلاق جميع منافذ التنفيس سواء على المعارضة أو الشعب، هذا ما جعل الشعب التونسي يفجر غضبه من ممارسات النظام في ثورة 2011/01/14 والتي ترتب عنها انهيار نظام زين العابدين في تونس ومنذ ذاك التاريخ إلى اليوم خطى الشعب التونسي بدولته خطوات سلسة وعديدة نحو تحقيق الديمقراطية ويمكن أن نقسم تطورات المشهد السياسي في تونس بعد الثورة إلى المراحل التالية [1] :

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي.

عاشت تونس في هذه المرحلة حالة شغور لمنصب رئيس الجمهورية وحالة من التردد لوجود عملية تجاذب بين نظام قديم يستميت للبقاء ونظام جديد تشكل بعد الثورة، وفي خطوة لتحقيق مطالب الثورة قام **الغنوشي** بتكوين حكومة أولى، قدمت استقالتها اثر رفضها من الشعب لإحتوائها عناصر من النظام السابق، ثم قام **الغنوشي** بتكوين حكومة ثانية جديدة لكنها استقالت لتعرضها للعديد من الانتقادات لاحتوائها مسؤولين ينتمون للنظام السابق ونطرا لفشل **الغنوشي** في تكوين حكومة ائتلاف قدم استقالته في 2011/01/27 ، اثر هذا تكو نت حكومة جديدة بقيادة **الباجي السبسي** في خطوة لتخلص من بقايا النظام السابق والبدء في العمل على تحقيق مطالب الثورة [2] .

---

(1) نور الدين جبنون ، الخارج وتغيب الديمقراطية ، الحالة التونسية نموذجاً ، الاخبار ، بيروت ، 2011، ص، 18 .

(2) العربي صديقي ، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية انتخابات بدون ديمقراطية ، المستقبل العربي ، السنة 33 العدد 381 نوفمبر 2011 ص، 33 – 34

في هذه المرحلة تم القيام بمجموعة من الخطوات لإعادة بناء دولة ذات مؤسسات ديمقراطية جديدة، وأهم هذه الخطوات حل مجلسي البرلمان (النواب والمستشارين) وكذلك حل حزب التجمع الدستوري الحاكم، وتكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي و سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة (المقيمين والمنفيين) والاتفاق على إجراء انتخابات مجلس تأسيسي يعمل على صياغة الدستور والتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

المرحلة الثانية : مرحلة انتخابات المجلس التأسيسي.

عبر الشعب التونسي في انتخاب المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 عن رغبته الجامحة في التغيير من خلال انتخابه لحزب النهضة الذي يمثل نقيض النظام السابق، و عرف المشهد السياسي التونسي في هذه الفترة حالة من التوافق حول مجموعة من النقاط تمثلت في الاتفاق حول قانون الانتخابات .كما تم تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة تضم حزب النهضة الإسلامي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات و توافقت الآراء على رئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب النهضة حمادى الجبالى ورئاسة الدولة لصالح منصف المرزوقى رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ورئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل مصطفى بن جعفر [1] .

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الانتخابات.

هي مرحلة انتقالية تسيرها مؤسسات انتقالية تتمثل في رئيس مؤقت وحكومة ومجلس تأسيسي وطني يعمل على صياغة دستور جديد يحدد نظام الحكم وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث و اختصاصات رئيس الجمهورية بالإضافة إلى تحديد هوية النظام التونسي ومسألة إد راج الشريعة كإحدى مصادر الدستور وحقوق الإنسان وإنشاء محكمة دستورية.

---

(1) صفينار محمد أحمد ، عام من الثورة التونسية : المسار والتحديات (05 – 06- 2012) :
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55

كما هناك مجموعة من القضايا الهامة التي يجب معالجتها خلال هذه المرحلة الانتقالية كإصلاح القطاع الأمني و الاقتصادي وفتح ملفات الفساد السياسي و المالي و الإداري ومواجهة أزمة البطالة.

إن تونس تعيش عملية تحول ديمقراطي سلسة ترجع إلى احتوائها على مؤسسات قوية ووجود تجانس في الهوية وتمتع نخبة سياسية بالخبرة السياسية، ووجود طبقة وسطى ومستوى تعليمي مرتفع، بالإضافة إلى مجتمع مدني ظهرت قوته ووعيه وقدرته التنظيمية عندما انظم إلى الثورة من نقابات وجمعيات وغيرها [1].

فإذا عرفت النخب الحاكمة التونسية الحالية استغلال نقاط القوة هاته في المجتمع التونسي تمكنت من المرور بالبلاد إلى مرحلة جديدة تسيرها مؤسسات دستورية شرعية، وتعالج التحديات التي تعيق عملية التحول الديمقراطي وتعيد الاستقرار السياسي والأمني لتونس.

تتمثل أهم التحديات التي تعاني منها تونس ما بعد الثورة في التحدى السياسي والمتمثل في طبيعة الأشخاص التي تترأس الأحزاب الجديدة، وهم يترأسون أحزاب متواضعة تم صنعها بمناسبة الثورة ويندر أن يتواجد من بينها من هم على فهم لتطورات العصرنة وإدراك لتبعات التطور الديمقراطي [2] . بالإضافة إلى معاناة النخب التونسية من تطبعهم بعقلية الحزب الواحد.

ضف التحدي الإقتصادى الذي له انعكاسات سلبية على الحالة الاجتماعية التونسية، وأهم هذه الإنعكاسات انتشار البطالة بصورة كبيرة في أوساط الشباب حيث وصل عدد العاطلين عن العمل في العام الأول ما بعد الثورة ما يقرب 800 ألف شخص بعد أن كانت حوالى 300 ألف شخص، [3] إلى جانب انتشار ظاهرة التنمية المختلة بين المناطق التونسية و تردي قطاع السياحة الذي يمثل أهم مصادر الدخل القومي التونسي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر خاصة في المناطق الريفية.

---

(1) العربي صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 35

(2) وديع بن عيسى، معوقات الديمقراطي في تونس (05 – 06 – 2012) :
http://www.turess.com/alchourouk/196484

(3) صفينار محمد أحمد ، عام من الثورة التونسية : المسار والتحديات (05 – 06- 2012) :
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55

إن المتتبع لخطوات التحول الديمقراطي التي حققتها تونس على أرض الواقع أن ثورة تونس نجحت في عبور اختبار مرحلة انهيار النظام السلطوي، وهي الآن في مرحلة ما بعد انهيار النظام السلطوي و تواجهها فيها مجموعة من التحديات ولمجابهتها لابد على القوى السياسية الجديدة ضرورة الحفاظ على حالة التوافق التي بداتها من خلال مجموعة المؤسسات الانتقالية التي تسير البلاد الآن خاصة مع تبني حزب النهضة خطابا معتدلا مس العديد من القضايا الحساسة المثيرة للاختلاف مثل مسألة إدراج الشريعة كإحدى مصادر الدستور.

حيث تم الاتفاق على أن الإشارة الوحيدة للإسلام سوف تظهر في المادة الأولى من الدستور فقط، بالإضافة على الاتفاق على عدم المساس بالحقوق التي حصلت عليها المرأة التونسية منذ الاستقلال.

إن تجاوز هذه المرحلة سيكون من خلال بناء مؤسسات سياسية دستورية شرعية، يخطط القادة التونسيون لبنائها بالمصادقة على الدست و ر أولا ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، بالإضافة إلى العمل على تحقيق تنمية اقتصادية تضمن حقوق المواطنين الإجتماعية والاقتصادية لتمنحهم القدرة على ممارسة الحقوق السياسية والمدنية فلا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون تنمية.

آفاق مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر :

لاستقراء مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر لابد من دراسة جيدة لعملية التحول الديمقراطي من بدايتها إلى غاية اليوم، وبدراستنا لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر نجد أنها عملية فوقية اتخذ قرارها الرئيس **شاذلي بن جديد** في 1989 ، و كرسها من خلال الأخذ بمجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية، بدأ في تطبيقها بفتح باب التعددية الحزبية وإجراء انتخابات تعددية محلية ثم تشريعية فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمرتبة الأولى، هذه النتيجة رفضتها المؤسسة العسكرية الجزائرية فتدخلت وألغت المسار الانتخابي، وهذا ما مثل خرقا صارخا للقواعد الدستورية والقانونية.

بالإضافة إلى خرق المؤسسة العسكرية للقواعد الدستورية والقانونية بإلغاء المسار الانتخابي، قامت بالضغط على الرئيس الشاذلي بن جديد لتقديم استقالته وحل المجلس الشعبي الوطني، هذا ما جعل البلاد تعرف فرغا مؤسسيا أدى بالبلاد للدخول في مرحلة انتقالية مؤسسات انتقالية، وفي عام 1995 بدأت الجزائر تعود إلى مسار عملية التحول الديمقراطي بتنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية فاز بها اليامين زروال ومثلت هذه الخطوة بداية لبناء شرعية النظام السياسي الجزائري، و تم استكمال مسار بناء مؤسسات الدولة من خلال تنظيم انتخابات تشريعية في1997.

عندما تولى الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** الحكم في عام 1999 اهتم بتوفير الاستقرار الأمني في البلاد من خلال انتهاج سياسة الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية، التي مكنت البلاد من استرجاع الاستقرار الأمني والخروج من دوامة العنف كما قام الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بأخذ بمجموعة من الإصلاحات الدستورية في 2008 للاتجاه بالجزائر إلى النظام الرئاسي.

أثناء التغيرات الإقليمية والعربية التي أسقطت العديد من نظم الحكم مثل تونس ومصر تمكنت السلطة الجزائرية من تجاوز الربيع العربي من خلال فتح مجال الحوار بين القوى السياسية و إدخال مجموعة من التعديلات على قانون الانتخابات والإعلام، غير أن مستقبل التحول الديمقراطي الجزائري مازال يواجه مجموعة من التحديات تتمثل في:

1 – العمل على تكملة الإصلاحيات الدستورية التي بدأ بها الرئيس بوقتليقة ، والتي تتجه بالجزائر إلى الأخذ بالنظام الرئاسي .

2 - لتحقيق الديمقراطية في الجزائر لابد من إكمال مسار إخراج الثوابت الوطنية من إطار الصراع بين القوى السياسية، فحين لا تتضح المعالم ما بين الثوابت وما يجوز الاختلاف فيه، تتصارع القوى السياسية حول الثوابت بل قد تشكك فيها أو تستهين بها .

وهذا يعطى للتنافس طابعا صراعيا دمويا وإقصائيا، تدعمه تشكل جماعات متصارعة . [1]

3 - تحييد دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي الجزائرية، وقصر هذا المجال ضمن مهمة المؤسسات المدنية المتخصصة فقط، و قصر دور المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى جانب تحوله التدريجي إلى الاحترافية على حماية الدستور والدفاع عن الوطن .

4 – العمل على نشر ثقافة الديمقراطية في أوساط المجتمع بواسطة الأحزاب وقوى المجتمع المدني ، ووسائل الإعلام من خلال إجراء إصلاحات تكرس ثقافة الاختلاف واحترام رأي الطرف الآخر .

5 – تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر من خلال لعب دور الوسيط بينه وبين الدولة مع الحفاظ مؤسسات المجتمع المدني على استقلالها عن الدولة .

6 - الاستمرار في القيام بإصلاحات اقتصادية تتواكب مع التغييرات السياسية لتوفير الجو المناسب لتحقيق الديمقراطية.

7 - مكافحة ظاهرة الفساد المستفحلة في أجهزة الدولة من خلال منح السلطة القضائية الإستقلالية الكاملة في ممارسة مهامها. (2)

مما سبق نجد أن عملية التحول الديمقراطي في الجزائر تتسم بتوفر نصوص دستورية وقوانين ديمقراطية، وانتهاج القوى السياسية لسياسة معتدلة تؤمن بالديمقراطية ومبادئها بعيدا عن العنف، لذا تكمن مشكلة عملية التحول الديمقراطي في الجزائر في عملية تطبيق النصوص الدستورية والقانونية وليس وضعها، بالإضافة إلى صعوبة إيجاد نموذج ديمقراطية يتأقلم مع أوضاع وبيئة المجتمع الجزائري .

---

(1) إسماعيل قيرة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

(2) إسماعيل قيرة وآخرون ، ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

آفاق مستقبل التحول الديمقراطي في المغرب.

استمر الملك **محمد السادس** في سياسة والده ففي خطاب له في 1999 أعلن تمسكه بالملكية الدستورية والتعددية الحزبية و الليبرالية الاقتصادية وتطبيق الحكومة التناوبية، ومن جهة أخرى صرح "بأن الديمقراطية هي بناء قابل للتطوير ولا يمكن أن يبقى متجمدا دون أن يسقط " [1] ، وتطبيقا لهذا قام الملك الجديد باتخاذ مجموعة من الإجراءات الجديدة لحل ملف حقوق الإنسان في المغرب وأطلق سراح بعض المعتقلين، كما سمح بعودة عدد من المعارضين وأسرهم [2] .

في ظل اندلاع الثورة التونسية تأثرت الشعوب العربية بما يجري فيها لأن معظمها يعاني من دكتاتورية حكامها وكذا من نفس المشاكل السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اختارت كل دولة عربية مسارا معينا لمواجهة الاحتجاجات الشعبية، فمنها من قام شعبها بثورات لإحداث التحول الديمقراطي مثل تونس ومصر، ومنها من تزال تعيش الغضب الشعبي مثل سوريا، أما المغرب بقيادة الملك محمد السادس فاختارت مواصلة الإصلاحات السياسية والدستورية التي بدأها الملك الراحل الحسن الثاني في التسعينيات.

اختار الملك **محمد السادس** في خطوة إستباقية لمواجهة غليان الشارع المغربي و للحيلولة دون تطور الوضع إلى المشهد الدموي مثل العديد من البلدان العربية، بتقديم رؤية للإصلاح الدستوري تتضمن إجراء تعديل عميق على مواد الدستور المعمول به وتستجيب للحد الأدنى من مطالب الشعب .

إن أهم ما قدمه الملك **محمد السادس** في التعديل الدستوري الأخير لعام 2011 وضع مملكة دستورية ذات طابع برلماني قائم على مبادئ سيادة الدولة وسمو الدستور كمصدر لجميع السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة في إطار نسق دستوري فعال ومعقلن جوهره فصل السلطات واستقلالها وتوازنها وغايته المثلى حرية وكرامة المواطن [3] .

---

(1) فؤاد عبد الله ثناء ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

(2) المرجع نفسه ، ص 79 .

(3) الصادق شعبان ، مرجع سبق ذكره ، 90 – 91 .

كما قامت السلطة المغربية وفي خطوة أخرى لتلبية مطالب الشعب وتجنب غضبه بإجراء انتخابات تشريعية مسبقة في 2011 ، فاز بها حزب التنمية والعدالة من التيار الإسلامي بالمرتبة الأولى، وتعتبر هذه خطوة لإصلاح المؤسسات الدستورية و التجاوب مع المناخ الديمقراطي الذي يفرضه واقع التطور الحديث في المغرب.

إذن استطاع الملك المغربي أن يستغل رصيد المؤسسة الملكية من الشرعية للقيام بعملية إصلاح سياسي تكرس عملية التحول الديمقراطي وتواجه ثورة التغيير التي تأثر بها شباب 20 فبراير .

انعكست الثورات العربية لعام 2011 بالإنجاب على الدولة المغربية ففي الجانب السياسي تبني المغرب مجموعة اصلاحات دستورية جديدة، وفي الجانب الاقتصادي أصبح المغرب وجهة للاستثمارات الأوروبية والعربية في سنة2011 التي بلغ عددها حوالي 100مشروع استثماري بالإضافة إلى نمو معتبر في قطاع السياحة. إذن فالمغرب بعنوان استقراره السياسي سيرفع قدر استقراره الاقتصادي والاستراتيجي [1].

إلى جانب التحديات الاقتصادية التى تواجه مستقبل التحول الديمقراطي المغربي هناك مجموعة أخرى من التحديات السياسية وأهمها التأهيل الذاتي للأحزاب السياسية، فالتعددية الموجودة في المغرب تعددية مقيدة تتسم بتعدد الأحزاب وتتشابه فيها البرامج السياسية، و تعتبر وسيلة السلطة المفضلة في تمييع العملية السياسية وخدمة التوازن السياسي والدستوري والمؤسسي اللازم لاستمرار دوران العملية السياسية ضمن فلك مضبوط [2] ، لأن الحياة السياسية الصحيحة تتطلب عدد معقول من الأحزاب السياسية لهم برامج محدودة المعالم .

بالإضافة إلى معاناة المغرب من أزمة اقتصادية في ظل تداعي الأزمة المالية العالمية نظرا لاختلال الميزان التجاري وتراجع العملة الصعبة بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية حيث أن ارتباط المغرب بالصندوق الدولي أرهق الاقتصاد المغربي بشروطه، إلى جانب أن بوادر الشراكة المغربية مع الإتحاد الأوربي لم تأتي بالنتائج المخطط لها فالمغرب يعتمد على سياسة الاستهلاك وليس التصنيع ويقوم بالعمل على تفعيل السياحة ولكن هذا غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية اللازمة .

---

(1) أحمد نوفل ، الثقافة الإسلامية وقضايا العصر ، دار ومكتبة الحامد للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1، 2012 ، ص 200.

(2) عزمي بشارة في المسألة العربية ، مقدمة لبيان عربي ديمقراطي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2007 ، ص 71 .

انعكست الأزمة الاقتصادية على الجانب الاجتماعي أيضا، حيث ارتفعت نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب فوفقا لتقارير المندوبية السامية للتخطيط بلغ معدل الشباب العاطل والذي ي تراوح عمره بين 15 و 24 سنة 17.6 في المائة على المستوى الوطني، فيما بلغ نسبة العاطلين من حاملي الشهادات 18.1 في المائة بالنسبة للمستوى العالي .

كما يعاني المجتمع المغربي من ارتفاع نسبة الفقر والأمية في أوساطه وتدهور المستوى المعيشي وانتشار البيوت القصديرية و الصفائح أمام ارتفاع طلبات السكن، إلى جانب انتشار الفساد الإداري والرشوة والمحاباة في الأوساط الإدارية، ولمواجهة هذه الآفة لابد من توافر إرادة سياسية وقوة تغيير لاتخاذ القرارات اللازمة .

مما سبق لتحقيق عملية تحول ديمقراطي حقيقية في المغرب لابد من معالجة المحاور التالية:

1- العمل على إصلاح دستوري حقيقي يضمن التوازن بين السلطات ويقوى صلاحيات السلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية، و يطو ر المؤسسات الدستورية ويجعلها أكثر فعالية.

2 - مراجعة السياسة الاقتصادية والعمل على حل المشاكل الاجتماعية (الفقر البطالة والأمية) .

3 – العمل على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية لأفراد المجتمع ، وتكريس العدالة الاجتماعية والقضاء على الظواهر السلبية التي تنتشر في الأوساط الإدارية ، وتوطيد عدالة مستقلة بإقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمحكمة الدستورية لتكريس الحقوق والحريات العامة .

4 - إجراء مراجعة شاملة للقوانين بحيث تلغى كافة القيود على الحريات العامة والفردية وتكون متلائمة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتركيز

بصفة خاصة على قوانين الصحافة والمطبوعات والعمل والأحوال الشخصية والمسطرة الجنائية.... الخ [1] .

5- إصلاح النظام الانتخابي لتحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات من خلال إنشاء لجنة خاصة قضائية تتمتع بكامل الصلاحيات القانونية لتمارس مهامها مع إخضاع الإدارة لها، وعليها أن تشرف على العملية الانتخابية منذ بدايتها (إعداد جدول الناخبين) إلى غاية إعلان النتائج.

في الأخير إن الدولة المغربية عرفت العديد من البدايات للقيام بعملية التحول الديمقراطي لكنها بدايات مغشوشة بم لا تفضي إلى تكريس ديمقراطية حقيقية، و في هذه المرة جاء التعديل الدستوري الأخير بالعديد من الإصلاحات الإيجابية، لذا لتحقيق عملية التحول الديمقراطي لابد من صمود المؤسسة الملكية أمام إغراء العودة إلى أساليب حكم سلطوية وفوقية، كما يجب على الفاعلين السياسيين الاتفاق بما يسمح للمجال السياسي بالتطور و أن يدركوا مخاطر الانقسام وأن يساهموا في نشر ثقافة الديمقراطية بين مؤيديهم لتكملة مسار التحول الديمقراطي.

(1) عزمي بشارة ، في المسألة العربية مقدمة لبيان عربي ديمقراطي ، مرجع سبق ذكره ص 72-73 .

المبحث الثاني : التحول الديمقراطي ورؤية الاحزاب الاسلامية :

لابد لأي حركة تغيرية من استراتيجية تنظيم العمل وترتيب الوسائل تعتمد خمس وسائل هي : الوغط والارشاد ، الخدمات الاجتماعية ، القرارات السياسية ، ثم الجهاد ولكن هذا الإعتماد يفتقر إلى استراتيجية مدروسة تعين على تسخير الوسائل كلها أو بعضها وفقاً لخصائص كل واحد من المجتمعات العربية ولا يزال العمل السياسي في كثير من الاحيان ارتجالياً خاضعاً لمنطق رد الفعل .[1]

وفي الحقيقة أن أول شرط في نجاح استراتيجية هو تصنيف المقاصد ، وترتيب جداول الاولويات بحسب الامكانات المتاحة ، أما الشرط الثاني في كل استراتيجية هو حسن الاختيار لأداء التغير ، الاكراه والعنف ، أم الحرية والاقناع أم كليهما معاً لحظة مرسومة ولجداول موقوت ، ولذلك رأينا ضرورة دراسة الاستراتيجيات السياسية للحركات الأسلامية وتحليل ومناقشة رؤاها تجاه الكثير من القضايا الداخلية والخارجية .(2)

أولاً : رؤية الحركات السياسية الاسلامية في تونس للتحول الديمقراطي :

برزت الحركات السياسية الإسلامية التونسية في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات، ومن بين أهم القوى السياسية التي برزت على الساحة السياسية قبل انتهاج عملية التحول الديمقراطي الحركة الإسلامية بقيادة راشد الغنوشي، و ساهم في بروزها العديد من العوامل الداخلية والخارجية.

(1) اعلية علياني ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 86-87 .
(2)راشد الغنوشي ، مقاربات في العلمانية والمجتم المدني ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 190 .

1 – عوامل بروز الحركة السياسية الاسلامية التونسية :

أ -العوامل الداخلية:

تتنوع العوامل الداخلية التي ساهمت في ظهور الحركات الإسلامية السياسية في تونس، فقد عانى الشعب التونسي من سياسة الاستعمار الفرنسي القائمة على طمس شخصيته وهويته العربية الإسلامية وكان يرى في تحقيق إستقلال الأرض تحقيقا لاستقلال الشخصية التونسية وعودتها إلى هويتها العربية والإسلامية .

لما تولى الرئيس الراحل **بورقيبة** الحكم في تونس كسر طموح الشعب التونسي في العودة إلى هويته العربية الإسلامية، حيث انتهج سياسة علمانية مناهضة لتعاليم الدين الإسلامي و عمل على تطبيقها من خلال تحجيم دور المؤسسة الدينية وجعلها مؤسسة دينية مجردة من أية سلطة وتابعة بشكل مباشر للنظام السياسي القائم في سبيل تأسيس وهيمنة الإيديولوجية الدستورية المتسمة بالعصرانية والتونسية [1] ، إلى جانب إصداره مجلة الأحوال الشخصية التي احتوت على أحكام لا تتناسب مع الشريعة الإسلامية مثل السماح للمرأة المسلمة بالزواج بغير المسلم وتكريسه قوانين وضعية علمانية والقضاء على المحاكم الشرعية، كما عمل **بورقيبة** على فصل تونس عن مجتمعها العربي والإسلامي من خلال التنظير لشخصية قومية تونسية في مقابل الشخصية العربية الإسلامية و الأمة التونسية كخطاب بديل للخطاب القومي العربي في الستينات [2].

نظرا لهذه السياسية العلمانية التي انتهجها بورقيبة ثار الصراع بينه وبين المؤسسة الدينية الزيتونية، وثار غضب القادة السياسيين التونسيين المتمسكين بالهوية الإسلامية والقومية العربية.

كما ساهم في ظهور الحركات الإسلامية السياسية في تونس تدهور الاقتصاد التونسي وفشل السياسات التنموية في السبعينات، ما أثار الكثير من المشاكل الاجتماعية منها انشار البطالة وتدهور المستوى المعيشي وانتشار الطبقية في أوساط الشعب التونسي.

---

(1) جمال باروت وآخرون ، مرجع سابق ، ص 775 ، 776 .

(2) نفس المرجع ، ص 776 .

إن معاناة الطبقة الوسطى والفقيرة في تونس جعلتها تؤيد الحركة السياسية الإسلامية التونسية، وتعتبر أكثر فئة مساندة لهذه الحركات صغار التجار والمتوسطين نظرا لأنها

تناضل ضد تحالف كبار القادة السياسيين والعسك ريين والأمنيين مع كبار التجار الذين يمتلكون احتكار التصدير والإستراد من الخارج، ومن ثم فإن أفراد هذه الفئة يدافعون عن مصالحهم الاقتصادية بانضمامهم إلى هذه الحركات [1] ، أهم عامل يساعد هذه الفئة على مساندة الحركات الإسلامية السياسية تمتعها بالاستقلال المادي عكس موظفي الدولة الذين لا يملكون الاستقلال لمعارضة سياسة الدولة لارتباطهم المادي بها كما تضم الطبقة الوسطى فئة المهمشين اجتماعيا، وتتسم هذه الفئة باستعدادها لاستخدام العنف ويرجع ذلك لمعاناتا من العديد من المشاكل الاجتماعية كالأمية والبطالة والفقر.

في ظل هذه الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة وجدت الجماهير التونسية ضالتها في خطاب الحركة الإسلامية حيث رأت بأنها البديل عن النظام البورقيبي القائم، حيث يقول راشد الغنوشي عن الحركة الإسلامية" إن الحركة الإسلامية في تونس قد ولدت وانتعشت على أنقاض الهزائم المتكررة التي منيت بها أيديولوجيات اليمين واليسار على كل من المستوى السياسي والاقتصادي مما أدى إلى استجابة الجماهير للتيار الديني الذي وجد قبولا لدى الجماهير، التي عانت من عدم المساواة الاجتماعية وتزايد الفروق بين الطبقات والبطالة" [2] .

إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها تونس في السبعينات ساهمت في هز شرعية النظام السياسي التونسي وتآكله واشتداد الصراع بين الحركة الشعبية والنقابية والنظام مع انتفاضة يناير 1978 ، هذا ما فتح المجال أمام الحركة الإسلامية السياسية لظهور واتساع قاعدتها الشعبية .

---

(1) رياض الصيداوي ، نحو فهم سوسيولوجي للحركات الإسلامية في الوطن العربي وقدرتها على التعبئة ، (26-05-2012) : http : // www.ahewar . org/debat/show.art.asp?aid=87665

(2) عصام عبد الوهاب محمد أيوب، مرجع سابق ، 156 .

ب -العوامل الخارجية:

هناك عوامل خارجية ساهمت في ظهور الحركات الإسلامية السياسية في تونس تمثلت في اتفاقية كامب دايفيد التي أثارت استهجان الدول العربية بما فيها تونس وساهمت في انتشار الحركات السياسية الإسلامية فيها، كما ساهم في انتشار هذه الحركات انتصار الثورة الإيرانية، التي أصبحت مثلا يحتذي به لدى الدول العربية بما فيها تونس وأثر على النشاط الأصولي التونسي الذي تحول من كونه أشبه بالحالم ليصبح أكثر تسييسا وراديكالية [1] .

بالإضافة إلى انتشار الصحوة الإسلامية في الدول العربية بما فيها تونس في الثمانيات نتيجة انتشار الكتب التي تأثر بها شباب تونس، و أثارت الرغبة لديه في تكوين دولة إسلامية تونسية.

إن العوامل الداخلية والخارجية السابقة الذكر ساهمت جميعا في ظهور الحركة الإسلامية السياسية بتونس عام 1970 ، والتي أسست في الأول جمعية ثقافية اجتماعية عقائدية تضم تيارات فكرية مختلفة(إخواني، سلفي صوفي)، وكانت السلطات التونسية غير منشغلة بعمل هذه الجمعية وتتفق معها في مواجهة تيار اليسار.

بدأت جمعية الحركة الإسلامية في ممارسة الدعوة في المساجد ثم انتقلت إلى الجامعات، وفي ظل احتدام الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في منتصف السبعينات وبروز الإتحاد العام التونسي كقوة معارضة لسلطة القائمة تأثرت الحركة الإسلامية وبدأت تهتم بالجانب السياسي، وساعدها في ذلك تراجع دور الحركة الشعبية والنقابية إثر حملة اعتقالات قادها النظام القائم آنذاك بعد انتفاضة يناير 1978 .

---

(1) عبد اللطيف محمد الهرماسي ، الدولة والتنمية في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره ، ص ، 199 .

مما فتح المجال أمام الحركة الإسلامية لاستغلال الوضع وترديد شعارات مناهضة لسلطة جعلتها تكتسب شعبية لدى فئات اجتماعية مختلفة.

وإثر اختيار قادة من الحركة الإسلامية التحول نحو العمل السياسي برزت عدة صراعات داخلها أدت إلى انشقاقها إلى تيارات عديدة منها الحركات السلفية المتطرفة، جماعة المسلمين وحزب التحرير الإسلامي والجهاد الإسلامي، وتبنت هذه الأخيرة العنف والعمل السري، و منها" حركة التبليغ" "الجماعة الإسلامية"و"الإسلاميين التقدميين "تحت زعامة النيفر وهم تيار إسلامي عقلاني طالب بالقيام بثورة ثقافية لإعادة بناء وعي المجتمع وأن تتم بعد ذلك عملية إعادة هيكلة المجتمع [1] .

عند إعلان الرئيس **بورقيبة** فتحه لباب التعددية الحزبية قدمت الحركة طلبا للحصول على التأشيرة القانونية لتصبح حزبا سياسيا معتمدا في 1981 ، وكانت من بين مطالبها إجراء استفتاء حول مجلة الأحوال الشخصية قدردت السلطة عليها باعتقال قادتها وتقديمهم للمحاكمة بتهمة النيل من كرامة الرئيس والانتماء إلى جماعة غير مرخص لها وتوزيع منشورات معادية لسلطة والارتباط بجهات أجنبية وغيرها.

وفي 1984 قام النظام التونسي بإطلاق سراح معتقلين إسلاميين من بينهم **راشد الغنوشي** رئيس الحركة و**عبد الفتاح مورو** الأمين العام لها، وقد استمرت الحركة في عملها السري من خلال تبني ازدواجية الخطاب السري والعلني، ودعت الحركة إلى التخلص من النظام المستبد وإقامة دولة إسلامية تحكمها أحكام الشريعة الإسلامية، هذه الأفكار ستقود الحركة من جديد إلى المواجهة مع السلطة التي رفضت منحها الاعتراف القانوني.

---

(1) مأمون كيوان، الحركة الإسلامية التونسية وثورة الياسمين الشعبية النشأة والمسار والدور المأمول (26-05-2012):
http://www.alhiwaraldini.com/Portal/Cultcure/Arabic/CategoryID/16041/CaseID/106794/71243.aspx

عقدت الحركة مؤتمر عام سري عرف باسم المنار في 06 جويلية 1986 وتم المصادقة فيه على وثيقة" الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الإسلامي "وعلى خطة لتحضير المواجهة مع النظام القائم من خلال ثلاث مراحل أساسية، أولها مرحلة البلاغ والتعريف بالنفس والفكرة، وثانيها إعداد البديل من إطارات وإعداد نمط الحكم الإسلامي، ثم تأتى المرحلة الثالثة والأخيرة سميت بمرحلة التمكين والمقصود بها قلب الحكم بالبلاد [1] ، وقد تمكنت قوات الأمن من اكتشاف هذا المؤتمر واعتقال قادة الحركة منهم **راشد الغنوشي**، وفي هذه الفترة اتسمت علاقة الحركة مع النظام بالمواجهات العنيفة نتيجة الإضرابات والتظاهرات بين نشطاء الحركة خاصة الطلاب مع قوات الأمن، و تأزم الوضع لدرجة إصدار السلطة عام 1987 حكم الإعدام على سبعة أشخاص من أعضاء الحركة وبالأعمال الشاقة مدى الحياة على كل من **راشد الغنوشي** و**فاضل بلدي** تحت طائل تم تتمثل في القيام بأعمال تمس بيبة الدولة والتحريض على استخدام القوة والقيام بالقتل وجمع الأسلحة والمساس بكرامة الرئيس والحكومة، بالإضافة إلى توزيع مناشير تحريضية .

إثر تولى **زين العابدين** الحكم في 1987/11/07 تبني مجموعة تعديلات دستورية وسياسية لتكريس الديمقراطية منها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فيهم الإسلاميين منهم **راشد الغنوشي** في ماي 1988 والسماح بعودة العديد من المنفيين من الخارج وإصدار قانون جديد للأحزاب السياسية وغيرها [2].

ساندت حركة الاتجاه الإسلامي بيان 07 نوفمبر 1987 وقامت بتعبئة أنصارها لمساندة **زين العابدين**، حيث قال **الغنوشي**" لقد بدد تغيير السابع من نوفمبر كابوسا كبيرا وثقيلا عن تونس وفسح آفاقا رحبة جيدة ومبشرة وواعدة بآمال وخيرات كثيرة.بينما كان الوضع قبل ذلك في حالة انسداد شديد وعلى حافة هاوية خطيرة .

---

(1) اعليه علاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 183 .

(2) زهير المظفر ، جمهورية الغد ، الأسس والأبعاد ، تونس ، ط2، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، 2002 ، ص 23 .

وإنني أقدر أن بيان التغيير وهو الوثيقة الأساسية التي تحكم الوضع القائم اليوم وتوجه جملة السياسات الحالية يتضمن عناصر أساسية كانت كل القوى السياسية في البلاد والإتجاه الإسلامي من بينها قد ناضلت من أجلها " [1] ، ومن جهة أخرى قام الرئيس **زين العابدين** بالقيام بأعمال تبين حسن نيته اتجاه الحركات الإسلامية من خلال رفع شعار إعادة الاعتبار للهوية الإسلامية والعربية وإعادة مكانة تونس العربية.

غير أن النظام الجديد بقيادة **زين العابدين** امتنع عن منح حزب النهضة الترخيص القانوني و علل ذلك الرئيس **زين العابدين** بأن القانون الخاص بتأسيس الأحزاب يحضر عليه القيام على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو منطقي فضلا عن أن البند السابع من قانون الأحزاب ينص صراحة على ضرورة نقاوة أعضاء الحزب المزمع إقامته من أي أحكام قضائية ، إلى جانب هذه الأسباب القانونية عللت السلطة موقفها من قضية منح حزب النهضة لترخيص القانوني بأسباب سياسية بالدرجة الأولى ومنها الموقف الغامض لحركة النهضة من شرعية الدولة المدنية في تونس [2] .

مما سبق يتضح أن النظام السياسي التونسي الجديد قد أخذ بسياسة مزدوجة يختلف فيها خطابه السياسي عن ممارساته الواقعية اتجاه الحركات السياسية الإسلامية، حيث استخدم النظام لمواجهتها سياسات متعددة.

2- وصول الحركات السياسية الإسلامية للسلطة في2011 :

استمر حزب النهضة في عمله السلمي الداعي إلى تكريس واحترام مبادئ الديمقراطية، إلا أن نظام زين العابدين رفض منحه التأشيرة القانونية، ولما نجحت الثورة التونسية وانهيار نظام زين العابدين برزت على الساحة السياسية العديد من الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب سياسية ذات توجه إسلامي حصلت على التأشيرة القانونية منها حركة النهضة في مارس 2011 ، الحركة الوطنية للعدالة والتنمية، الحزب السني التونسي، حزب العدل والتنمية و حزب الإصلاح .

---

(1) أعلية علياني مرجع سبق ذكره ، ص ، 188 .

(2) توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص ، 300 .

شاركت في انتخابات المجلس التأسيسي عدد من الأح زاب السياسية ذات التوجه الإسلامي، و أسفرت نتائج الانتخابات على فوز حزب النهضة بالمرتبة الأولى ب 98 مقعدا، و عبر هذا الفوز الذي حققته النهضة عن رسالة واضحة من الشعب التونسي عن رغبته في إحداث القطيعة مع النظام السابق وإعطاء الفرصة للتيار الإسلامي السياسي في تونس لممارسة العمل السياسي وتحقيق أهدافه على أرض الواقع.

ما يمكن قوله في الأخير أن الحركة الإسلامية التونسية بزعامة **راشد الغنوشي** تسعى لإيجاد رؤية سياسية إسلامية ملائمة للبيئة التونسية وتطوراتها السياسية والاجتماعية .

3- المؤسسة العسكرية التونسية والتحول الديمقراطي :

يختلف دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي من دولة إلى أخرى، ففي تونس يتسم الجيش التونسي بضعف تواجده على المستوى السياسي والإجتماعي، فقد عمل الرئيس **بورقيبة** اثر الانقلاب الذي قاده الضابط **لزهر الشريطي** في 1962 على تهميش الجيش وتحديد عدده وعتاده و تقييد عمله وفرض رقابة الأمن الداخلي عليه.

عرف الجيش التونسي اهتماما أكبر به في السبعينات والثمانينات نظرا للتهديدات الإقليمية والخارجية التي كانت تهدد البلاد خاصة من قبل نظام **القذافي** لدعمه للمعارضة التونسية بقيادة **صالح بن يوسف** وغيرها ومن الناحية الداخلية شارك الجيش ق وات الأمن عمليات قمع المتظاهرين في عام 1978 بعد فشل قوات الأمن الداخلي في مواجهة الاحتجاجات الاجتماعية التي قادها الإتحاد العام التونسي للشغل ما أنتج العديد من الضحايا، كما شارك الجيش في قمع الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها تونس في الثمانينات (1981 – 1984) .

ساند الجيش التونسي الإنقلاب الذي قام به **زين العابدين** في 7 نوفمبر 1989 ، لكن سرعان ما تبين أن **زين العابدين** يستمر في تطبيق سياسة **بورقيبة** التهميشية والإقصائية اتجاه الجيش عبر تطبيق وصفة" الوقاية خير من العلاج" من خلال اتهام

بعض الضباط بالانتماء للتيار الإسلامي وآخرون بالتخطيط للانقلاب على السلطة وآخرون بالسجن و الإقامة الج برية وفئة أخرى من الضباط فرض عليها التقاعد الإجباري، بالإضافة إلى الحد من ميزانية وزارة الدفاع، بالمقابل حول **زين العابدين** تونس إلى دولة بوليسية ترتكز على جهاز الأمن والشرطة السرية لملاحقة الناشطين النقابين والسياسيين.

ثانياً : الحركات الإسلامية السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر :

انتهج الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة تجهيل الشعب ومنعه من التعليم وحفظ القرآن وممارسة شعائره الدينية بهدف طمس هويته الإسلامية العربية، هذه السياسة مثلت دافعا قويا للشعب الجزائري لانتهاج الكفاح المسلح لمواجهة الاستعمار الفرنسي وتحرير البلاد.

إثر الاستقلال استعمل النظام السياسي الجزائري الإسلام كمؤشر لشرعيته، ففي السنوات الأولى في فترة حكم **بن بلة** كان الخطاب السياسي والإيديولوجي الرسمي دينيا، ولما تولى الرئيس **هواري بومدين** الحكم انتهج إزدواجية الخطاب وأصبح الخطاب أكثر تجانسا واستقلالية قائما من حيث التصور على التوفيق بين الإسلام والإشتراكية وفي الممارسة على العمل لبناء اشتراكية جنبا إلى جنب مع تقوية الطابع الديني للدولة، وهي محاولة من نظام **بومدين** لتوسيع قاعدته الاجتماعية [1] .

في ظل استعمال النظام الجزائري بعد الاستقلال الإسلام كمؤشر لشرعيته برز التيار الإسلامي من خلال جمعيات تتبني الخطاب الديني، وفي السبعينات تطورت الحركات الإسلامية وأصبحت حركات سياسية إسلامية.

أ / عوامل بروز الحركات السياسية الإسلامية في الجزائر :

تتنوع العوامل التي ساهمت في بروز الحركات السياسية الاسلامية في الجزائر بين عوامل داخلية وأخري خارجية وسنتناولها كما يلي:

---

(1) أحمد عياشي ، الاسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص ، مرجع سبق ذكره، ص، 71 – 72 .

1-العوامل الداخلية:

تتنوع العوامل الداخلية التي دفعت إلى بروز الحركات الإسلامية السياسية في الجزائر وأهمها فشل السياسية الاقتصادية وانعكاسها سلبا على الجانب الاجتماعي، حيث ارتفع المستوى المعيشي وأسعار السلع وانتشرت البطالة في أوساط الشعب خاصة الشباب ذو الشهادات العليا، كما انتشرت ظاهرة التفاوت الطبقي وتوسعت طبقة الفقراء أمام تمتع الطبقة الأرستقراطية الحضرية بالنفوذ السياسي والاقتصادي، هذه العوامل مجتمعة جعلت المواطنين الجزائريين يقومون بأعمال عنف تعبيرا عن سخطهم عن الحرمان الذي يعانون منه وينجذبون إلى الحلول المقترحة من التيار الإسلامي، الذي وظف العامل الديني الحاضر في نفوس الشعب الجزائري لاستقطاب قاعدته الشعبية.

كما أثرت الأزمة الاقتصادية على الجانب الإجتماعي أثرت على الجانب السياسي حيث اهتزت وضعفت شرعية النظام السياسي الجزائري لعجزه على تلبية مطالب الشعب، هذه الأزمة المتعددة فتحت أمام خطاب الحركات الإسلامية السياسية الجزائرية التي تمكنت من استقطاب الجماهير خاصة الشباب الذين يشكلون الاحتياط الأكبر الذي يزود الجناح الأكثر تطرفاً للحركات الإسلامية التي استخدمت السلاح [1]

.

ما زاد من مساعدة انتشار الحركات السياسية الإسلامية في الجزائر تنظيم زعمائها الحلقات المسجدية التي استغلوها في نشر أفكارهم في ظل انتشار المساجد في الجامعات والثانويات، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات التي ساهمت في نشر أفكار الحركات الإسلامية السياسية، فقد عرفت فترة (1968 – 1969) نشاطا كبيرا في الجامعة اثر الملتقيين الذي نظمهما **مالك بن نبي** الأول في 24 ديسمبر 1968 والثاني في شهر جويلية 1969 .

(1) رياض الصيداوي ، نحو فهم سوسيولوجي للحركات الإسلامية في الوطن العربي وقدرتها على التعبئة ، (2012-05-26) : http : // www.ahewar . org/debat/show.art.asp?aid=87665

وقد حظر هذه الملتقيات العديد من المفكرين من تيارات إسلامية مختلفة، كما أنشأ في ديسمبر 1968 مسجد الجامعة المركزية بتشجيع من المفكر **مالك بن نبي** وأصبح مكانا للتجمع والدعوة وانتعش مع دخول المثقف والمفرنس الذي حاول إعطاء مفهوم وتصور جزائري للإسلام السياسي، وقد عرف هذا التيار باسم " الجزأرة"، و هو التيار الذي دخل في صراع مفتوح مع اليسار المتواجد بالجامعة [1]

بالإضافة إلى العوامل السابقة انتشرت صحوة إسلامية في فترة الثمانينات نتيجة انتشار كتب العديد من المفكرين الإسلاميين مثل كتب السيد **قطب** و**يوسف القرضاوي** و**محمد الغزالي** و**حسن البنا** وغيرهم، وتأثر بهذه الكتب الشباب الجزائري وأثارت لديهم الرغبة في التغيير لتكوين دولة إسلامية في الجزائر.

2-العوامل الخارجية :

دفعت مجموعة من العوامل الخارجية الى ظهور الحركات السياسية الاسلامية في الجزائر، ونقسمها إلى عوامل إقليمية وأخرى دولية.

أولا - العوامل الإقليمية:

أ-**نكسة** : **1967** مثلت نكسة للإيديولوجية الناصرية الاشتراكية العربية الوحدوية، التي قامت بعدها العديد من النظم العربية بالاعتراف بإسرائيل، مما ساهم في عودة الإسلام السياسي و ظهور الحركات الإسلامية السياسية الرافضة لسياسة التطبيع مع إسرائيل .

ب-مجزرة حماة : جرت في عهد حافظ الأسد في (1972) ضد حركة الإخوان المسلمين [2] .

ج - اتفاقية كامب دايفيد: ساهمت هذه الاتفاقية في نشر الحركات الإسلامية السياسية في الدول العربية منها الجزائر، حيث نشأت حركة الإخوان المسلمين التي امتد تأثيرها إلى الجزائر، فقد دافع **حسن البنا** على مجموعة من الأفكار التي أيقظت الشعور الديني لدي المسلمين كحديثه على أرض النبوات وأرض الإسراء والمعراج و أرض فلسطين والخطر اليهودي .

---

(1) حنفيبي هلايلي ، الحركة الإسلامية في الجزائر قراءة في ثلاثية الدعوة ، العمل السياسي ، العنف المسلح (05 – 09 – 2012)
http : // www.aljamaa.info/vb/showthread . Php ? p = 47132

(2) نفس المرجع .

الذي يتربص بها في الوقت الذي كان الكثيرون من زعماء العرب والمسلمين في غفلة عن المؤامرة الكبرى التي تبيت لأولى القبلتين [1] .

2 - الدوافع الدولية :

أ - **الثورة الإيرانية :** تعتبر الثورة الإيرانية من أهم أسباب انتشار التيار الإسلامي السياسي في الجزائر، حيث يذكر الزعيم الماركسي الجزائري **هاشمي الشريف** دور نجاح ثورة الخميني فيقول" مثلت هذه الفرصة الثمينة بالنسبة إلى الأصولية على الصعيد الوطني ظرفاً عالمياً جيداً حتى تنطلق مستفيدة منه .... " [2] ، وقد نقلت هذه الثورة مطالب التيار الإسلامي من الرد ومطالبة السلطة بالتزام شرع الله إلى موقع المبادرة وبالتالي المطالبة بالسلطة [3] ، وقد انتشرت أفكار هذه الثورة بين الشباب المسلم بما فيهم الشباب الجزائري، حيث برزت العديد من المظاهر الإسلامية بينهم كانتشار الحجاب، واللحي.

ب- حرب أفغانستان : شارك الكثير من الجزائريين في حرب أفغانستان ضد أمريكا، وعادوا في أواخر الثمانينات اثر الإنفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر، فستغلوا الفرصة لتكوين تنظيماتهم هدفها تكوين دولة اسلامية في الجزائر .

3 - الحركات الإسلامية السياسية في الجزائر :

تأسست أول جمعية إسلامية في الجزائر بعد الاستقلال في فيفري 1963 باسم جمعية القيم وتمحور عملها على مواجهة الإسلام الرسمي والاشتراكية والتيار اليساري، وفي ظل تغيرات البيئة الخارجية وما حققته الثورة الإيرانية اتفقت حركات الدعوة الإسلامية في الجزائر على ضرورة توحيد العمل، فتم عقد مؤتمر عام 1979 وضم الإتجاه الإخواني و السلفي"الإصلاحي" و" الصوفي"، ومنذ 1980 توسع عمل هذه الحركات الدعوية من الجامعة إلى الشارع في ظل انتهاج النظام السياسي لسياسة انفتاحية سمحت بفتح الطريق أمام الإسلاميين لجذب الفئات الشعبية [4] .

---

(1) أسباب نشأة الحركة الإسلامية نموذج جماعة العدل والإحسان ، (2012/09/05)
http : // www.aljamaa.info/vb/showthread . Php ? p = 47132

(2) رياض الصيداوي ، نحو فهم سوسيولوجي للحركات الإسلامية في الوطن العربي وقدرتها على التعبئة ، (26-05-2012) :
http : // www.ahewar . org/debat/show.art.asp?aid=8766

(3) عبد الكريم عبدلاني ، مرجع سابق ، ص 210 .

(4) صلاح الصاوي ، التعدية السياسية في الدولة الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

وقد تزامن ذلك مع عودة الجزائريين الذين جاهدوا في أفغانستان متأثرين بثقافة الجهاد، والذين طالبوا بإنشاء هياكل تطبق الشريعة الإسلامية واتموا النظام الجزائري بالإلحاد .

بعد فتح النظام السياسي الجزائري للتعددية الحزبية في 1989 حصل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ترخيصه القانوني كأول حزب سياسي ذو توجه إسلامي جزائري في 06 سبتمبر 1989 ، وقد بدأ عمله السياسي من خلال تصريح جريدة (المنقذ) لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ" نحن لسنا تيارا، إنما نحن حقيقة تاريخية، الدولة الإسلامية التي ستنشأ في الجزائر، ستكون دولة التاريخ" [1] .

تحتوى الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ثلاث اتجاهات تتمثل في التيار المعتدل الإصلاحي بزعامة **عباس مداني** والذي يدعو للقيام بثورة إسلامية بأسلوب برغماتي، والتيار المتشدد تحت زعامة **علي بالحاج** ويمثل الأغلبية وأخيرا تيار الجزأرة الذي يرى بضرورة بناء دولة إسلامية تتماشى مع البيئة الجزائرية ومن زعماء هذا الاتجاه **عبد القادر حشاني**.

بعد حصول حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الترخيص القانوني حصلت مجموعة من الأحزاب الإسلامية الأخرى على الإعتراف القانوني مثل حزب حركة مجتمع السلم و حركة النهضة و المستقلين، اتسمت هذه الحركات الإسلامية السياسية بتواجد العديد من النزاعات داخلها، وهي النزعة الإسلامية الراديكالية والنزعة المعتدلة ونزعة المستقلين الإسلاميين من مثقفين ومفكرين، فضلا عن التيار الإسلامي المتفاهم مع النظام والمستوعب فيه [2] .

في 1990 نظمت أول انتخابات تعددية للبلديات والولايات أسفرت على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمرتبة الأولى، وخوفا منة تكرار نفس السيناريو في الانخابات التشريعية قام المجلس الشعبي الوطني بوضع قانون جديد لتقسيم الدوائر الانتخابية .

---

(1) حنفيي هلايلي، الحركة الإسلامية في الجزائر قراءة في ثلاثية الدعوة ،العمل السياسي ، العنف المسلح (05-09-2012) :
http : // www. Freemediawatch . org / majalah / document / docmajala3-270405 / Arabic / p %208%20.

(2) صلاح الصاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 68 .

قصد ترجيح الكفة لصالح جبهة التحرير الوطني، تم إجراء الدور الأول للانتخابات التعددية التشريعية الجزائرية في 26 ديسمبر 1991 و أسفرت نتائجها على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمرتبة الأولى ب 188 مقعدا ، ويرجع هذا الفوز إلى قدرتها على تعبئة الجماهير والتأثير فيهم خاصة لدى طبقة الفقراء إلى جانب قدرتها على التغلغل في وسط مؤسسات الدولة خاصة الجامعات، بالإضافة إلى اتسامها بكفاءة تنظيمية عالية [1] .

إن المتتبع لخطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يجد ازدواجية في رؤيتها لمضمون الديمقراطية فعباس المدني رأى بضرورة الاستفادة من الديمقراطية وما توفره من ضمان للحريات العامة وحرية الرأي وحرية التعبير والتجمع والتظاهر وغيرها، بينما عبر أحد أجنحة الجبهة عن عدائه للديمقراطية واصفا إياها بالكفر وأنه لا يمكن الاعتراف بها إلا كأداة لأخذ السلطة لتأسيس الدولة الإسلامية [2] ، وتحولت هذه المقولة إلى شعار يستخدم لمواجهة التيارات السياسية الإسلامية، حيث ير ى **على بلحاج** أن الديمقراطية طريق يؤدي إلى الانحلال الخلقي وهي من أسباب سقوط الحضارات ما دامت تفسح المجال لهذا الانحلال ، كما قال اثر نجاح حزب جبهة الإنقاذ بالانتخابات المحلية لعام 1990" الديمقراطية هي شعار يرفعه الديمقراطيون.والديمقراطيون هنا تعبير نضعه بين قوسين.إن الديمقراطية مفهوم غامض يزايد عليه الكثيرون (...) والمسألة هي أن نحدد النموذج السياسي الذي يمكن أن يمثل بديلا للنظام الحالي وإلا ففيم معارضتنا لهذا النظام ؟ إن النظام الحالي يزعم أنه ديمقراطي .و هو يطلق على نفسه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وهذا يدفعنا إلى التأكيد أن شعار الديمقراطية ليس سوى شعار خادع وأقرب إلى العبث"... [3] .

---

(1) هدى ميتكس ، الحركة الإسلامية في المغرب والمرجعية المشتركة مع النظام ،سلسلة بحوث سياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، العدد 88، نوفمبر 1994 ، ص28 .

(2) جمال باروت وآخرون ، مرجع سابق ، ص 709 .

(3) فرانسوا بورجا ، الإسلاميون والتحول الديمقراطي ...اقتراحات البحث(مداخلة في ندوة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسة ، القاهرة في 29 .سبتمبر 01 – أكتوبر1990) ، ص، 429 .

لقد دلت نتائج الانتخابات المحلية والدور الأول للانتخابات التشريعية عن رغبة الشعب الجزائري في التغيير الجذري للنظام ،وهذا ما رفضته المؤسسة العسكرية رفضا مطلقا، فقامت بالتدخل وإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية والضغط على الرئيس **الشاذلي بن جديد** لتقديم استقالته لفشله في ضمان الفوز لجبهة التحرير الوطني واستعداده لإقامة حكومة التعايش بينه وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع حصولها على الأكثرية المطلقة في البرلمان ، وقد قام الرئيس **شاذلي بن جديد** قبل تقديم استقالته بحل المجلس الشعبي الوطني [1] .

إن حالة تزامن شغور منصب رئيس الجمهورية بالاستقالة وشغور منصب المجلس الشعبي الوطني بالحل لم يتطرق إليها دستور 1989 ، لذلك دخلت الجزائر في مرحلة انتقالية سي تر ها مؤسسات انتقالية إلى غاية 1995 تاريخ بداية بناء أول مؤسسات دستورية جزائرية(انتخاب السيد **اليامين زروال** رئيسا للجمهورية) .

بعد توقيف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج انتخابات الدور الأول للتشريعات تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 04 مارس 1992 وتقديم قادتها المعروفين **عباس** مداني وعلى بلحاج إلى المحاكمة العسكرية ببليدة في 27 جوان 1992 [2] ، انتهجت مجموعة من التشكيلات المكونة للجبهة الإسلامية للإنقاذ أسلوب العنف لاسترداد حقها في الوصول إلى السلطة والذي أعطاه إياها الشعب من خلال صناديق الاقتراع، ومن بين هذه التشكيلات الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA) و تأسست سنة 1993بتحريض من الجزئريين بقيادة **محمد سعيد** واستهدف عملها المسلح كبار الضباط والسياسيين والفنانين والصحافيين، وهناك أيضا أصحاب النزعة التكفيرية بقيادة **الهاشمي سحنوني** وهي جماعة متطرفة أخرجت من دائرة الإسلام حتى قادة الجبهة أنفسهم **عباس مدني** و**علي بلحاج** فضلا عن باقي الشعب الجزائري [3] .

---

(1) محمد عمارة ، الصحوة الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ص 188 .
(2)عبد الاله بلقزير ، مرجع سبق ذكره ص، 99.
(3) جمال باروت ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص، 709 .

إلى جانب هؤلاء هناك الجماعة الجهادية وتهدف إلى إسقاط النظام القائم وتطبيق أحكام الشريعة ، وقد كون هذا التيار مجموعات مسلحة كالحركة الإسلامية المسلحة (1991 – 1994) ، والحركة من أجل الدولة الإسلامية (1991 – 1998) .

أما بالنسبة للأحزاب الإسلامية السياسية الأخرى فقد رفضت توقيف المسار الانتخابي ودعت إلى وقف استخدام العنف ودعت إلى المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى استخدام إستراتيجية المشاركة في السلطة من خلال البدأ بالمشاركة في مؤسسات المرحلة الانتقالية لإصباغها بالشرعية.

كان من الأجدر على المؤسسة العسكرية في الجزائر أن تحترم نتائج الصندوق وتسمح للجبهة الإسلامية باستلام السلطة لأنها مثلت كما قال رئيس الحكومة السابق أحمد غزالي إرادة الشعب في التغيير الجذري، خاصة مع قبول الرئيس شاذلي بن جديد التعايش مع برلمان وحكومة أغلبيته من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ مثل العديد من الدول العربية التي أصبحت فيها الحركات الإسلامية السياسية جزء من العملية السياسية، وقد رد قائلا الرئيس شاذلي بن جديد على عدد من قادة العرب الذين انتقدوه في فتحه المجال السياسي أما التيار الإسلامي " إن أنشطة حزب الإسلام السياسي خاضعة لقوانين محددة إذا احترمها لا نستطيع حظره، نحن مسلمون ويهمنا تشجيع الإسلام في مفهومه العادل ولا نريد تشجيع" الإسلام المنتحل "الذي يروج الأساطير والتطرف .وإذا كان البعض لا ينظر بعين الرضا إلى إعطاء المشروعية لهذا الحزب فهذا أمر يخصهم ... وفيما يخصنا فإنه لا يعقل أن نطبق الديمقراطية على الشيوعيين ونحرم منها التيار الذي يحبذ الانتماء الروحي .... لا يمكن للديمقراطية ... أن تكون انتقائية [1] .

4 : سياسة النظام السياسي الجزائري في مواجهة التيار الإسلامي السياسي :

استخدم النظام السياسي الجزائري أساليب متنوعة لمواجهة الحركات السياسية الإسلامية الجزائرية، تتراوح بين استخدام العنف والحل إلى أسلوب الاستقطاب وفتح باب المشاركة أمامها.

---

(1)عبد الله النفيسي، مرجع سبق ذكره ، ص 211 .

فبعد نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية التعددية الجزائرية في الدور الأول، رأى الجيش الجزائري بأن تسليم مقاليد الحكم للجبهة يمثل خطرا على تجربة التعددية الحزبية ومسار التحول الديمقراطي في البلاد فقام بالتدخل وإلغاء نتائج الانتخابات وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقال قادتها ونشاطاتها ، والضغط على الرئيس **شاذلي بن جديد** لتقديم استقالته واقتران ذلك مع حل للمجلس الشعبي الوطني في 1992/01/04 و تحويل المواجهة من الساحة السياسية إلى الساحة الأمنية و العسكرية [1] ، هذه القرارات جعلت البلاد تفقد مؤسساتها الدستورية التي تسيرها وتدخلها في مرحلة انتقالية تسيرها مؤسسات انتقالية.

كما أن قرار إيقاف المسار الانتخابي أدخل البلاد في دوامة عنف دامت عشرية كاملة بين الجيش والجبهة الإسلامية المسلحة التي انقسمت إلى الجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة، التي اتجهت إلى استخدام العنف كوسيلة وحيدة لاسترجاع حقها في السلطة خاصة بعد فشل السياسيين في إنجاح الحوار بين الطرفين لتجاوز الأزمة التي برزت فيها أولوية الحسم العسكري على السياسي.

من جهة أخرى سمح النظام السياسي الجزائري لأحزاب دينية أخرى للمشاركة في السلطة شرط احترام الحدود الحمراء التي يضعها، حيث سعى لإشراك حزب حركة مجتمع السلم في المؤسسات الانتقالية لصبغها بصبغة الشرعية واستخدامه كبديل عن جبهة الإنقاذ لسد الفراغ الذي تركته و جذب الجماهير المؤمنة بالخطاب الديني أثناء هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد رأت القيادة السياسية للخروج منها انتهاج أسلوب الحوار مع قادة الجبهة الإسلامية المنحلة والجناح المسلح فيها، وعرفت هذه السياسية بقانون الرحمة وهي سياسة أمنية قائمة على الرحمة والعفو والابتعاد عن الحقد لتجنب المزيد من الخسائر البشرية والمادية وحقن الدماء الجزائرية، حيث جاء في برنامج **اليامين زروال** للرئاسيات سنة 1995 قائلا" ليس من علامات الضعف أن تتحلى الأمة الجزائرية بالرحمة تجاه أبنائها الذين يعرفون كيف يتداركون أنفسهم

.

---

(1) عبد السلام ياسين ، العالم الاسلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

فالرحمة نابعة من قيمنا العريقة، و ترقيتها وتكريسها يستوقفان أيضا علمائنا وحكمائنا التقليدين ومثقفينا ووسائلنا الإعلامية ويتعين علينا كلنا الاضطلاع بها .

سمح تطبيق قانون الرحمة عودة العديد من التائبين إلى أحضان الوطن خاصة عندما تم إعلان الهدنة بين الجيش الإسلامي للإنقاذ والجيش الشعبي الوطني، واستكمال هذه الهدنة بإعلان جيش الإنقاذ عن توقيف عملياته الإرهابية في 1997/10/01 ، هذا ما جعل الجماعات التي كانت تتحدث عن شرعية العنف بسبب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية ل 26 ديسمبر 1991 تفقد ورقة تعبئة أساسية [1] .

رغم ما توصل إليه قانون الرحمة من نتائج ايجابية إلا انها كانت دون المستوى الذي يطمح إليه الرئيس **اليامين زروال** فقد تصاعدت العمليات الإرهابية أكثر وارتكبت جرائم ضد الإنسانية أكثر، ويمكن أن نرجع سبب هذا التطرف إلى رفض الجماعات الإرهابية لهذا القانون من جهة، وتملص السلطات من مسؤولياتها تجاه من سمو بالتائبين واختلال التسيير السياسي بسبب تطاحن الجماعات والهياكل الجهوية على أعلى مستويات القرار الوطني [2] .

لما تولى الحكم الرئيس **بوتفليقة** في 1999 طرح سياسة الوئام المدني التي تعتبر امتداد لسياسة الرحمة، حيث ركز في برنامجه الرئاسي لعام 1999 على أربع مسائل أساسية أولها استعادة السلم وإعادة الاستقرار السياسي وإخراج لجزائر من عزلتها وإحياء الاقتصاد الوطني ، وقد قال الرئيس **بوتفليقة** في أحد خطبه يوم 29 ماي 1999 " فما لشعبنا من إيمان عميق يقيم التسامح وحب الخير أتوجه رسميا إلى من عاد إلى الله والوطن و سواء السبيل، واوكد بصفة قاطعة أنني مستعد تمام الاستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ كل التدابير التي تخولهم العودة الكريمة إلى أحضان أمتهم في كنف احترام قوانين الجمهورية [3] .

(1) محي الدين عميمور ، الجزائر الحلم والكابوس ، الجزائر ، دار هومة 2003 ص، 88 .
(2) على زغدود ، الجمعيات ذات الطابع السياسي في الجزائر ، الجزائر ، بدون دار طبع 1993 ، ص، 199 .
(3) أحميدة عياشي ، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 128 .

صدر قانون الوئام المدني رقم 99 – 08 يوم 13 – 07 – 1999 ، وبعد شهرين طرح على الاستفتاء الشعبي عام يوم 16 سبتمبر 1999 ، ووافق عليه الشعب بأغلبية ساحقة في خطوة جديدة تأكد رغبة الشعب الجزائري في إنهاء الأزمة والخروج بالبلاد إلى بر الأمان .

وأهم ما حققته سياسة الوئام المدني عودة 6000 شخصا عائدا إلى سواء السبيل، وسمح بالإفراج عن آلاف المعتقلين [1] ، كما حقق هذا القانون حل الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالإضافة إلى انزلاق الآلاف من أعضاء الجماعة الإسلامية المسلحة المعروفة محليا ب "الجيا " " GiA " من الجبال و الجماعة السلفية للدعوة والجهاد ولم يبق خارج دائرة الوئام المدني سوى جماعتين هما الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال [2] .

واصل الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** العمل على حل الأزمة وتكريس الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد تعهد في العهدة الرئاسية الثانية بإخماد نار الفتنة في البلاد بالطرق السلمية وترقية الوئام المدني إلى وئام وطني وإقامة مصالحة وطنية ، بهدف استرجاع الثقة على مستوى الساحة السياسية وتحقيق التكامل بين التيارات المختلفة والتكافل بين مختلف شرائح المجتمع .

يعتبر مشروع ميثاق المصالحة الوطنية امتداد لسياسة الوئام المدني والذي يعتبر بدوره امتداد لسياسة الرحمة الذي سبقها وهذه السياسات بلورت تطلعات الشعب الجزائري في إعادة السلم والأمن على ربوع البلاد [3] ، فقد صرح **بوتفليقة** في خطاب له يوم 14/ 08 / 2005 إذا كانت السياسة هي فن الممكن فإن المصالحة الوطنية التي أدعوكم إليها ، هي المخرج الأمثل إن لم أقل الوحيد الذي تتيحه حاليا (وكررها ثلاث مرات) .

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصيلة العهدة الأولى لفخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة (الجزائر ، بدون جهة نشر ، 2004)، ص، 07 .

(2) نصر الدين الشريف، " المصالحة الوطنية متاعب وعقبات على الطريق ." جريدة النبأ بالجزائر ، عدد 419 ، من4 الى 15 مايو 2005، ص ،97 .

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الدولة ، ميثاق مساهمة من أجل مصالحة وطنية شاملة مخرج للأزمة(الجزائر، بدون جهة نشر، 2005)، ص، 03 .

كما أن النظام السياسي الجزائري سعى من خلال ميثاق السلم والمصالحة التركيز على البعد السياسي من خلال إبعاد ثوابت الأمة و إبعاد الهوية الوطنية بأبعادها المتنوعة عن التسييس، التي استغلتها أطراف مختلفة للحصول على مطامعهم السياسية مثل حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، من سلبيات ذلك تفكيك المجتمع الجزائري وخلق العنصرية بينهم، حيث يقول رئيس الجمهورية في خطاب له بالأوراسي ما يلي " إن الموضوع ليس موضوع زعامات، إنه موضوع شعب، موضوع وطن، موضوع سيادة وأمة، وهذه بلادنا نحن فيها جميعا صالح وغير صالح ومؤمن وغير مؤمن، كلنا شركاء في هذا الوطن...و هذا أمر يجب أن يكون مفهوما، فالجزائر وان كانت مسلمة، فان لكل أبنائها مهما كانت مشاربهم لهم فيها نصيب ومن حقهم أن يتكلموا، فالهدف من هذه المصالحة إنما هو تجميع الشعب الجزائري، كله دون استثناء و لا إقصاء في نطاق اختلاف الآراء السياسية، وكذلك في نطاق الوطن الواحد الذي هو فوق الجميع، وهي كذلك تجميع للشعب حول هويتنا الوطنية، التي لا تقبل التجزئة والتي لا تكون أبدا محل متاجرة، سوف نعمل جميعا من أجل مجد الإسلام ذلك أننا جميعا مسلمون، وسوف نعمل جميعا من أجل إشعاع الحضارة العربية الإسلامية، التي يعتبر شعبنا أحد صناعها وأحد المستفيدين منها، وترقية أمازيغيتنا وذلك لأننا جميعا أمازيغيون ومنذ فجر التاريخ" [1] .

من جهة أخرى استمر النظام السياسي الجزائري في جذب وفتح مجال المشاركة أمام التيارات السياسية الإسلامية المعتدلة والسماح لها بممارسة السلطة من خلال السماح لها بالمشاركة في العملية الانتخابية، حيث رشح محفوظ نحناح نفسه لرئاسيات 1995وفاز بالمرتبة الثانية بعد اليامين زروال، كما شارك التيار السياسي الإسلامي في رئاسيات 1999 من خلال المرشح جاب الله عبد الله، الذي تحصل على المرتبة الثالثة ب 3.95 بالمئة ، وتحصل على 05.02 % في الانتخابات الرئاسية لعام 2004 .

(1) السيد عبد العزيز بوتفليقة، خطاب إعلان الترشح لعهدة ثانية، الجزائر) فندق الأوراسي :(الأحد 01 محرم 1425 ، الموافق ل 22 فبراير 2004 .

كما شاركت أحزاب التيار الإسلامي في الجزائر في الانتخابات التشريعات لعام 1997بعد أن تأقلمت مع القانون العضوي للأحزاب لعام) 1997 حماس والنهضة (من خلال تغير إسمها و إلغاء المرجعية الدينية من برامجها وقد فاز حزب حمس بالمرتبة الثانية وحزب النهضة بالمرتبة الثالثة في هذه الانتخابات التشريعية، وهذا إن دل إنما يدل على تكريس سياسة التعايش بين التيار الإسلامي والدولة.

استمرت مشاركة أحزاب التيار الإسلامي في ممارسة السلطة ففي الانتخابات التشريعية لعام 2002 حصلت حركة الإصلاح الوطني 43 مقعدا وحركة مجتمع السلم 38 مقعدا، وفي الانتخابات التشريعية لعام 2007 فاز حزب حركة مجتمع السلم بالمرتبة الثالثة.

مما سبق نستنتج أن النظام السياسي الجزائري نجح في عملية استقطاب الحركات السياسية الإسلامية المعتدلة وجعلها تشارك في العملية السياسية وفي تحقيق الديمقراطية.

ثالثا : رؤية الحركات الاسلامية في المغرب :

رغم تمتع المؤسسة الملكية في المغرب بثقل ديني كبير إلا أنه لم يحل دون ظهور الحركات السياسية الإسلامية والتسلل في المجتمع المغربي في عملية محاكة لغيرها من حركات الإسلام السياسي في البلدان العربية.

تنقسم الجمعيات الدينية الموجودة على الساحة المغربية إلى نوعين يتمثل النوع الأول في الجمعيات الدينية العلنية القانونية وتدعوا إلى الرجوع إلى السلوك السلفي الصالح وليست لها أهداف سياسية كجماعة التبليغ، أما النوع الثاني فيتمثل في جماعات الإسلام السياسي، وبدأت نشأتا في السبعينات وتعمل بصورة سرية وتختلف في هدفها وأسلوبها عن الجمعيات الدينية الأخرى وتدعوا إلى إنشاء دولة إسلامية ولا تستعمل أسلوب العنف والجهاد المسلح في دعوتها لأنها تراه يهدد استقرار المجتمع وهذا ما يميزها عن غيرها من الجماعات السياسية الإسلامية في البلدان العربية، وقد

ساهمت في نشأة هذه الجماعات السياسية الإسلامية مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية .

أولا : عوامل بروز الحركات السياسية الإسلامية المغربية.

1- العوامل الداخلية:

أهم العوامل الداخلية التي ساهمت في ظهور ا لحركات السياسية الإسلامية المغربية فشل السياسية الليبرالية التي انتهجها النظام السياسي المغربي في تحقيق التنمية، مما سبب أزمة اقتصادية واجتماعية خلقت نوعا من عدم الاستقرار الداخلي في المغرب وأدت إلى ظهور تفاوت طبقي تلاشت فيه الطبقة الوسطى أمام الطبقة الأرستقراطية الحضرية المتمتعة بالنفوذ السياسي والاقتصادي أمام توسع طبقة الفقراء، هذه الظروف دفعت قطاعات كبيرة من المجتمع المغربي للقيام بأعمال عنف تعبيرا عن سخطها عن الحرمان الذي تعاني منه و تنجذب إلى الحلول المقترحة من التيار الإسلامي التي توظف العامل الديني وهو العنصر الحاضر في وجدان ونفوس الشعب المغربي [1] .

كما ساهمت الأزمات السياسية التي عانى منها النظام المغربي في فترة السبعينات في بروز التيار السياسي الإسلامي المعارض خاصة بعد حملة الاعتقالات التي تبناها النظام إثر عمليات الانقلاب الفاشلة التي تعرض لها النظام في عام 71 ، 72 ، 73 هذا ما بث الشك في شرعية المؤسسة الملكية المغربية، كما أن معاناة النظام السياسي المغربي في تلك الفترة من فراغ سياسي نتيجة ضعف المعارضة مجال للتيارات الإسلامية السياسية المغربية للانتشار داخل المجتمع المغربي خاصة فئة الشباب والطلاب خاصة .

---

(1) أماني قنديل ، التطور العالمي والأقليمي لمفهوم حقوق الانسان ، وانعكاساته على المنظمات الاهلية دراسات حالة مصر والجزائر والمغرب منذ التسعينات رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة 2011 ، ص ، 240 .

ب– العوامل الخارجية.

ساهمت مجموعة من العوامل الخارجية في بروز الحركات السياسية الإسلامية من أهمها نجاح الثورة الإيرانية التي أصبحت مثلا يختذى به في وصول الحركات الإسلامية السياسية الى الحكم، كما ساهمت حرب الخليج الثانية انتهاء الحرب الباردة وتبوأ الولايات المتحدة الأمريكية للزعامة العالمية في بروز الحركات الإسلامية السياسية، بالإضافة إلى مشاركة الشباب المغربي في الجهاد بأفغانستان (ديسمبر 1979)، حيث لما عاد الشباب المغربي من أفغانستان بعد مشاركته في الحرب عمل على تكوين جماعات إسلامية تعلن الجهاد ضد أنظمة حكمهم، وقد ساهمت في دفعهم لذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة خاصة انتشار البطالة، بالإضافة إلى انتشار أفكار المدرسة الإخوانية وقدرتها على التأثير في نفوس الشباب المغربي خاصة في الجانب الديني.

ثانيا : أهم الجماعات السياسية الإسلامية المغربية.

سعت الحركات الإسلامية السياسية المغربية إلى إقامة الدولة الإسلامية من خلال العمل على اختراق المجال السياسي والديني للملك، والعمل على محاصرة مفهوم السلطة السياسية عن التصور الرسمي الإسلامي، والتمادي في انتقاد ممارسات النظام لاستدراجه نحو دائرة العنف وأعمال القمع مما يعرضه للانتقاد من قبل عناصر المعارضة وخصومه السياسيين [1] .

بالإضافة إلى استخدام ا لحركات السياسية الإسلامية المغربية الخطاب اليساري لاستقطاب العناصر اليسارية التي نجح النظام في إضعاف خطابها ، واستخدامها لخطاب ينادى الشعب بضرورة التغيير والقضاء على الأمراض الاجتماعية المتفشية من محسوبية ورشوة ومحاباة وغيرها، ومن أهم الجماعات السياسية الإسلامية المغربية ما يلي:

(1) اماني قنديل ، مرجع سبق ذكره ، ص 242 .

1 - **منظمة الشبيبة الإسلامية:**

تعتبر أول تعبير عن التيار الإسلامي في المغرب، و تأسست في 1969 تحت قيادة **عبد الكريم مطيع** وقد حصلت على ترخيص قانوني لتكوين جمعية ثقافية إسلامية في 1972، وأهم أهدافها المساهمة في البناء الاجتماعي بواسطة تطبيق منهج الله [1].

استهدفت هذه المنظمة بأعمالها التيار اللاّئكي وهذه النقطة التي اتفقت السلطة فيها مع هذه المنظمة، وقد احتوت هذه الجماعة على جناحين واحد دعوى والآخر جهادي، هذا الأخير مارست به هذه المنظمة أسلوب العنف المسلح والاغتيال والتفجيرات، ورفعت شعارات عدائية ضد النظام السياسي المغربي والدعوة لإسقاطه وإقامة دولة إسلامية، وفي مواجهة هذه الحركة قام النظام المغربي باستخدام العنف واعتقال عناصرها وفي الأخير حضر نشاطها في الثمانينات.

2 - **جماعة العدل والإحسان:**

أنشأت تحت قيادة **عبد السلام ياسين** صاحب الرسالة الشهيرة " الإسلام أو الطوفان" (1974) [2] ، فيها الملك إلى إعادة النظر في نهجة العام، و يرجع **محمد ضريف** ظهور جماعة العدل والإحسان بالمغرب كنتيجة لتفاعل نجاح الثورة الخمينية في إيران والتناقضات التي طالت جسم العلماء في المغرب [3] .

تهدف هذه الجمعية إلى محاربة الافتراءات والمغالطات الدنية والقضاء على السلوكيات الغريبة التي لا تتفق مع القيم والتقاليد الدينية الإسلامية [4]، لكن في ظل الاعتراف بشرعية الملك وتقديم الانتقاد لأعمال النظام و مطالبته بفتح المجال للمشاركة في السلطة وتطبيق الشريعة الإسلامية وتقليص القوانين الوضعية والدعوة

---

(1) هدى ميتكس، الحركة الإسلامية في المغرب والمرجعية المشتركة مع النظام ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 199 .
(2) عبد الحكيم أبو اللوز ، الحركات الإسلامية في المغرب (1971 – 2004) (ط 1؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، 2009 ، ص، 393 .
(3) أسباب نشأة الحركة الإسلامية نموذج جماعة العدل والإحسان،– (09-2012)) :
http://www.aljamaa.info/vb/showthread.php?p=47132
(4) عبد الحكيم ابو اللوز ، مرجع سبق ذكره ، ص، 400.

إلى قامة اقتصاد إسلامي يرتكز على البواعث الدينية والأخلاقية مع التركيز على إشاعة العدالة الاجتماعية بما يتوافق مع روح الدين وفلسفته [1] .تتخذ هذه الجماعة

موقفا ساخطا مناهضا لفئة العلماء في المغرب و تتهمهم بمشاركة النظام في أعماله دون توجيه النقد له.

3 - **حركة المجاهدين:**

تأسست في 1970 تحت قيادة **عبد العزيز النعماني**، وتعتبر من أكثر الحركات الإسلامية تطرفا في المغرب و تشكلت بسرية وترتكز أفكارها على نشر العنف والرغبة بالإطاحة بالنظام الملكي وإقامة جمهورية على النمط الإيراني [2] ، هذا ما جعل النظام يعتقل أعضائها ويقدمهم للمحاكمة.

4 - **حركة الإصلاح و التجديد " الجماعة الإسلامية."**

تأسست في 1983 من قبل مجموعة من الأعضاء المنفصلين عن جمعية الشبيبة الإسلامية ، وتهدف هذه الجمعية إلى نشر التعاليم والقيم الإسلامية والدعوة لها بالحكمة الحسنة والموعظة، وقد غيرت اسمها إلى" التوحيد والإصلاح " بعد توحدها مع " رابطة المستقبل العربي "في عام1996 .

اعترفت هذه الحركة بمقومات الدولة (الإسلام، الوحدة الترابية، وحدة المذهب، اللغة العربية، المؤسسات الشرعية)،كما اعترفت بالشرعية الدينية للنظام الملكي وبأصالته التاريخية وبمقدسات البلاد ومقوماتها كما حددها الملك وهي الإسلام ،وحدة المذهب ، الملكية الدستورية ،الوحدة الترابية واللغة العربية، وبالمؤسسات الشرعية وبدورها وبواجبها في القيام بالدعوة والإصلاح والتجديد، وخاصة العلماء ووزراء الأوقاف والمجالس العلمية [3]

---

(1) عبد الحكيم بن شماش ، "مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب"، مجلة المستقبل العربي، مارس 2006 ، العدد 325 ، السنة 28 ، ص، 46 .

(2) أحمد ثابت ، التحول الديمقراطي في المغرب ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1998 ، ص، 180 .

(3) جمال باروت وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص،873 .

تقدمت حركة التوحيد والإصلاح في سنة 1992 للحصول على ترخيص قانوني لتكوين حزب سياسي إلا أن السلطة المغربية واجهت هذا الطلب بالرفض، فقام

أعضاء من هذه الجماعة بالالتحاق بصفوف" الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية "بقيادة عبد الكريم الخطيب الذي غير اسمه إلى حزب التنمية والعدالة.

مما سبق نخلص أن الحركات الإسلامية السياسية المغربية انطلقت من التقاليد المغربية والدعوة لإقامة دولة إسلامية، غير أن كل منها انتهج أسلوب معين لتحقيق هدفها.

ثالثا:خصائص الحركة الإسلامية السياسية المغربية.

تتسم الحركات السياسية الإسلامية المغربية بمجموعة من الخصائص وهي:

1- يرتكز نشاط الحركات الإسلامية السياسية المغربية في المدن الكبرى كالرباط، نتيجة سيطرة الملك على القرى ما جعل الريف بمعزل عن تأثيرات التيارات الدينية التي استندت إلى المناطق الحضرية دون غيرها [1] .

2-إن الحركات الإسلامية السياسية المغربية تختلف في الفكر وأسلوب العمل فيما بينها، فمنها من انتهج أسلوبا سلميا لنشر أفكاره وتحقيق أهدافه كجماعة العدل والإحسان، وهناك من اتخذ أسلوبا ثوريا متشددا مثل الشبيبة الإسلامية.

3- لم تتصاعد المواجهة بين النظام المغربي والحركات الإسلامية السياسية المغربية إلى درجة ما حدث في الجزائر حيث لم تحقق هذه الحركات في المغرب قاعدة شعبية تسمح لها بالدخول في مواجهة مع النظام المغربي.

رابعاً : أسلوب النظام المغربي في التعامل مع التيارات الإسلامية المغربية

استفاد النظام السياسي المغربي من الأحداث التي جرت في الجزائر وتونس لمواجهة التيارات الإسلامية بها ، وواجه النظام المغربي هذه التيارات من خلال :

(1) هدى ميتكس، الحركة الإسلامية في المغرب المرجعية المشتركة مع النظام، مرجع سبق ذكره ، ص، 13 .

1- تركيز النظام المغربي على انتماء الأسرة المالكة للنسب الشريف لرسول (ص)، بالإضافة إلى تأكيد النظام المغربي على احترامه للخصوصية التاريخية والدينية

للمغرب، هذا ما أضعف الحركات الإسلامية السياسية المغربية وجعلها لا تجد دافعا لاستعماله للدفاع عن الهوية المغربية.

2-عمل النظام المغربي على توطيد علاقاته بالزعامات الريفية للحيل ولة دون انتشار سواء حركات التيار الإسلامي أو اليساري .

3- توسيع رقعة الإسلام الرسمي والتصدي للقضايا السياسية المعاصرة خلال المجال التقليدي عن طريق إشراك الرموز الدينية في هذه القضايا [1] ، مثل إنشاء لجنة القدس لمساندة القضية الفلسطينية تحت رأسه الملك الحسن الثاني.

4 - نوع النظام السياسي المغربي بين مجموعة من الأساليب لمواجهة الحركات الإسلامية السياسية المغربية من خلال استخدام أسلوب الحذر والتسامح، حيث سمح النظام للجماعات الإسلامية ذات التوجه المعتدل والسلمي بإصدار مطبوعاتها مع السماح لعناصرها بالعمل داخل الجامعات مثل بعض عناصر جماعة العدل والإحسان بالإضافة إلى إصدار العفو اتجاه بعض العناصر الإسلامية للمحافظة على استقرار البلاد.

كما استخدم النظام إلى جانب سياسة التسامح أسلوب التعبئة ورد الفعل من خلال بعض عناصره خاصة في الجامعات لمواجهة التنظيمات الإسلامية وإبراز التشابه بين خطابه وخطاب الجماعات الإسلامية قصد الحفاظ على شرعية النظام وتوازنه، إلى جانب استعمال أسلوب القوة والاعتقال والمحاكمة في كثير من المواقف.

بالإضافة إلى استخدام النظام أسلوب التعايش والانفراج من خلال إصدار العفو على المعتقلين السياسيين الإسلاميين وتأسيس وزارة حقوق الإنسان ومجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ربيع 1990 [2] .

---

(1) سلوى محمد إسماعيل على، مرجع سبق ذكره ، ص، 243 .

(2) عبد الرحمن حمدي ، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا : القضايا والنماذج وافاق المستقبل، مجلة السياسية الدولية ، عدد ، 113 ، مايو ، 1993 ، ص، 8 .

كما استخدم الملك الحسن الثـــاني لمواجهة خطر الحركات الإسلامية المغربية في تقييد عملية التحول الديمقراطـــي التعاقد مع الحركة الوطنية في إطار حكومة تناوبية

كخطوة لتجميع الصفوف للحيلولة دون تشتيت الجـــهود وحـــدوث أي انقـــلاب سياسي [1].

إن أن أهم ميزة للنظام السياسي اتجاه حركات الإسلام السياسي هي احتكار المجال الديني الذي يعتبر المحور الذي تنتظم حوله الحياة السياسية، كما يتقن عملية تحقيق التوازن بين المؤسسات الحديثة والتقليدية مع المحافظة على مكانة العرش الملكي، الذي يعتبر الحصن الواقي للمؤسسة الملكية فالملك أمير المؤمنين والحكم بين المتنازعين بالإضافة إلى نجاح النظام في ضم التيار الإسلامي المعتدل إلى صفوفه من خلال السماح له بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية عن طريق حزب العدالة والتنمية، الذي فاز ب 42 مقعدا في البرلمان من بين 325 عام 2002 ، كما أنه حصل على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لعام 2011 ب 107 مقعد وترأس أمينه العام **بن كيران** الحكومة المغربية [2].

أخيرا إن تداخل وتشابه عناصر خطاب كل من النظام السياسي المغربي والحركات الإسلامية السياسية فيه أدى إلى ضعف حجة هذه المعارضة، ومن أجل نجاح الحركات السياسية المغربية في عملها السياسي لابد أن تغير من أسلوب عملها المتمركز حول الدين لأن النظام السياسي المغربي يحتكره، كما يجب عليها وضع برنامج حزبي عصري ذي مصداقية قادر على التصدي - واقعيا لا شعاراتيا – لكل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما عليها أن تركز على أفكار وإيديولوجية تقو م على أسس أخرى مجال الاقتصادي أو استخدام الدين لتحقيق العدالة الاجتماعية والتطور والنمو.

---

(1) عصام محمد أيوب ، مرجع سبق ذكره ص، 99 .
(2) عبد الحكيم بن شماش، مرجع سبق ذكره ، ص،50 .

الخاتمة والاستنتاجات

تناولت هذه الدراسة موضوع الحركات السياسية ذات المرجعية والتوجهات الإسلامية في بلدان المغرب العربي ، (حركة النهضة في تونس نموذجاً) .

إن هذه الحركات الإسلامية لم تعد حركات هامشية ضعيفة التأثير في المجتمع ومؤسساته المختلفة ، بل أصبحت فاعلاً رئيساً في سياسة الدول ، ولن يكون المستقبل القريب والبعيد بمعزل عن مشروعها ، إن لم يكن المستقبل هو مشروعها ، مهما حاولت الأنظمة محاصرتها ومحاربتها بشتى الوسائل .

ولقد قال راشد الغنوشي بكل وضوح سنة 1990م أثناء الهجوم الذي شنه نظام(بن علي) على حركة النهضة ، محاولاً استئصالها نهائياً ، وتقديم تونس بصفتها بلداً آمناً بدون إرهابيين ، (إن تونس لم يعد حكمها ممكناً دون الاعتراف بنا ، والتعامل معنا التعامل الحضاري الجاد) .

إن هذه الحركة السياسية الإسلامية من خلال تتبع برامجها السياسية والفكرية نلاحظ أنها تنمو يوماً بعد يوم ، وتطور علاقاتها مع بقية التيارات السياسية والفكرية، فتكسب الخبرة ، وتعمل على تأهيل نفسها لقيادة المجتمعات بعقلية واعية ، وسياسة رشيدة ، بصفتها حركة تتبنى العمل العلني ، وأسلوب التغيير الديمقراطي الذي يحترم الرأي المخالف ، ويراهن على الشعب في الاختيار والقرار.

وإنها حركة تؤمن بضرورة التمتع والاستفادة من مختلف مدارس الفكر الإسلامي والفكر الإنساني عموماً ، وتتميز بقاعدة شعبية عريضة ، وحضور متميز في صفوف الشباب.

لقد أبرزنا من خلال الدراسة والتحليل أن حركة النهضة التونسية تحتل موقعاً متقدماً في النضال على مختلف قطاعات المجتمع التونسي عمالاً ، وطلبة ، وتلاميذاً ، ومثقفين ومهنيين ، رغم الحصار الذي كان مفروضاً عليها ، ورغم حرمانها من منبر إعلامي للتواصل مع الشعب ، وقواه الوطنية لفتح باب حوار شامل وعميق حول قضايا المجتمع وتطلعاته .

وإن الحركات الإسلامية هي جزء لا يتجزأ من الصحوة الإسلامية الشاملة في هذا القرن بالخصوص لأنها تمثل تحولاً حضارياً عميقاً لتجديد الفكر الإسلامي ، واستعادة الإسلام لموقع الريادة والقيادة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية بعد قرون من الانحطاط والتشتت ، والضياع الحضاري ، والبحث عن الهوية ، وطريق التقدم .

ومن كل ذلك نستنتج الآتي :

1- أسست حركة النهضة لتجربة توافق إسلامي في إدارة دفة الحكم ، وهي أول تجربة شهدها تاريخ تونس ، وهو ما أسهم في الحد من الأحادية الحزبية والفردية في إدارة الشأن العام عانت البلاد ويلاتها على مدى عقود خلت .

2- لم تنجح حركة النهضة والائتلاف الحاكم معها في تحويل نجاحها الانتخابي إلى نجاح تنموي لأسباب ذاتية عدة (قلة الخبرة بالحكم ، اختلاف الأرضيات الأيديولوجية ، المحاصصة السياسية) وأسباب موضوعية وعملية تمثلت في المعارضة الأقصائية وبيروقراطية تمثلت في الإدارة التقليدية ، والاحتجاجات والأفعال الفوضوية .

3- أثبتت تجربة الحكم الانتقالي أن النهضة على عثراتها لم توظف الديمقراطية للانقلاب على الديمقراطية ، أو للعمل على أسلمة المجتمع وعسكرة الدولة ، وتلك سابقة في تاريخ الإسلام السياسي .

4- ليس حزب النهضة حزباً حديدياً يتمترس خلف مسبقات أيديولوجية نهائية ، أو أحكام ثابتة، بل هو حزب براغماتي ، يستحضر الواقع ، ويستشرق المستقبل ، ويراعي خصوصية المجتمع التونسي (التعدد الثقافي ، حقوق المرأة ، الانفتاح على الأخر ، حقوق الإنسان) .

5- جسدت حركة النهضة أول تجربة إسلامية ديمقراطية للإسلام السياسي في البلاد العربية، تأسست على الإعتراف بالآخر ، والتسليم بالديمقراطية ، والقبول بتحكيم

الشعب ، واحترام حقوق الإنسان في ظل الدولة المدنية ، فردمت الهوة بين الإسلام والحداثة ، وخرجت من بوتقة التنظير للاجتماع الديني إلى فضاء التأسيس لاجتماع المواطنين .

6- إن حركة النهضة مع غيرها من القوى المدنية والحزبية مدعوة إلى تأسيس مشهد سياسي ديمقراطي حداثي يستفيد من أخطاء الماضي ويتطلع لبناء المستقبل .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

1. إبـــراهيم عـــراب، الإســـلام السياســـي والحداثـــة، دار البيضـــاء للنشر،القاهرة،2011.

2. إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، ترجمة حسن عبد الله بدر، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات اول حدة العربية) ، 2011
3. ابتسام الكتبي وآخرون، (الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ط1 ؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
4. إحسين سعد، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
5. أحمد البغدادي، التجديد الفكري الديني والدعوي للاستخدام العقد، مؤسسة إيثار العربي، بيروت 2008.
6. أحمد الخطيب، جمعية علماء المسلمين الجزائرية وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1995.
7. أحمد نوفل ، الثقافة الإسلامية وقضايا العصر ، دار ومكتبة الحامد للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1، 2012
8. أحمد طالب الابراهيمي ، المعضلة الجزائرية والحل ، الجزائر ، دار عطية للنشر والتوزيع 1996 ، 199 .
9. أحمد الموصللي، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط2، السنة 2002.
10. أحمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
11. أحمد يوسف أحمد ، حال الأمة العربية 2010 ، 2011 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، مركز المحروسة ، 2011 .
12. أحمد دادة ، التقسيمات السياسية في موريتانيا ، مركز الدراسات الوحدة العربية ط2 ، 2002 .
13. احميدة عياشي،الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، ط1،دار الحكمة، الجزائر، 1992.

14. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (ط1 ؛ مركز دراسات الوحدة العربية) 2002 .

15. إعليه علياني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي ، دراسة مقارنة بالحالة التونسية،ط1، دار مصر للتوزيع والنشر، القاهرة، 2008.

16. توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، الحركات القومية التيارية والإسلامية للنشر والتوزيع، تونس، 2012.

17. جمال باروت وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية (ط4 ؛ سوريا :المركز العربي للدراسات الإستراتيجية) ، ج2 ، 2006

18. حسن الترابي، الحركة الإسلامية والتطور والكسب والنهج، دار الخرطوم للطباعة، الخرطوم، 1990.

19. حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي، مركز البحوثالعربية،القاهرة،1991.

20. خالد حسن، إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي، دار البراق، تونس، 1998.

21. خالد فياض، النخبة السياسية في تونس، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ، 1995.

22. خليل علي حيدر، التطور السياسي لدولة الحركات الإسلامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ط1، أبوظبي 2003.

23. دبلة عبد العالي ، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسية (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع) ، دون تاريخ نشر

24. راشد الغنوشي- الحركات الإسلامية ومسألة التغيير- تونس- دار المجتهد للنشر والتوزيع- 2001.

25. راشد الغنوشي- الحريات العامة في الدولة الإسلامية-ج2- دار الشروق، القاهرة، ط1، 2012.

26. راشد الغنوشي- من تجربة الحركة الإسلامية في تونس- دار المجتهد للنشر والتوزيع- 2011.

27. راشد الغنوشي، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، دار النهضة للنشر والتوزيع، 2011.

28. ربيع وهبة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر - المغرب -لبنان- البحرين) (ط1 ؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) 2011.

29. رضوان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية، العالم العربي مكتبة مدبولي ط1، القاهرة 2005 .

30. زكي أحمد، تحولات وتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

31. زهير المظفر ، جمهورية الغد ، الأسس والأبعاد ، تونس ، ط2، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، 2002 .

32. سعيد مراد، الفرق والجماعات الدينية في الوطن العربي قديماً وحديثاً عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية القاهرة 2007 .

33. سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري (ط2 ؛ عين مليلة: دار الهدى 1993) .

34. سلامة بيرم وآخرون، جدلية الدولة و المجتمع بالمغرب (ط1 ؛ الدار البيضاء : افريقيا الشرق) ، 1992.

35. صالح زهر الدين، الحركات والأحزاب الإسلامية وفهم الآخر، دار الساقية، ط1، بيروت، 2012.

36. صبحي عبده، الحكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي، الدار المصرية للنشر، القاهرة ، 1990.

37. صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، ط1، دار الإعلام الدولية، القاهرة، 1992.

38. عباسي مدني، أزمة الفكر الحديثة ومبررات الحل الإسلامي،ط1،مكتبة رحاب، الجزائر 1989.

39. عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة، دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب، 2001.

40. عبد الحكيم أبو اللوز ، الحركات الإسلامية في المغرب (1971 – 2004) ط 1؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 .

41. عبد اللطيف محمد الهرماسي، الحركة الإسلامية في تونس، دار بيرم للنشر، تونس، 1985.

42. عبد اللطيف محمد الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس نموذجاً، دار سمر، ط2، تونس، 1993.

43. عبد الله العروي، الأيديولوجية العربية المعاصرة، ط2، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، 1995.

44. عبد الله النفيسي، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية، دار الرفاق للنشر، تونس، 1995.

45. عبد الحكيم أبو اللوز، إشكالية الدين والسياسة في تونس، أزمة مشروع التحديث وظهور حركة النهضة القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع،2011 .

46. عبد المنعم المنشاط ، دليل الديمقراطية ، القاهرة : الشروق الدولية ، ط 1 ، 2011

47. عبدالسلام ياسين، العالم الإسلامي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.

48. عزمي بشارة المجتمع المدني، دراسة نقدية، مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط3، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

49. عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، الدوحة بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

50. عزمي بشارة،المجتمع المدني،دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي،ط2، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

51. عزمي بشارة، في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2007.

52. عزيز خمليش ،الانتفاضات الحضرية بالمغرب ، (الدار البيضاء : أفريقيا الشرق) ط3 ، 2005 .

53. على زغدود ، الجمعيات ذات الطابع السياسي في الجزائر ، الجزائر ، بدون دار طبع 1993 .

54. فتحي محمد عثمان، التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة، دروس الماضي وأفاق المستقبل، القاهرة ،1991.

55. فهمي هويدي و آخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية ،دراسات الفكر في الممارسة، ط1،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

56. فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1997.

57. فرانسوا بورجا ، الإسلاميون والتحول الديمقراطي ...اقتراحات البحث (مداخلة في ندوة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسة ، القاهرة في 29 .سبتمبر 01 – أكتوبر1990)

58. مجدي عبد العاطي، راشد الغنوشي والنهضة الإسلامية في تونس، الدار الذهبية للنشر والتوزيع،2013.

59. محمد عابد الجابري،الحركة الإسلامية،والجماعة الدينية المعاصرة في تونس،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

60. محمد عابد الجابري، الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب، مركزه دارسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987.

61. محمد أحمد خلف الله ((الصحوة الإسلامية في مصر)) الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 1987 بيروت .

62. محمد عبد الباقي الهرماسي، الإسلام الاحتجاجي في تونس دراسة في جامعة الأمم المتحدة، بيروت، 1987.

63. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

64. محمد فايز فرحات، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، القاهرة، 2004.

65. محمد كامل، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، دار البروانيط2 بيروت، 2009.

66.) محمد مصطفى القباج، المسلسل الديمقراطي : الواقع والآفاق (1975 – 1983) في أحمد جديرة وآخرون (التجربة الديمقراطية في المملكة المغربيةالقاهرة :دار المستقبل العربي) ، 1987.

67. محي الدين عميمور ، الجزائر الحلم والكابوس ، الجزائر ، دار هومة 2003

68. محمود إسماعيل،الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، دار الشراع العربي، ط1، 1993.

69. محمود الناكوع ، حركات الإسلامية الحديثة في ليبيا منطلقاتها قيادتها وتجاربها ، ط1 ، دار الحكمة ، لندن ، 2010 .

70. موسي الكيلاني، الحركات الإسلامية، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1990.

71. مصطفى عب الغني ، مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية في ضؤ الحوار العربي – الأوروبي ، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، 2009

72. نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة الدار البيضاء، ط2، بيروت، 2000.

73. ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية) قسنطينة : ديوان المطبوعات الجامعية ،2006

74. الهادي محمد شلوف، دراسة مختصرة في نظم وقوانين الانتخابات، دار الفيسفاء للطباعة والنشر، ط1 طرابلس ليبيا 2012 .

75. الحسن عاشي، التحديات الاقتصادية في تونس، دراسة مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت ، ديسمبر 2011 .

76. الهاشمي محمد الحامدي، أشواق الحرية،قصة الحركة الإسلامية في تونس، ط2، دار العلم، الكويت، 1992.

77. المبروك عبشة ، الحركات الاسلامية في الجزائر بين 1930 – 1991 مع مقارنة حركة النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للانقاذ ، الدار المتوسطية للنشر ، ط1 ، 2012 .

78. الصادق شعبان من ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج ، تونس ط1 ، الدار العربية للكتاب ، 2012 .

79. يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، دار الكتب، ط1 ، القاهرة، 1996.

ثانياً : الوثائق

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، خطاب الرئيس شاذلي بن جديد (الجزائر، قطاع الإعلام والثقافة و التكوين ، ديسمبر 1987).

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصيلة العهدة الأولى لفخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة (الجزائر ، بدون جهة نشر ، 2004) .

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الدولة ، ميثاق مساهمة من أجل مصالحة وطنية شاملة مخرج للأزمة(الجزائر، بدون جهة نشر،2005).

4-السيد عبد العزيز بوتفليقة، خطاب إعلان الترشح لعهدة ثانية، الجزائر) فندق الأوراسي :(الأحد 01 محرم 1425 ، الموافق ل 22 فبراير 2004 .

5-بيانات ذكرى التأسيس لحركة النهضة التونسية (سلسة قطوف النهضة ، تونس ، يونيو 2012) .
6-فضيلة عكاش، الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر (مداخلة في الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، 10 – 11 ديسمبر 2005)
7-الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة النهضة التونسية، وثيقة سلسة ظهور النهضة يونيو، تونس، 2012.

ثالثاً : الدوريات

1-أحمد نجيب الشابي، العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين، تجربة 18أكتوبر في تونس، الآداب، العدد 13، 2010/12/11.
2-أزهار الجربوعي، هل يعيد النظام البرلماني الديكتاتورية إلى تونس، الحصاد، 7 يونيو 2012.
3-توفيق المديني، مركز حركة النهضة التونسية والحفاظ على الوضع الراهن، المستقبل، 27/ 7/ 2012.
4-روزا حسن ياسين ، بين هواجس العورة السياسية والولاية العامة : المرأة العربية وتيارات الاسلام السياسي ، الآداب ، بيروت ، السنة 2012 .
5-سيد الفرجاني، المعارضة والسلطة والمصالحة الوطنية، مجلة أقلام، العدد التاسع، أكتوبر 2003.
6-صالح عطية، مؤتمر حركة النهضة، الحصاد،17 يوليو 2012.
7-عبد الإله بلقزيز، ورقة العمل الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المستقبل العربي السنة 27، العدد 304، 2004.
8-عبد البارئ عطوان ، دروس تونسية في قراءة الحالة المصرية ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 4 ، المجلد الأول 2013.
9-عزمي بشارة ، المجتمع المدني ، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني ، ط3 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.

10- علي كردي، حركة النهضة ونظام بن علي بين خياري المواجهة والمصالحة، مجلة أقلام، العدد الخامس، يوليو 2002.
11- عبد الحكيم بن شماش ، "مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب"، مجلة المستقبل العربي، مارس 2006 ، العدد 325 ، السنة28 .
12- عبد الرحمن حمدي ، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا : القضايا والنماذج وافاق المستقبل، مجلة السياسية الدولية ، عدد، 113 ، مايو ، 1993.
13- مختار بدوي، لماذا فشل الحوار بين الإسلاميين والسلطة، 7 نوفمبر، مجلة أقلام، العدد الثالث، ديسمبر 2001.
14- نور الدين العويدي، تونس عشرة سنوات من القمع والتعذيب فشلت في استفتاء الحركة الإسلامية، مجلة أقلام ، العدد الثالث، ديسمبر 2001.
15- نور الدين جبنون، الخارج وتغييب الديمقراطية، الحالة التونسية نموذجاً، الأخبار، بيروت، 2011.
16- نور الدين جبنون ، الخارج وتغيب الديمقراطية ، الحالة التونسية نموذجاً ، الاخبار ، بيروت ، 2011 .
17- نصر الدين الشريف، " المصالحة الوطنية متاعب وعقبات على الطريق ." جريدة النبأ بالجزائر ، عدد 419 ، من4 الى 15 مايو2005
18- هشام جعفر، تجربة الحركات الإسلامية، مجلة قضايا الشرق الأوسط، العدد الخامس، أغسطس 1998.
19- هدى ميتكس ، الحركة الإسلامية في المغرب والمرجعية المشتركة مع النظام ،سلسلة بحوث سياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، العدد 88 ، نوفمبر1994 .
20- العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية، المستقبل العربي، السنة 33، العدد 381، نوفمبر 2011.

رابعاً : الرسائل العلمية :-

1-أحمد طعيبة، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988 – 1994 (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر) ، 1997 – 1998

2-إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993.

3-أماني قنديل ، التطور العالمي والأقليمي لمفهوم حقوق الانسان ، وانعكاساته على المنظمات الاهلية دراسات حالة مصر والجزائر والمغرب منذ التسعينات رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة 2011.

4-سلوى محمد إسماعيل على، (العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب)رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،1999 .

5-صونية العيدي، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر الإنتخابات الرئاسية في الجزائر 8 أفريل 2004 أنموذجا – دراسة ميدانية في مدينة بسكرة (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة) ، 2004 / 2005 .

6-عبد الكريم عبدلاني، المعارضة السياسية والتح ول الديمقراطي بالمغرب 1992 – 1998 (رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة) ، 2003 ، ص، 257 .

7-عصام عبد الوهاب أيوب، متغير القيادة السياسية في تونس 1994،2002 رسالة ماجيستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2006 .

خامساً : شبكة المعلومات الدولية :

1/ إبراهيم غرايبة، الحركات الإسلامية وموجب العنف والتطرف .

www.ailgazeera.net

2/ أسباب نشأة الحركة الإسلامية نموذج جماعة العدل والإحسان ، (2012/09/05)

http : // www.aljamaa.info/vb/showthread . Php ? p = 47132

3/ حنفييي هلايلي ، الحركة الإسلامية في الجزائر قراءة في ثلاثية الدعوة ، العمل السياسي ، العنف المسلح (05 – 09 – 2012)

http : // www.aljamaa.info/vb/showthread . Php ? p = 47132

4/ جمعة أمين منهج الإمام الشهيد حسن البنا في الثوابت والمتغيرات ، موقع الإمام حسن البنا www.hasnamalbanna.org ص31 .

5/ خالد الطروالي، إسلاميو تونس بين الازدواجية الانصهار .

www.islamnline.com

6/ عزمي بشارة، أفكار المقدمة ، الطبعة السادسة لكتاب المجتمع المدني، المركز العربي للأبحاث والدراسات،12 يونيو 2012، على الموقع الالكتروني

www.dohanstitute.ly

7/ رياض الصيداوي ، نحو فهم سوسيولوجي للحركات الإسلامية في الوطن العربي وقدرتها على التعبئة ، (26-05-2012) :

http : // www.ahewar . org/debat/show.art.asp?aid=87665

8/ صفينار محمد أحمد ، عام من الثورة التونسية : المسار والتحديات (05 – 06- 2012) :

http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55

9/ منير سويسي، الخارطة الانتخابية في تونس الجديدة أول انتخابات ديمقراطية في تونس مهد الربيع العربي.. مئات القوائم وعشرات الأحزاب (16 / 03 / 2012) :

http://ar.qantara.de/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%86%D8%A

10/ مأمون كيوان، الحركة الإسلامية التونسية وثورة الياسمين الشعبية النشأة والمسار والدور المأمول (26-05-2012):

http://www.alhiwaraldini.com/Portal/Cultcure/Arabic/CategoryID/16041/CaseID/106794/71243.aspx

11/ نجيب الشابي، العلاقة بين الإسلاميين العلمانيين، تجربة 18 أكتوبر في تونس، العددان 11-12، 2010، على الموقع الالكتروني .

WWW.adabmay.com

12 / نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2012 (25 - 05 - 2012) :

http://www.albrq.net/4475.html